شرح العوامل

عوامل الفیه ضبوع جلد کتاب

شرح الفیه ابن مالک

شرح الفیه

عوامل	الفیه ضبوع	جلد الفیه	شرح الصفا	جلد [illegible]
جامع	شرح [illegible]	جلد [illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	معجم	[illegible]	[illegible]	



[illegible]

كتاب شرح جامي

[illegible] فقد كفر [illegible]

[illegible] جا من ظلمات الوهم و
[illegible] بنور الفهم اللهم
[illegible] الوا[illegible] فضلك
[illegible]

الف جنس [illegible] والف [illegible] القلام [illegible]
عهد ذهنی القلام [illegible]
اذا [illegible]
الرجل والمرأة [illegible]
[illegible]
ان الف لام [illegible]
[illegible] افراد [illegible]
والعصر ان الانسان لفی خسر الا الذین امنوا
الصالحات [illegible] الف لام الانسان القلام [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
القلام [illegible] خارجی الف لام [illegible]
متکلم ومخاطب معین [illegible]
انا ارسلنا الی فرعون رسولا [illegible]
[illegible]
فرعون الرسول [illegible] القلام [illegible]

[illegible] الرسول اخص من النبی [illegible]
[illegible]
[illegible] الرسول [illegible]
[illegible] النبی [illegible] الرسول [illegible]
[illegible] ازهو ماخوذ من [illegible]
[illegible] ان یکون [illegible]
[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله وأصحابه المتأدبين بآدابه أما بعد
فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق و
المغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه وأسكنه بحبوحة جنا[نه]
نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف
حفظه الله عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية
لأن هذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين
من أصحاب التحصيل وما توفيقي إلا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم
أن الشيخ لم يصدر رسالته هذه بحمد الله بأن جعله جزءا منها هضما
لنفسه بتخييل أن كتابه هذا من حيث أنه كتابه ليس ككتب
السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك
عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه أقطع لجواز إتيانه بالحمد من غير
أن يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لأنه يبحث
في هذا الكتاب عن أحوالهما فما لم يعرفا كيف يبحث عن أحوالهما
وقدم الكلمة على الكلام لكون أفراده جزءا من أفراد الكلام ومفهومها
جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم

الكلمة

بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض
الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال ٭ جراحات السنان
لها التيام ٭ ولا يلتام ما جرح اللسان ٭ والكلم بكسر اللام جنس لا جمع
كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى إليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث
لا يقع إلا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب يأول ببعض الكلم واللام
فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس
بالوحدة والوحدة بالجنس يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد
جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بإرادة الكلمة المذكورة
على ألسنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة بمعنى الرمي يقال أكلت التمرة و
لفظت النواة أي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء أو بعد جعله
بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق إلى ما يتلفظ به الإنسان حقيقة
أو حكما مهملا كان أو موضوعا مفردا كان أو مركبا واللفظ الحقيقي
كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب إذ ليس
من مقولة الحرف والصوت أصلا ولم يوضع له لفظ وإنما عبروا
عنه باستعارة لفظ المنفصل نحو هو وأنت وأجروا عليه
أحكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة
لأنه قد يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان وكلمات الله تعالى
داخلة فيما يتلفظ به الإنسان وعلى هذا القياس كلمات
الملائكة والجن [illegible] الدوال الأربع وهي الخطوط والعقود والنصب
والإشارات [illegible] اللفظ [illegible] فقال
لفظ ولم يقل لفظة لأنه لم يقصد الوحدة واللطافة [illegible]

الاشتقاق مع كون اللفظ اخص وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث
متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني فيلزم ح ان لا يصح
وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة
واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم
ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان
يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى
اعتبار قيد زائد المعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان
بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم
مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده
مبني على التجريد وعنه تخرج المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ
لم يتعلق بهما وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف المباني
الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقيد المعنى
اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض
الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى
قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره
فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة
كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ
وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى
الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عنه ايضا
بانه ليس ههنا لفظ وضع للفظ آخر مفردا كان او مركبا
بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف

والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال
الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع
فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم
كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى
ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ
موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر
كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فيتوقف
ان يكتب بحيث يجوز كما يكتب في مثل قتل قتلا او منصوب على انه
صفة للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد من
بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا او كان
النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به
بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده
رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه
مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما
على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا
القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات
مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة
مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء
المعنى لكنه صار لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد
ويشمل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى
على الفطن العارف بالغرض من علم النحو ان كان الامر الذي

لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال
هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه الجنس
دقايه سبصرى لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل قايمة مما يعد لشدة الامتزاج
لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه لتركه
لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة
كون الشي بحيث يفهم منه شي اخر فمتى تحقق الوضع تحقق
الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب
لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة
اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون
بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من
ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي
منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها لانها اي الكلمة
لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها
ان تدل على معنى كاين في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى
في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى
اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في
نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى
اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجي تحقيق ذلك في بيان حد
الاسم ان شاء الله سبحانه القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها
الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني
الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت

من

من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة
الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل الاسم والفعل حيث يقعان
عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على
معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه
نفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال
اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا مقارنا
له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد
الازمنة الثلاثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الاسم وهو ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلايه
على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من
الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل
على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه
الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه الحصر الكلمة
في الاقسام الثلث حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك
لانه قد علم به اي بوجه انحصار الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها
بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكن
مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف
ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم عن الحرف بالاستقلال
وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده

وما نع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد هنا الا المعرف الجامع

المانع وقدم المص حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبّه

عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع

مبحث الكلام

الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن

اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه

فالمتضمن اسم فاعل وهو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحد من الكلمتين

فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احد الكلمتين

الى الاخرى والاسناد نسبة احد الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث

يفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليه فقوله لفظ يتناول المهملات

والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرج

المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل

غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل

ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل

واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد

يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتين اعم من ان يكون الكلمتين

حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه

فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب في

دخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه

فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان الكلام المص ظاهر في

ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث

قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه

صرح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب

المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص

ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم

يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به

ثم تصدق الجملة على الجملة الجزئية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف

الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته

فح يكون الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل

ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه

او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل و

اسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة

ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف

وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف

ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من

مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل واما

الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي

الفعل والفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف

احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان

كان المسند اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن

من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو

مبحث الاسم

المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه

اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول

قال المصنف في ايضاح الشرح المفصل الضمير فيما دل على معنى في نفسه
وبالنظر اليه في نفسه وما النظر اليه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك
الدار في نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك
قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره
في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث
قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك
في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان
يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا واٰلة لملاحظة غيره فلا يصلح
لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى
مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا او
تبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء
فقط فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه الدال
على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في
نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة
بين السير والبصرة مثلا وجعله اٰلة لتعرف حالهما كان معنى غير
مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن
ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة
الحرف دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى
كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة
من حيث انها حالات لمتعلقاتها والاٰت لتعرف احوالها
وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد

ذاته

ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك
الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليها
او بها اذ لا بد في كل منهما ان يكون كل ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر
النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا يتعقل الا بذكر متعلقها
لكونها اٰلة لملاحظة احوالها فهذا هو المراد بقولهم ان الحرف كلمة
تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكون المعنى
في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها
لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في
نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية
ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى الموصول
التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق
في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع
الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة
في المعنى الاخير فلو ارجع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على
اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة وهذا جزم المصنف هناك برجوعه
الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد
الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام
الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية
ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة
الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة
الى متعلقات مخصوصة لانها الغرض من وضعها لزم ذكرها

لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل انها اصل المعنى فهي دالة على معانيها
المعتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهو داخل في حد الاسم لا الحرف
ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني
الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن
لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن في
احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد
صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن الاسم وبالثانية الفعل
والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه
الاسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية
سواء كانت النقل فيه صحا خرر وبد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا
او عن مصادر تقديرية فانه لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن
قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا
وصه ونحوه او عن الظرف والجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك
زيدا فليس لشيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب
الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الازمان
نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب اصل الوضع وخرج
عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال و
الاستقبال يدل على واحد معين من الازمنة الثلثة
فيدل على واحد معين انضم وضعا اذ لا يقدح في الدلالة على
معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة
ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان

الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة
به فقال ومن خواصه مشيرا بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن
التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة
الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد
ما هي خاصة له كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول
اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان
شاملا للميم في لغة حمير ليس من امبر امصيام في امسفر
لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار اللام اشارة
الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة
التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر
الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل
والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق
بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف
بالاسم لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل
عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل
عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصية ليست شاملة لجميع افراد
الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضماير واسماء الاشارة
وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص الآتي المذكورة
ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر
حرف الجر في المجرور به لفظا او في المجرور به تقديرا كما في الاضافة
المعنوية وحرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه

موضوع لانتساب معنى الفعل الى الاسم فينبغى ان يدخل الاسم لفظ
معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا
تخالف الاصل بان يختص بما خالف ما يختص به الاصل
اعنى الفعل او يرد عليه بان تم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين
باقسامه لكن الا تنوين الترنم وسيجي في آخر الكتاب ان شاء الله
تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص
ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين
الترنم به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطفا على الدخول
لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول واللحوق
بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون
الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع
لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف اصل
وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف
الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها بالاسم
من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة
بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم
ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتأويل المصدر اي يوم نفع
الصادقين ما الاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم
وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت
بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي
الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره

المعرب والمبني

المعرب

او لا والاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي
لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب
الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم
المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه
عامله فيدخل فيه زيد قائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام
هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة
نحو الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا
يتحقق معه عامله كغلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات
عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في
منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء والاضافة
بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل
هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها للمبني الاصل
كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف
جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة
معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من
قولك اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء
الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا
فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب
بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر و
اعتبر المصنف مع الصلاحية حصول استحقاق الاعراب
بالفعل وهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود

الاعراب بالفعل فى كونه معربا فلم يعتبره احد ولذلك

يقال لم تعرب الكلمة وهى معربة فانما عدل المصنف عما هو

المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف

العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال

اواخر الكلم فى التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف

احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن

عن النحو ولا فائدة له معتدا بها فى معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود

من معرفة المعرب مثلا ان نعرف انه مما يختلف آخره

وكلامهم يجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على

معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة

بمعرفة هذا الاختلاف وبتعريفه به وجب ان يعرف

اولا بانه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره

فيلزم تقدم الشىء على نفسه فينبغى ان يعرف اولا بغير ما

عرف به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله

المصنف رحمه الله وحكمة اى وفى جملة احكام المعرب

وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف

آخره اى الحرف الذى هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل

حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف

او صفة بان يتبدل صفة بصفة حقيقة او حكما اذا كان

اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف

العوامل الداخلة عليه فى العمل بان يعمل بعض منها خلاف

ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه فى

العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني

ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل فى زيد

فى هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع

ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا

نصب على التمييز اى يختلف لفظ آخره او تقديره

او على المصدرية اى يختلف اختلافا لفظيا او تقديريا

والاختلاف لفظا كما فى قولك جاءنى زيد ورأيت

زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما فى قولك جاءنى فتى

ومررت بفتى فان اصله فتىٌ وفتيًا وبفتىٍ انقلب

الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظى

والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا

اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد

وقولنا رأيت مسلمات ومررت بمسلمات مثنى او مجموعا

فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف فى آخر احمد

حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة

النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال فى التثنية و

الجمع فآخر المعرب فى هذه الصور يختلف باختلاف

العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف

لا فى آخر المعرب ولا فى العوامل اذا ركب بعض الاسماء

المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله ابتداء

وترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب
بوصول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب
والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الاخر
لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر ههنا
فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القسم غاية الامر ان هذا
الحكم لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب بما
اي حركة او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب
من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك
الحركة او الحرف وخرج بذلك الموصولة الحركة او
الحرف لا يرد عليه العامل والمقتضي ولو ابقيت
على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان
المتبادر من السبب هو السبب القريب والعامل
والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقي [illegible]
حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المص لكن
اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس
من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل
ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا
لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف
وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني
المعتورة عليه فكانه اراد بهذا المعنى حيث قال ليس
هذا من تمام الحد لا انه خارج عن الحد واللام
في ليدل

في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب
المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم
غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني
اختلف آخره ليدل الاختلاف او مائه الاختلاف
على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة
المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب
على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا
الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحدا
بعد واحد على سبيل المناوبة والمداولة لا على سبيل الاجتماع
فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة
متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا
كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع
اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث
يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما
جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم
تدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة
متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها
ايضا متأخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعربه اذا
اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من
عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب
فيكون معناه ازالة الفساد وسمي به لانه يزيل فساد

الناس بعض المعاني ببعض انواعه اى انواع
اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء
الثلث مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا
ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة و
الفتحة والكسرة فانها تستعمل في الحركات البنائية غالبا و
في الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا
علم الفاعلية اى علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او
حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر
وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية
اى علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات
به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اى علامة
كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة نفسها
مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما
في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل
والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل
لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف
والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير و
لما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له العا
لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اى يتحصل المعنى
المقتضي اى معنى من المعاني المعتورة على المعرب
المقتضية للاعراب ففي جاء زيد جاء عامل اذ به حصل

معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت
زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد
فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل
اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها
فالمفرد المنصرف اى الاسم المفرد الذى لم يكن
مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع
المكسر المنصرف اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه
سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب
في هذين القسمين من الاسم على الاصل من
وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة
والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب
بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال
~~الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال~~
الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اى حالة
الرفع والفتحة نصبا اى حالة النصب والكسرة
جرا اى حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا
على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية
والمصدرية فالقسم الاول نحو جاءني رجل ورايت
رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة
ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المونث السالم
وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه

تو عليه بالضمة رفعا والكسرة جرا و نصبا فان النصب
فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي
هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما
سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورايت مسلمات
ومررت بمسلمات وغير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة
نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكر نحو جاءني
احمد ورايت احمد ومررت باحمد واخوك وابوك
وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب
زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء
المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة
والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات
واوية وفوك وهو اجوف واوي لامه هاء اذ اصله
فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ
اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون
الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس
فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف
نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة
اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك
ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى
والمجموع منها معرب باعراب المثنية والجمع وانما لم يصرح
بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة وانما قال مضافة لانها

حال كونها مضافة الى غير ياء المتكلم

اذا

اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها
بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ
فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها
اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء
المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم
اشتراط اضافتها لكونها الى الكاف وانما جعل اعراب
هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى
وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب
بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينها وبين الآحاد
وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء ستة لان
اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب
اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى
والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف
صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا
بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه
لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحروف المحذوفة
عند الاعراب المثنى وما الحق به وهو كلا وكلتا ولم
يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا مضافا
الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد
وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات
ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين

اعراب المثنى وما الحق به

فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل روعى جانب لفظه
الذى هو الاصل واعرب بالحركات التى هى الاصل لكن يكون
حركاته تقديرية لان آخره الف يسقط بالتقاء الساكنين
نحو جاءنى كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت
بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع روعى
جانب معناه الذى هو الفرع واعرب بالحروف التى
هى الفرع نحو جاءنى كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما
فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر
واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ و
ان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها
معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوحة
ما قبلها نصبا وجرا كما سيجئ جمع المذكر السالم والمراد به

اعراب الجمع المذكر السالم وما يلحق به

ما يسمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او الياء
والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن
واحده مذكرا ويجمع بالواو والنون وما الحقت به و
هو اولو جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اى
نظائرها المسبع وهى ثلثون الى تسعين وليس عشرون
جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين
على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة
لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقى و
ايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعين

فى الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب
المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان
للواحد وفى آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية
والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون
اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف
فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان
اعراب الحروف ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجموع
فلو جعل كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس
ولو خص المثنى بها بقى المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع
بها بقى المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية فى الفعل نحو يضربان
وضربا والواو علامة الرفع فى المجموع لانه الضمير المرفوع
للجمع فى الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء
حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء
فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه فى الجموع
لثقل الكسرة وقلة الجموع وحملوا النصب على الجر لا على
الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة فى
الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف
وبيان مواضعهما المختلفة شرع فى بيان مواضع الاعراب
اللفظى والتقديرى الذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما
سبق ولما كان التقديرى اقل اشار اليه اولا لانه بين
ان اللفظى ما عداه فقال التقدير اى تقدير الاعراب

فيما اى وفى الاسم المعرب الذى تعذر الاعراب فيه اى
امتنع ظهوره فى لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذى
هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما فى الاسم المعرب
بالحركة الذى فى آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة
فى اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين
كعصًا بالتنوين فان الالف المقصورة فى الصورتين
غير قابلة للحركة وكما فى الاسم المعرب بالحركة المضاف
الى ياء المتكلم نحو غلامى فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم
بالكسرة المناسبة قبل دخول العامل امتنع ان تدخل عليه
حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة وما ذهب
اليه بعض النحاة من ان اعراب مثل هذا الاسم فى حالة
الجر لفظى غير مرضى مطلقا اى فى احوال الثلث يعنى كون
الاعراب تقديريا فى هذين النوعين من الاسم المعرب
انما هو فى جميع الاعراب الاحوال غير مختص ببعضها او
استثقل عطف على تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او
وفى الاسم الذى استثقل ظهور الاعراب فى لفظه وذلك
اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون
ظهوره فى اللفظ ثقيلا على اللسان كما فى الاسم الذى
يكون فى آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة با
لتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضى رفعا
وجرا اى فى حالتى الرفع والجر لا فى حالة النصب لاستثقال

الضم

الضم والكسرة على الياء دون الفتحة نحو مسلمى عطف
على نحو كقاض يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون
فى الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحروف نحو مسلمى
بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب
بالحركة رفعا يعنى تقدير الاعراب فى نحو مسلمى انما هو فى
حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءنى مسلمى فان
اصله مسلموى سقطت النون بالاضافة فاجتمع الواو
والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت
الياء فى الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التى
هى الواو فى اللفظ فصار الاعراب فى حالة الرفع تقديريا بخلاف
حالتى النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها
فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف
تقديريا فى الاحوال الثلث فى مثل نحو جاءنى ابو القوم ورايت
ابا القوم ومررت بابى القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب
عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار
تقديريا واللفظى اى الاعراب الملفوظ به فيما عداه اى فيما
عدا ما ذكر مما تقدر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر
وتفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف
اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس
الاعراب التقديرى واللفظى فى غير المنصرف والمنصرف وكون
فقال غير المنصرف ما اى اسم معرب فيه علتان

يوزنان باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه انواسبجي
ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك
العلل التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي
مقام هاتين العلتين بان توثر وحدها تاثيرهما وهي
اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور
التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع
لكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف
وتأنيث ومعرفة ه وعجمة ثم جمع ثم تركيب ه والعدود
وعطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة
على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ه ووزن
فعل وهذا القول تقريب ه فقوله زائدة منصوب
على انه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها
زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدء
خبره الظرف المقدم عليه ولا يخفى انه لا يفهم من هذا
التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما
بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله
زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف
قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف
عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت
جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في
وصف الركوب وتقدم احدهما عليه في هذا الوصف وقوله ثم

وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب
لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد
من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في
الحقيقة اثنان منها لا واحدة او القول بانها تسع تقريب
لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها
تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول
بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب
الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها
في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف
وطلحة مثال للتأنيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد
زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التأنيث
اللفظي والمعنوي وابرهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع
ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون
واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر
المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة
منها تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان
لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان
فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم
احدهما افتقاره الى الفاعل واخرهما اشتقاقه من
المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين
الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان

يستقيم الوزن ولكن يقع فيه انزحاف يخرجه عن

العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف

والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة

والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل و

العجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام

ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب

فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه

ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع

ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد

فيه هذا الوزن كان فرعا الوزن الاصلي ويجوز اي لا يمتنع

سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي فعله في حكم

المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة

فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم

مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما

وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير

في صرفه راجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن الشعر

او رعاية للقافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر كثيرا ما

يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او انزحاف

يخرجه عن الملاحة اما الاول فكقوله ۵ صبت علي مصائب

لو انها ۵ صبت على الايام صرن لياليا ۵ واما الثاني

فكقوله ۵ اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ۵ هو المسك

ما كررته يتضوع ۵ فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين

العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف

والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة

والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل و

العجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام

ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب

فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه

ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع

ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد

فيه هذا الوزن كان فرعا للوزن الاصلي ويجوز اي لا يمتنع

سواء كان ضرورة او عن ضرورة صرفه اي فعله في حكم

لستقيم الوزن ولكن يقع فيه نزاع يخرجه عن

اعلالا فقوله سلاسلا مثال لمجموع عن المنصرف الذي

صرف والمنصرف الذي صرف عن المنصرف لتناسبه

وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي يقوم مقام

العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت

كل واحدة منهما مقام العلتين لتكررهما احديهما

الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية

يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن
السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن
الزحاف ليس بضرورى فكيف يشمله قوله للضرورة
قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن
الاحتراز عنه ضرورى عند الشعراء واما الضرورة
الواقعة لرعاية القافية فكما فى قوله ٭ سلام على خير
الانام وسيد ٭ حبيب اله العالمين محمد ٭ بشير ونذير
هاشمى مكرم ٭ عطوف رؤف من يسمى باحمد ٭
فانه لو قال باحمد بفتح الدال لا يخل بالوزن ولكنه يخل
بالقافية فان حرف الروى فى سائر الابيات الدال
المكسورة او التناسب اى ويجوز صرف غير المنصرف
ليحصل التناسب بينه وبين منصرف لان رعاية
التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل
الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا لاجل
صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذى يليه اعنى
اغلالا فقوله سلاسلا مثال لمجموع غير المنصرف الذى
صرف والمنصرف الذى صرف غير المنصرف لتناسبه
وما يقوم مقامهما اى العلة الواحدة التى يقوم مقام
العلتين من العلل التسع علتان مكررتان فامت
كل واحدة منهما مقام العلتين لتكررهما احديهما
الجمع البالغ الصيغة منتهى الجموع فانه متكرر في الجمعية

العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف

حقيقة كالكتب واساور واناعيم او حكما كالجموع
الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات
كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل
بعض اقسامه وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة
اى كل واحدة منها كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة و
ضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في
حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار
التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة
بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر
والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو
قوة اللزوم الوضعي والعدل مصدر مبني للمفعول اى
كون الاسم معدولا خروجه اى خروج الاسم اى
كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اى عن صورته التي
يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها
ولا يخفى عليك ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات
فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات
كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية
ان يكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط
فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء
المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية
فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله
في

في صيغة اخرى اى مغايرة للاولى ولا يبعد
ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة
في تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة
تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما
المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن
الصيغة الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس
وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة
عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل
انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس و
انيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر
جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس
وانيب عنهما وقال بعض الشارحين فوجه
بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود
منه تميزه عن بعض ما عداه ويمكن ان يقال
المقصود ههنا تميز العدل عن ساير العلل لا عن
كل ما عداه بحيث حصل بتعريفه هذا التميز لا بأس
بكونه اعم منه فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا
التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا
نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع
وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير

الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر
ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لا انهم
تنبهوا لعدول فيها عرا عن هذه الامثلة لجعلوه
غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد في الاعتبار
العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم
المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك
الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك
الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير
منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده
محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع
الصرف فيفرض له اصل لتحقق العدل باخراجه
عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي و
التقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا
او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك
العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله
تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق
يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث
ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما
تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى
مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم

ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة
ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى
الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار
ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب
في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل
والوصف لان الوصفية العارضة التي كانت
في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث
لاعتبارها فيما وضعا له واخر جمع اخرى مؤنث
اخر واخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل
اشد تاخرا نقل الى معنى غير وقياس اسم
التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة
من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه
معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول
عما فيه اللام اي عن الاخر وقال بعضهم
انه معدول عما ذكر معه من اي عن اخر من
وانما لم يذهبا الى تقدير الاضافة لانها توجب
التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو
ح وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في اخر
شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا
عن احد الاخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث

أجمع وكذلك كُتَع وبُتَع وبُصَع وقياس فعلاء
أفعل إن كانت صفة أن يجمع على فُعْل كحمراء على
حُمْر وإن كانت اسما أن يجمع على فعالى أو فعلاوات
كصحراء على صحارى أو صحراوات فأصلها إما
جُمْع أو جماعى أو جمعاوات فإذا اعتبر إخراجها
عن واحدة منها تحقق العدل فأحد السببين
فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الأصلية
وإن كانت بالغلبة في باب التأكيد اسما وفي أجمع وأخواته
ولئن صادفت أحد السببين وزن الفعل والآخر
الصفة الأصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع
الشاذة كأَيْنُب وأَقْوُس فإنه لم يعتبر إخراجها
عما هو القياس فيهما كالأنياب والأقواس
كيف ولو اعتبر جمعهما أو على أنياب وأقواس
فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم
المخرج ليلزم منه مخالفتها الشذوذ وذلك من
أين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هنا يتبين
الفرق بين الشاذ والمعدول أو نقول الذي
خرجا كأنا عن أصل مقرر مع وجود يكون
الداعي إلى تقريره وفيه منع الصرف لا غير
كعمر وكذلك زفر فإنهما لما وجدا غير منصرفين

ولم يوجد فيهما سبب ظاهر إلا العلمية فاعتبر
فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على
وجود أصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده
غير منع الصرف قدر فيهما أن أصلهما عامر
وزافر عدل عنهما إلى عمر وزفر ومثل باب
قطام المعدولة عن قاطمة وأراد ببابها كل ما هو
على وزن فعال علما للأعيان المؤنثة من
غير ذوات الراء في لغة بني تميم فإنهم
اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات
الراء في الأعلام المؤنثة مثل حضار وظفار فإنهما
مبنيان وليس فيهما من الأسباب العلمية و
التأنيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر
فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر
فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما
عداهما مما جعلوه معربا غير منصرف أيضا حملا
على نظائره مع عدم الاحتياج إليه لتحقق السببين
لمنع الصرف العلمية والتأنيث فاعتبار العدل
فيه إنما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب
منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا
ليس في محله لأن الكلام فيما يؤثر فيه العدل

لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان
الحجاز يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد
من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات
الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى
اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ماعد
اها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات
مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه
الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات
ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب
الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع
لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب
الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور
فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل ال
المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة
موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في
الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية
منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي
لعروضه فلذلك قال المصنف رحمه الله تعالى
شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان
يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون

وصفه

وضعه على الوصفية لان تعرضه الوصفية بعد الوضع
في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت
عنه فلا تضره بان يخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة
اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه
ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى
قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم
كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم
عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية
وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية
اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من
الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث
صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية
التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما
للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد
فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة
الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر بعد
استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع
من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن
الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال
في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال

وضعف منع اعني اسما للحية على عم وصفتها

لتوهم استقاقه من الفعوة التي هي الخبث وكونت

منع اجدل للصقر على عم وصفته لتوهم اشتقاقه

من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اى لطائر ذى

خيلان على عم وصفته لتوهم اشتقاقه من

الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء

عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم تقصد بها

المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال

مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي

الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرط في

سببية منع الصرف العلمية اى علمية الاسم المونث

ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة من

التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان

وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن

الكلمة والتانيث المعنوى كذلك اى كالتانيث

اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما

فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب

منع الصرف وفي المعنوى شرط لجوازه ولا بد في وجوبه

من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره

اى شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى في منع

الصرف

الصرف احد امور ثلثة زيادة على الثلثة اى زيادة

حروف الكلمة على الثلثة مثل زينب او تحرك الحرف

الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة

مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث

المعنوى احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور

الثلثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد

السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة

لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه

نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوى اعني احد

الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين

فيه وزينب وسقر علما لطبقة من طبقات النار

وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب

فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو

الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوى

مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه و

جور فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره

وهو العجمة فان سمي به اى بالمونث المعنوى مذكر

فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان

الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها فتقوم

وهو مونث معنوى سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا

سمي به رجل منصرف لان التانيث الاصلي زال
بعلمية المذكر من غير ان يقوم شي مقامه والعلمية
وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مونث معنوي
سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل يمتنع
صرفها لانه وان زال التانيث لعلمية المذكر فالحرف
الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء
المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة
بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير
اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب
اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث

مبحث المعرفة

الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف
هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط
تاثيرها في منع الصرف ان يكون علمية اي يكون
هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء
مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة في ضمنه
على ان الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية
لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات
ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام
او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما يجي فلا
يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف

العلمي

العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم
يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف
للتنكير اظهر من فرعية العلمية له

مبحث العجمة

العجمة وهي كون
اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها في منع
الصرف شرطان شرطها الاول ان يكون علمية
اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون محققة
في ضمن العلم في العجم حقيقة كابرهيم او حكما بان
تنقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير
تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم
اسم جنس بمعنى جيد سمي به احد رواة القراءة لجودة قرائته
قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في
العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب
مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمية فلا
تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام
لا يمتنع صرفه لعدم علمية في العجمية وشرطها الثاني
احد الامرين وتحرك الحرف الاوسط او زيادة
على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا تعارض الخفة احد
السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط
الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني
وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف

لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون
الاوسط اما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر
في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع
سكون الوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت
العجمة في ماه وجور مع سكون الوسط فيما سبق
فلم لم يعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو
لتقوية سبب آخر لئلا يقاوم سكون الوسط احدها
ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار
سببيتها بالاستقلال وشتر وهو حصن بديار بكر و
ابرهيم يمتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما
فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابرهيم الزيادة على الثلثة
وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه
على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا
قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني
والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى
واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن
الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها
عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان
سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب
من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس

بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر وكان كنوح الجمع وهو
سبب قائم مقام سببين شرطه اي شرط قيامه مقام
سببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كانت
اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان
او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة
اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت
في بعض الصور مرة بعد تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير
للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز
ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على
ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات
وانما اشترطت لتكون صيغتها مصونة عن قبول
التنوين بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة
الوقف او المراد بها تاء التانيث باعتبار ما تؤول
اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارهة جمع فارهة وانما
اشترط كونها بغير ها لانها لو كانت مع هاء كانت
على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية
بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعيته فتنصرف ولا
حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس
جمعا لا في الحال ولا في المال وانما الجمع مداين
وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين

او قرنت الفاء نعم مما سبق ان صيغة منتهى
الجموع على قسمين احدهما ان يكون بغير هاء و
ثانيهما ما يكون بهاء فاما ما كان بغير هاء فممتنع من
لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان
ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها
ساكن واما فرازنة وامثاله مما هي على صيغة منتهى
الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية
وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب
عن سؤال مقدر تقريره ان حضاجر علم جنس
للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس
للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست
من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي
ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب
ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا
للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول
عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم
البطن سميت به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان
كل فرد منها جماعة من هذه الجنس فالمعتبر في
منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت فلا حاجة
في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه

العلمية

العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضباع
قلنا علمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا و
التانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان
او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية
الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون
في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالو
قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضة غير معتبرة
وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية
وسراويل هذا جواب عن سؤال مقدر تقريره ان
يقال قد تقصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة
الجمع لحضاجر بحمل الجمع اعم من ان يكون في الحال
او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس
يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال
ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه وسراويل
منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال
فيرد فيه الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فنقول
في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال
ولا في الاصل حمل في منع الصرف على موازنه اي
على ما يوازنه من الجموع العربية كانعام ومصابيح
فانه في حكمهما من حيث الوزن فهو وان لم

يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله
حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون
حقيقية او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية
لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو
الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع
تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه
جمع سروالة تقديرا وزعما فانه لما وجد غير منصرف
ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع
الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكأنه
سمي كل قطعة من السراويل سروالة جمعت سروالة
على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته
تحقيقا والاصل في الاسماء الانصراف فلا اشكال بالنقض
به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي
كل جمع منقوص على فواعل يائيا او واويا كالجواري والدواعي
رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه
حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال
التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت بجوار كما تقول
جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب
فالياء متحركة مفتوحة نحو رأيت جواري فلا اشكال
في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية

مع

مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه
قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف
والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق
بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال
الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءني جوار
جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم
الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت
الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على
وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو
بعد الاعلال ايضا منصرف بلا شك والتنوين فيه
للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب
بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية
مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر
ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين
العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف وحذف الياء
عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين
وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي
لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما
في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول
رأيت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف

على الاعلال فانه حينئذ يكون الياء مفتوحة في حالة
الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال واما في حالة الرفع
فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل
وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين
فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة
بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين
كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة
واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصري
علمين شرطه العلمية ليامن من الزوال فيحصل له
قوة تؤثر بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة
لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه
فكيف يؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف
ولا باسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من
قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية في حالة
العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية
بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها
التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت
من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف
الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المص
ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب

صوتا

صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه و
نفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا
كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل
المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر
بنائها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك
فانه علم البلدة مركبة من بعل اسم صنم وبك هو
اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من
غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية
او غيرهما الالف والنون المعدودتان من اسباب
منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من حروف
الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما
لالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما
وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما
كونهما مزيدتين او فرعيتهما للمزيد عليه واما شبههما
لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما
انما في اسم نعني به ما يقابل الصفة فان الاسم
المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما
لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس
او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى
اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا

هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه
اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد
الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم
في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما
او ليمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفي التانيث كمران
او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف
والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول
تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث
على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه
عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه
فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث
على حالها ومن ثم اي من اجل المخالفة في الشرط
اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف
فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة
خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر
ولا على مؤنث فعلى هذا على مذهب من شرط انتفاء
فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود
فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في
منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه
سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف

في صرفه

شرط وزن الفعل

في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه
ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان من الندم
بمعنى المنادم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف
بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل
وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل
وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرطه
فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية
بالفعل يعني انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا عن
الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من
التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس
وكذلك نحو دئل لماءة وعثر لموضع وخضم لرجل اعلام
نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما للصبغ معروف
وهو العندم وشلم علما لموضع بالشام فهو
من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح
في ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول
اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل وانما قيد بالبناء للمفعول
فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب
الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص
لكن يكون في اوله اي اول وزن الفعل او اول

ما كان على وزن الفعل زيادة حرف او حرفين
زايد من حروف اتين كزيادته اى مثل زيادة
حرف او حرف زايد فى اول الفعل غير قابل للتاء
لانه يخرج الوزن بهذا التاء لاختصاصها بالاسم
عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا
وباعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله لم يرد
عليه اربع اذا استعمل فان لحوق التاء
به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجئ
التاء فى اسودة للحية الانثى ليس باعتبار
الوصف الاصلى الذى لاجله يمتنع من الصرف
بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثم
اى ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع
احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم
قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجئ يعملة
للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية
مؤثرة اى كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية
مؤثرة فى منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطيتها
لسبب اخر واحترز به عما تجامع الف التانيث
او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف
فى منع الصرف لا تاثير فيهما للعلمية اذا التركيبان

يزل

يزل العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيدو
رايت زيدا آخر فانه اذا نكر المسمى به او يجعل عبارة عن
الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى
اى لكل مبطل محق صرف لما تبين اى ظهر من بيت
اسباب منع الصرف وشرايطها فيما سبق من انها اى
العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اى السبب الذى هى اى
العلمية شرط فيه وذلك فى التانيث بالتاء لفظا او معنى
والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد
من هذه الاسباب الاربع مشروط بالعلمية الا العدل
ووزن الفعل استثناء بقى من الاستثناء الاول اى لا
تجامع غير ما هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فانه
العلمية تجامعهما مؤثرة كما فى عمر واحمد وليست شرطا فيهما
كما فى ثلث واحمر وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان
لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة
ليس شئ منها من اوزان الفعل المعتبرة فى منع الصرف
فلا يكون معها اى لا يوجد الشئ من الامر الاربعة
مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط لا احدهما فقط
لا مجموعهما فاذا نكر الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية
بقى بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب
فيما هو شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه

فقد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب
الاخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا يبقى
فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما
هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد
قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما
لمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه
امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء بضمتين
فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان
هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم
يشتهر فالاوزان التي يحقق فيها العدل تحقيقا كان
او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم
ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل
التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج
الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود
السببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث
ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة
على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش الاخفش
المشهور وهو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول
التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله
اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن

تنبيها

تنبيها على ذلك في انصراف نحو احمر علما اذا نكر والمراد
بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا
غير خفي فيخرج منه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل
للتاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق
لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل
وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية
فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى
الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه
من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه
بسبب من التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية اي
انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية
الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير
لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير
منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف
والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار
الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم
اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع
الصرف قلت الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم
مع زوال الوصفية عنهما حينئذ وفيه بحث لان
الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة

من الوصفية لان للاسود اسم للحية السوداء وادقم
اسم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما لمحة من
الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها
في احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش
فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت
بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة
فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل او الالف
والنون وهذا القول اظهر لما اعتبر سيبويه الوصف
الاصلي بعد التنكير وان كان ذلك لزمه ان يعتبره
في حالة العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف
للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله
ولا يلزمه اي سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية
بعد التنكير في مثل احمر علما اعتباره في باب حاتم
اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان
اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه
للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم
على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين
يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف
للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف
ما اذا اعتبر الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في

اسود

اسود وادقم فان قلت المتضاد انما هو بين الوصفية
المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة
والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية
في منع صرف مثل حاتم لا يلزم من اجتماع المتضادين
قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في
حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين
لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع
الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول اللام
التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره
انجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا
او تقديرا وانما لم يكتف بقوله انجر لان الانجرار قد
يكون بالفتح ولا بان يقول انكسر لان الكسر يطلق
على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان
هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف
فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم
انصرافه انما هو لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه
المشابهة بوجود ما هو من خواص الاسم اعني
اللام والاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله
الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه
لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى

انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف
بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية
التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم يؤثر الا
في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد
الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الفرق
ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين
مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان
زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا بيان
ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان
كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في
ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما
وان لم يكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان
على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المصنف
غير المنصرف

المرفوعات

المرفوعات جمع المرفوع
لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل
ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات
للذكور من الخيل وجمال سجلات اى ضخمات
وكالايام الخاليات هو اى المرفوع الدال عليه المرفوعات
لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل
اى اسم اشتمل على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم

فاعلا وهي الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال
الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا
او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي
اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب
لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يخفى الرفع
عن الرفع المحلي وهو بحث منقول عن احوال الفاعل
اذا كان مضمرا متصلا كما يجيء فمنه اى من المرفوع

مبحث الفاعل

او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه المص
لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة
الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من
عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه
باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم
بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بحكم جامد
ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم
عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم
حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني
ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية
ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التوابع
بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اى ما يشبه

في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل

والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل

والظرف وقدم اى الفعل او شبهه عليه اى على ذلك

الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه

مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير اسناد

اليه في الحقيقة لكنه موخر عنه والمراد تقديمه عليه

وجوبا ليخرج عنه المبتداء المقدم عليه خبره نحو كريم

من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا

نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب

تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه علامة

نوع ما اسند اليه الى الفاعل على جهة قيامه به اى

اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريق

قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في

حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا

القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على

صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب

من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمص واما على مذهب من

جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد

فيجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال

لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه

فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في

الفاعل اى ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع

مانع ان يلي الفعل المسند اليه اى يكون بعده من غير

ان يتقدم عليه آخر من معمولاته لانه كالجزء من

الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان

اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو كالـ

كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل

على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد

لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار

قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع

غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة

ويلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز

خلافا للاخفش وابن جني وتمسكهما في ذلك

قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء

الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان

هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام

وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى عدي بل الى المصدر الذي

يدل عليه الفعل اى جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب

الدال لفظا عليه الفاعل وعلى المفعولية المفعول بالوضع

فيهما لفظا اى في الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفي

ضمن الامثلة والمفعول المتقوم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة
اى الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يتعهدان بطلق
على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الامثلة
مستغن عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو
ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان
الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا
كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن
الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اى
مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتى
التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها
نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اى تقديم الفاعل
على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب
فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون
الفاعل ضميرا متصلا فلمنافات الاتصال الانفصال واما
في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما
في صورتى التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب
فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار
ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص
الآخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية
عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر

فلو

فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب الحصر المطلوب
وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتى التقديم
والتاخير لانها لو قدم المفعول على الفاعل مع الا ايضا
ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية
زيد في عمرو واذا الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر
المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه
بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما
قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه
ما ضرب احد الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة
كل منهما في الآخر وايضا هو خلاف المقصود واما
وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول
بعد معنى الا لان الحصر ههنا في جزء الاخير فلو اخر
الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اى الفاعل
ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اى الفاعل
بعد الا المتوسطة بينهما في صورتى التقديم والتاخير
نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت
انفا او وقع الفاعل بعد معناها اى معنى الا نحو انما
ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله بان يكون المفعول
ضميرا متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غير ضمير متصل به

نحو ضربك زيد وجب تأخيره اي تأخير الفاعل عن
المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال
الضمير المفعول به لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها لئلا ينقلب
الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا
والفاعل غير متصل لمنافاة الاتصال بتوسط الفاعل
غير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل
ايضا ضميرا متصلا فانه يجب ح تقديم الفاعل نحو
ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة
دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في
مثل زيد اي فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال
من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز
ان يقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول
قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان
تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب
حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف
الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول
الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول
يزيد مرفوع بانه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع
اي عاجز ذليل وهو الفاعل للفعل المحذوف اي يبكيه

جواز حذف الفعل

ضارع

ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على
رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس
مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من ذل
ويعجز من مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والا
ذلاء وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط السائل
من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة
على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط
وما مصدرية يعني يبكيه ايضا من يسئل بغير وسيلة
من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى
تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة
وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل بقرينة دالة على
تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل وان احد من
المشركين استجارك اي في كل موضع حذف الفعل
ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر
المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف
المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع
بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير
الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك
فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك
الاول المحذوف المفسر باستجارك الثاني وانما وجب

حذفه لان مفسره قائم مقامه مستغن عنه ولا يجوز ان
يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط
على الاسم بل لابد له من الفعل وقد يحذف فات اى الفعل
والفاعل معا دون الفاعل وحده مثل نعم جوابا لمن
قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر
نعم فى مقامه وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب
لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى
الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية
بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال
فى كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان

تنازع الفعلين

اذ التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا نحو زيد معطى ومكرم
عمرا او بكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته فى
العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من
الفعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان
ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا بعدهما اى بعد الفعلين
اذ المقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول الفعل الاول
اذ هو يستحقه قبل الثانى فلا يكون فيه مجال التنازع
ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى متوجهان
اليه ويصح ان يكون هو معمولا لكل واحد منهما فى ذلك الموضع معمولا
لكل واحد منهما على البدل لا يتصور تنازعهما فى

ضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل
الثانى وهو كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون
معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما
نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن
قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل فى
الاول عند البصريين وفى الثانى عند الكوفيين لانه
لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا
بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفى الفعل عن الفاعل
والمقصود اثباته له وصار المراد بالتنازع ههنا ما يكون
طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر
واما التنازع الواقع فى ضمير المنفصل فعلى مذهب
الكسائى يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان
معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق
القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت وقد يكون
اى تنازع الفعلين فى الفاعلية بان يقتضى كل منهما
ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين
فى اقتضاء الفاعلية مثل ضربنى واكرمنى زيد وقد يكون
تنازعهما فى المفعولية بان يقتضى كل منهما ان يكون
الاسم الظاهر بعدهما مفعولا له فيكونان متفقين فى اقتضاء
المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما

في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين

احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر والمفعولية

اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل

ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من السابق

بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد

الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم

الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين

في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين

فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني

قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية

حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا

يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا

وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل

من المثال الاول وفعل من المثال الآخر حصل المثال

القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه ...

ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا و...

واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وعند ذلك ...

مما يكون الاسم الظاهر موقعا فيختار النحاة البصريون

اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الفعل الاول

ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول

مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار

قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب

البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا

اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز

الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار

بالذكر ولامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع

بعد الفعلين اي على موافقته افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا

وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا

للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف

الفاعل الا اذا استوى شيء مستوه خلافا للكسائي في قبل الذكر

ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين

وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال

الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء

فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول

الفاعل لانه يلزم من تقدير اعماله اما الاضمار قبل

الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو

مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول

فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول

حذفته اي اضمرته نقول ضربني واكرمت الزيدان ولا يلزم

حينئذ ... قيل ... عنه ... الرافعين

م

او اضماره نحو الظاهر كما هو في صورة تأخير الناصب
تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو
ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول
تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن اضمار قبل الذكر في
الفضلة لو اضمرت استغني عنه والا اي ان لم يستغن
عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا
منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت
فلا يجوز اضماره لئلا يلزم اضمار قبل الذكر في الفضلة
وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين
اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني
واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت
في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور
فيه لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل
الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار والا لم تحذفه
وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان المفعول الفعل الثاني
معا والمذكور ولكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة
كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من
الاضمار كما هو القول المختار من الحذف كما هو
القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار

والحذف لا سبيل الا الى اظهارها نحو حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان
فاعلا له ومنطلقا مفعوله واضمر المفعول الاول في حسبتهما
واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين للمانع وهو انه لو اضمر
مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع
وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه
الصورة الا اذا اخذت المفعول الثاني اسما دالا على
اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية
وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول
الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا
مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل
الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ
القيس ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب
قليل من المال حيث قالوا توجه الفعلان اعني
كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال
فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية
وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول
فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل
بتساوي الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف
البصريين وقال وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب

قليل من المال ليس منه اى من باب التنازع

لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفانى ولم اطلب

الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعى لادنى معيشة

وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافى لكل

منهما ودليل لانه لو جعل مرفوعه المثبت شرطا كما في

اوجزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفى مثبتا

مثبتا معنى فهنا ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اى

لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعنى

قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى

وح يستقيم المعنى يعنى انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى

قليل من المال ولكنى اطلب المجد الاثيل الباقى واسعى له

مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل او شبه فعل

لم يذكر فاعله وانما لم يقل مفعول ولم يقل ومنه

كما فعل المتاخرون تاد ومنها المتبادر لكثرة اتصاله

بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل اسم

مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما

اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق

به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل

فى اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول

ما لم يسم فاعله فى حذف فاعله واقامته مقام الفاعل

اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اى

الى الماضى المجهول او يفعل اى الى المضارع المجهول ثبوتا

مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرهما من

الافعال المجهولة نحو يؤتيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول

الثانى من مفعولى باب علمت لانه مسند الى المفعول

الاول اسنادا تاما فلو اسند اليه الفعل ولا يكون اسناده

الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من

الاسنادين تاما بخلاف الخبر فى ضرب زيد لان امر

الاسناد فيه لم يتم واسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث

من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثانى

من باب علمت فى كونه مسندا والمفعول له بلا لام

لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند الفعل اليه

لفات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام

نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثانى و

الثالث من باب علمت واعلمت فى انهما لا يقعان

موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه

لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها

العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون

الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه واذا وجد

المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها
موقع الفاعل تعيّن أي المفعول به لذلك أي لوقوعه موقع
الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقّل الفعل
عليهما فإن الضرب مثلاً كما أنه لا يمكن تعقّله بلا ضارب
كذلك لا يمكن تعقّله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل
فإنها ليست بهذه الصفة تقول ضُرِب زيدٌ فأقمت
المفعول به مقام الفاعل يومَ الجمعة ظرف الزمان أمامَ
الأمير ظرف المكان ضرباً شديداً مفعول مطلق للنوع
باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه
على أن المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص أو لا
فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه
بالمفاعيل أقيم مقام الفاعل مثلها فتعيّن زيد وإن لم يكن
أي لم يوجد في الكلام مفعول به فالجميع أي جميع ما سوى
المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول
الأول من باب أعطيت أي الفعل المتعدي إلى
المفعولين ثانيهما غير الأول أولى بأن يقام مقام
الفاعل من المفعول الثاني لأن فيه معنى الفاعلية
بالنسبة إلى الثاني لأنه عاطٍ أي آخذ نحو أُعطي زيدٌ درهماً
مع جواز أُعطي درهمٌ زيداً وذلك عند الأمن من
اللبس وأما عند عدمه فيجب إقامة مفعول الأول

نحو

نحو أُعطي زيدٌ عمراً ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض
النسخ ومنه شيء من جملة المرفوعات أو من جملة
المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم
الواقع بينهما على ما هو الأصل منهما واشتراكهما في
العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظاً أو تقديراً ليشمل
نحو وأن تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية
أي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي أصلاً واحترز به عن
الاسم الذي يوجد فيه عامل لفظي كاسم إنّ وكان و
كأنه أراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثراً في المعنى لئلا
يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسنداً إليه واحترز
به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا
القسم فإنهما لا يكونان إلا مسندين أو الصفة سواء
كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن أو جارية
مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا أو الألف
الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعند سيبويه جواز
الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والأخفش
يرى ذلك حسناً وعليه قول الشاعر فخيرٌ نحن عند النا
س منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله فلو جعل خبراً عن نحن
لفصل بين الاسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم بأجنبي
وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلاً

المبتدأ والخبر

لكونه كالجزء واقعة لطالب او ما يجرى مجراه وهو الضمير
المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله ام اراغب انت عن
آلهتي يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقائم ابوان الزيدان
لان قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان
رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال
للقسم الاول من المبتدا وما قائم الزيدان مثال للصفة
الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة
الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الوا
قعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها
نحو ما قائم زيد واقائم زيد او احترز به عما اذا طابقت
مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون
فانه حينئذ ليس الا هذا الامران كون الصفة مبتداء
وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها
مبتداء والصفة خبرا مقدما عليه فهنا ثلثة صور
احديها اقائمان الزيدان ويتعين ان يكون حينئذ
الزيدان مبتداء وقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها
اقائم الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون الزيدان
فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد و
يجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اى هو
الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام

في

في موضوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب
زيد وانه مجرد المسند به المغاير المذكورة لانه ليس باسم
المسند به اى ما يقع به الاسناد واحترز به عن
القسم الاول من المبتدا لانه مسند اليه لا مسند به
المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدا واحترز به
عن القسم الثاني من المبتدا وذلك ان نقول المراد بالمسند به
المسند به الى المبتدا او نجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور
راجعا الى المبتدا وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني
من المبتدا ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا
واعلم ان العامل في المبتدا والخبر هو الابتداء اى
تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند
اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتداء والخبر رافع
لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم
الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا عامل في الخبر وقال
الاخرون كل واحد من المبتداء والخبر عامل في الاخر
وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل
المبتداء اى ما ينبغي ان يكون المبتداء عليه اذا لم يمنع
مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر
حال من احوالها والذات مقدم على احوالها ومعنى
ثم اى ومن اجل ان الاصل في المبتداء التقديم لفظا

جاز قولهم فى داره زيد مع كون الضمير عايدا الى زيد
المتأخر لفظا المتقدم رتبة لاصالة المتقدم وامتنع
قولهم صاحبها فى الدار لعود الضمير الى الدار وهو فى حيز
الخبر الذى اصله التأخير فيلزم عود الضمير الى
المتأخر لفظا ورتبة وهو غير جايز وقد يكون المبتدأ نكرة
وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى
معين والمطلوب المهم الكثير الوقوع فى الكلام انما هو
الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق
بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه
التخصيص اذ بالتخصيص تقل اشتراكها فيقرب من
المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف
بالمؤمن تخصص بالصفة فحصل مساواة وغيره و
مثل قولك ارجل فى الدار ام امراة فان المتكلم بهذا
الكلام يعلم ان احدهما فى الدار فيسأل المخاطب عن
تعيينه فكانه قال اى من الامرين المعلوم كون
احدهما فى الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص
بهذه الصفة فحصل مساواة وفى الدار خبره ومثل
قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت
فى حيز النفى فافادت عموم الافراد وشمولها
فتعينت

تعينت وتخصصت فانه لا تعدد فى جميع الافراد
بل هو امر واحد وكذا كل نكرة فى الاثبات قصد بها
العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر
ذا ناب لتخصصه بما تخصص به الفاعل لشبهه
به اذ يستعمل فى موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما
تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه
محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم
منه ان ما تذكره بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام
فاذا قلت رجل فهو فى قوة رجل موصوف بصحة
الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد
قد يكون خيرا كما اذا كان يجيء حبيبه مثلا وقد
يكون شرا كما اذا كان يجيء عدوه والمهر لا بنباح
غير معتاد يتشاءم به فيكون شرا الاخير اعلى الاول
بمعنى القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر
ذا ناب وعلى الثانى لا يصح فيقدر وصف حتى
يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا نا
وهذا مثل يضرب لرجل قوى ادركه العجز فى
حادثة ومثل قولك فى الدار رجل لتخصصه
بتقديم الخبر لانه اذا قيل فى الدار علم ان ما يذكر بعده
موصوف بصحة استقراره فى الدار فهو فى قوة التخصص

بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه
بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك
فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار
فكانه قال سلام اى سلام من قبلي عليك وهذا
هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين
منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة
لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في
توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية
فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة
لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم
لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما
كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه
قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان
يشير الى ان خبر المبتداء قد يقع جملة ايضا فقال
والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم
وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها
راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة
بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة
خبرا عن المبتداء من عائد يربطها به وذلك العائد
اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في

نعم

نعم الرجل زيد اذا جعل زيد مبتدا وما قبله خبره
او وضع المظهر في موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة
او كون الخبر تفسيرا للمبتدا نحو قل هو الله احد وقد
العائد اذا كان ضمير المقام قرينة نحو البر الكر بستين
درهما والسمن منوان بدرهم اى كر منه ومنوان منه
بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع
ظرفا اى الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جار
ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اى
الخبر الواقع ظرفا مقدر اى مؤول بجملة لتقدير الفعل فيه
لانه اذا قدر الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه
اسم الفاعل كما هو مذهب الاتي وهو الكوفيون
فانه حينئذ مفرد ووجه الاكثرين الظرف لا بد له من
متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب
التقدير فالاصل اولى ووجه الاتي انه خبر والاصل في
الخبر الافراد اى ان الاصل في المبتداء التقدم وجاز تاخره
لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان
المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام اى على معنى وجب
له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب حينئذ تقديمه
حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مشتمل على
ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا

ابوك ام ذلك وابوك خبره وهذا مذهب
سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا
لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتداء
لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى المبتداء والخبر معرفتين
متساويين فى التعريف او غير متساويين ولا قرينة
تعين احدهما مبتداء والاخر خبرا نحو زيد المنطلق
او كانا متساويين فى اصل التخصص لا فى قدره حتى
لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا
مثل افضل منى افضل منك دفعا للاشتباه او كان
الخبر فعلا له اى للمبتداء احترازا عما لا يكون فعلا له
كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم
المبتداء لجواز قام زيد ابوه لعدم الالتباس مثل زيد
قام وجب تقديمه اى تقديم المبتداء على الخبر فى جميع
هذه الصور اما فى الصور الاول فلما ذكرنا واما
فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتداء بالفاعل اذا
كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس
المبتداء بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان
مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما و
الزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل
ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل التبس

المبتداء

المبتداء به او بالفاعل على هذا التقدير وايضا على قول
من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل
وجمعه كالتاء فى ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى
الذى ليس بجملة صورة سواء كانت بحسب الحقيقة
جملة او غير جملة ما له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين
زيد فزيد مبتدا واين اسم متضمن للاستفهام خبره
وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا
صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة
وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به
عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يستلزم تاخيره صدارة ما له
صدر الكلام لتصدره فى جملته او كان الخبر مصححا
له اى للمبتداء من حيث انه مبتداء فتقديمه يصحح وقوعه
مبتداء مثل فى الدار رجل فان فى الدار خبر مخصص
المبتداء بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقى المبتداء نكرة غير مخصصة
او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له
ضمير كان يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله
عبده متوكل ضمير كائن فى جانب المبتداء راجع الى
المتعلق اذ لو اخر لزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على
التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتداء وفيه
ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة

والثمرة متعلقة به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر
جزاء عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول
بالمفرد مبتدأ اذ في تأخيره خوف لبس ان المفتوحة
بالمكسورة في اللفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها
او في الكتابة نحو عندي انك قائم وجب تقديمه اي
تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا
وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه سواء كان اثنين
فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى
جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم
وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب
اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر
واحد اي مز ولهذه الصورة ترك العطف اولى وجوز
بعض النحاة في الصورة المتعددة جواز العطف ولا يبعد ان
يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان
المتعدد بالعطف لا اختصاص له بالخبر ولا بالمبتدأ ولا
في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من
توابعه ولهذا اورده في المثال الخبر المتعدد بغير العاطف
ولو جعل المتعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن
المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به
فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ

الشرط في سببيته للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول
الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن
المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك
المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم
يقصد لم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ
المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف
اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مؤولة
بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته
فعلا او ظرفا مقدرا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط
لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم
الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي
حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا مثال
للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم
الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف
بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت
الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل
يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في
الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم
واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما
فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم

وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا
دخلا على المبتداء الذي يصح دخول الفاء على خبره منعا
عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما
كانت لمشابهة المبتداء والخبر الشرط والجزاء وليت ولعل
تزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من
الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار
وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال
ليت اولعل الذي ياتيني او في الدار فله درهم فان قيل
باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق
فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان
الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقا
ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف
الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان
المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول
الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج
الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى
ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل توبتهم
فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن
بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق
قيل بعضهم الذي الحق ان بهما سيبويه فاعتنى

بقوله

بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه ولم يذكره مع
ان كلا القولين لا يساعدهما القران وكلام الفصحاء فما
يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر
ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن
دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان
لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم
ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتداء
لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا لا
واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد
لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما يجب حذفه ليعلم
انه كان في الاصل صفة تقطع لقصد المدح والذم او غير
ذلك فلو ظهر المبتداء لم يتبين ذلك ويجب حذفه
ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد
كقول المستهل اي المبتدا المحذوف جوازا مثل المبتدا
في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره
الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية
وليس من باب حذف الخبر تقديره الهلال هذا لان
مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه
بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما رآه وانما
الحق بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم

نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا
جائزا لقيام قرينة مع عدم قيام شئ مقامه مثل الخبر
المحذوف جوازا فى قولك خرجت فاذا السبع فان
تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب
خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان
للخبر المحذوف غير ساد مسده اى فى وقت خروجى
السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى
حذفا واجبا فيما التزم اى فى تركيب الذى التزم
فى موضعه اى فى موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك
فى اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتداء
الذى بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود
لكان كذا لان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل
على الوجود وقد التزم فى موضع الخبر جواب لولا فيجب
حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان
الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه
كما فى قول الشاعر ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت
اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين
وقال الكسائى الاسم الذى بعدها فاعل الفعل مقدر
اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم
الذى بعدها وثانيها كل مبتدا كان مصدرا صريحا

او بتأويله منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده
حال او كان اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر
ذلك المصدر مثل ذهابى راجلا وضربى زيدا قائما
اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربى زيدا قائما او قاعدين
وان ضربت زيدا قائما واكثر شربى السويق ملتوتا
واخطب ما يكون الامير قائما مذهب البصريين
الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف
حاصل كما حذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك
فبقى اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل فى الحال
واقيم الحال مقام الظرف لان فى الحال معنى الظرفية فالحال
قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام
الخبر قال الرضى هذا ما قيل منه وفيه تكلفات كثيرة وهى
حذف اذا مع الجملة المضاف اليه ولم يثبت فى غير هذا
المضاف ومنه العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة
الى معنى التامة لان معنى ذو لهم حاصل اذا كان قائما
ظاهر فى معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف
والذى يظهر لى ان تقديره نحو ضربى زيدا ملابسه قائما
اذا حذفت الحال عن المفعول وضربى زيدا ملابسى
قائما اذا كانت عن الفاعل اولى ثم يقول حذف المفعول
الذى هو ذى الحال فبقى ضربى زيدا ملابس قائما وعو[illegible]

حذف ذى الحال مع قيام القرينة كما تقول الذى ضربت
قائماً زيد اى ضربته ثم حذف بلا ريب الذى هو
خبر المبتدأ والعامل فى الحال وقام الحال مقامه كما
تقول راشداً مهدياً اى سر راشداً مهدياً فعلى هذا الكوفيون
مستريحون من تلك التكلفات البصرية وقال
الكوفيون تقديره ضربى زيداً اذا كان قائماً فجعل قائماً من
متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شئ
مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستقبال
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سد
الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اى
ضربى زيداً ضربه قائماً وذهب بعضهم الى ان هذا
المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب
زيداً الا قائماً وثانيها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى
المقارنة وعطف عليه شئ بالواو التى بمعنى مع و
ذلك مثل كل رجل وضيعته اى كل رجل مقرون
مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل
على الخبر الذى هو مقرون واقيم المعطوف مقامه
وثالثها كل مبتدأ يكون مقسماً به وخبره القسم
وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اى لعمرك وبقاؤك
قسمى او ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على

القسم

القسم المحذوف وجواب القسم قائماً مقامه
فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام
الا المفتوحة لان القسم موضع التخفيف لكثرة
استعماله ان واخواتها اى ومن المرفوعات خبر
ان واخواتها اى اشباهها من الحروف الخمسة
الباقية وهى انَّ وكأنَّ ولكنَّ وليت ولعل وهو
مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على مذهب الاصح
لانها لما شابهت الفعل المتعدى كما سيجئ عملت رفعاً
ونصباً مثله هو اى خبر ان واخواتها المسند الى
شئ آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله
المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا لنفى
الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف
خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما
ورودها عليهما لا ان اثرت فيهما لفظاً او معنى
فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم فى قولنا ان زيداً يقوم
ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه
ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على
جملة هى يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه
بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف
ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف

انّ واخواتها

ولا الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند الاسم
المسند يحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون
خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم فى ان زيدا
قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر
خبر المبتدا اى حكمه كحكم خبر المبتداء فى اقسامه
من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفى احكامه
من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفى
شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا
يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان
صح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا
يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتداء
يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان
يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان
اين زيدا وان من اباك الا فى تقديمه اى ليس
امره كامر خبر المبتداء فى تقديمه فانه لا يجوز تقديمه
على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتداء وذلك
لان هذه الحروف فرع على الفعل فى العمل فاردنا ان
يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعى ان يتقدم
المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب
فلما اختلت العمل الفرعى لم يتصرف فى معموليها بتقديم

ثانيهما

ثانيهما على الاول كما تصرف فى معمولى الفعل لنقصها
عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اى ليس
امره كامر خبر المبتداء فى تقديمه الا اذا كان ظرفا
فان حكمه اذا حكمه فى جواز التقديم اذا كان الاسم
معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفى وجوبه
اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان
من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم فى الظروف ما لا
يتوسع فى غيرها خبر لا التى لنفى الجنس اى
لنفى صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفى القيام عن الرجل
لا لنفى الرجل نفسه هو المسند الى شئ آخر هذا شامل
لخبر المبتداء وضربت وكان وغيرها بعد دخولها اى
دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت
فى خبر ان فلا يرد نحو يضرب فى لا رجل يضرب ابوه
نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور
وهو قولهم لا رجل فى الدار لاحتمال حذف الخبر
ورجل فى الدار صفته بخلاف ما ذكر لان غلام
رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو
الظاهر فيها اى فى الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف
ولا حال لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما
اتى به لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام رجل و

يكون منا لا لنوع خبرها الظرف وغيره ويحرف
خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود
والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي
لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون
الخبر في اللفظ فان الحذف عندهم واجب والمراد
انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون
معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى المال والاهل
فلا يحتاج الى تقدير الخبر وعلى التقدير يحملون
ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون
الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى
النفي والتحوذ على المبتداء والخبر وهذا شامل
عليهما هو المسند اليه هذا شامل للمبتداء و
لكل مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير
اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول
لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد
قائما ولا رجل افضل منك وانما اتي بالنكرة
بعد لا لان لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف
ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل
الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ف
يقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان

بالابتداء

بالابتداء كما كان قبل دخولهما وعلى لغة اهل
الحجاز ورد القران نحو ما هذا بشرا وهواي
عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة
لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه
للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر
عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها
فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان
يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز
فيما بعدها الرفع ما لم يكرر ولا تكرار في البيت واعلم ان
المراد بالمسند او المسند اليه في هذه التعريفات ما يكون
مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر
التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع فيما بعد فلا ينتقض
بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات
وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال

المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعولية
توضيحه شبيها بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم
المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما
وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت
زيدا ومسلمات وأباك ومسلمين ومسلمين فمنه
اي من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول

المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه
من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف
المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة
المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال
المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق
اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه
به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه
موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وحسن حسنا
وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله
الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ
ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم
من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه
نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب
الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا فخرج
به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب
واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد
به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم
جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال
الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا
فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما

يشتمل

يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي
في نحو كرهت كراهتي فان للكراهية اعتبارين
احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور
واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل
مشتمل عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها
فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول
كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق
واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك
كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق
اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل
هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا
الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا
مانعا وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم
يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل
وللنوع ان دل على بعض انواعه وللعدد ان دل
على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر
الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي
الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية
المجردة عن الدلالة عن التعدد والتثنية والجمع
مستلزمات التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات

الا اذا قصد به النوع او المرة بخلاف اخويه اللذين

هما للنوع والمرة نحو جلست جلستين وجلسات

بكسر الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه

اى مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة نحو قعدت

جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا ف

نباتا مفعول به بتقدير له عاملا من بابه اى فنبت وجلست

جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل

الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك

لمن قدم من سفره خير مقدم اى قدمت قدوما

خير مقدم فخير اسم التفضيل ومصدريته باعتبار

الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له

حكم ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا

اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له ان يعرف

بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى

رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من

خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اى

جدع جدعا والجدع قطع الانف واليد والاذن

والشفة وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت

شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى

كلامهم استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر

وهذا

وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد

قالوا حمدت الله حمدا وشكرت الله شكرا

وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك

ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب

الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له

وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب

للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا

قياسا يعلم له ضابط كلى يحذف معه الفعل لزوما

فى مواضع معدودة منها اى من هذه المواضع

موضع ما وقع اى مفعول المطلق وقع مثبتا اى

اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا

يجب حذفه بعد نفى داخل على الاسم لا يكون

المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفى داخل

على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى

عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل

على فعل نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت سيرا

لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون

المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه

نحو ما سيرى الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية

او وقع المفعول المطلق مكررا اى فى موضع الخبر

عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو قوله
تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا فانها جمع بين
الظاهرتين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون
خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما انت
الا سير البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان
لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها
على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى المعرفة
والنكرة او الى ما هو فعل للمبتدا والى ما يشبه
به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا
اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد
سيرا سيرا اي يسير سيرا سيرا مثال لما وقع فيه
مكررا ومنها اي من المواضع التي يجب حذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق [illegible] فيها ما وقع اي
موضع مفعول مطلق وقع [illegible]
جملة متقدمة والمضمون الجملة مضمونها المضاف
الى الفاعل او المفعول وباقي غرضها المطلوب
منه وتفصيل الاثر بيان انواعها المحتملة نحو
قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد
نحو شدوا الوثاق واما فداء فقوله شدوا الوثاق
جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب

من

من شد الوثاق اما المن او الفداء وفصل الله
سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد
واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما
تفدون فداء ومنها اي من تلك المواضع ما
وقع اي موضع المفعول المطلق وقع للتشبيه اي
لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد
صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا
اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح
واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد العلماء ولان
الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة و
احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة
تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اي بمعنى
المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت
بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه
اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام
به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد
فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت به
فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت
صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت
تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا

قال فاذا له صوت صوت حمار ان شئت اشتمال جملة على الصفة الاحوال
فالحقيق ان صوتا جاء مصدرا بمعنى التصويت يعني بانگ كردن
فلا حاجة الى القول بانه اسم بمعنى آواز وانه استعمل استعمال المصدر
كالعطاء بمعنى الاعطاء

نحو جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى
المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على ما يجب
ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في قوله له ونحوه
له فاذا الاصراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى
وهي امرأة ماتت ولدها ومنها اي من تلك المواضع
ما وقع اي موضع مفعول المطلق وقع مضمون جملة لا
يحتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق
نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا
فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم
لان مضمونه الاعتراف ولا يحتمل له سواه ويسمى هذا
النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي بنفس مفعول
المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا وله
بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه
الجملة يحتمل غيره اي حق حقا من حق يحق اذا
ثبت فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم
ولها يحتمل غيره لانها يحتمل الصدق والكذب والحق
والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق
تاكيدا لغيره اي لغير المفعول المطلق لانه من
حيث هو مفروض عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه
من حيث هو يحتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من
حيث

حيث اعتاد بعيث الاحتمال فيه مغايرا للمؤكد اسم
فاعل من حيث انه متعرض عليه بالمصدر ويحتمل ان
يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليرتفع به عن هذا ينبغي
ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه
لتكرير وتقرير حتى يخرج التقابل ومنها ما وقع مثنى
اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير و
التكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة
اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله
تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا
وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد
تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين
اي اقيم بخدمتك واشتغل امرك ولا ابرح عن
مكانك اقامة كثيرة متتالية بحذف الفعل واقيم
المصدر مقامه ورده الى الثلاثي بحذف زوائده
ثم حذف حرف الجر عن المفعول واضيف المصدر
اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب
فلا يكون بحذف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك
اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان
اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى
باللام

المفعول به

المفعول به هو ما وقع اي هو اسم ما وقع عليه

فعل الفاعل ولم يذكر اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق
والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة
حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب
واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع
عليه بل متلبس به فخرج به مفاعيل الثلثة الباقية فانه
لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له
او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل
الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل
الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما
فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه
لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما
فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي
المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله
في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد
انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت
زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل
اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد
يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل
في العمل فيعمل فيه مقدما ومؤخرا اما جوازا مثل اية
اعبد ووجه الحبيب اتمنى دائما وجوبا فيما

تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رايت
ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقدم
كوقوعه في حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك
وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة
مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب
اي اضرب زيدا لحذف الفعل للقرينة المقالية التي
هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة لحذف
الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها
بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء
والمنصوب على المدح والذم والترحم نحو اخاك
اخاك اي الزم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى غيرها
الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي
اي مقصور على السماع عن لا يتجاوز عن امثلة محدودة
مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه
اي [illegible] امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي
انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد
واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا
معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت
سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني
من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب

بحث المنادى

اقباله ای توجهه الیک بوجهه او بقلبه کما
اذا نادیت مقبلا علیک بوجهه حقیقة مثل یا
زید او حکما مثل یا سماء ویا جبال ویا ارض
فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحیة النداء
ثم ادخل علیه حرف النداء وقصد نداؤها فهی
فی حکم من یطلب اقباله بخلاف المندوب
لانه متفجع علیه ادخل علیه حرف النداء بمجرد
التفجع لا لتنزیله منزلة المنادی وقصد نداءه
فخرج بهذا القید عن تعریف المنادی ولهذا افرد
المصنف احکامه بالذکر فیما بعد وقد تحکم فانت
المندوب ایضا کما قال بعضهم منادی مطلوب
اقباله حکما علی وجه التفجع فاذا قلت یا محمد
فکانک تنادیه وتقول له تعال فانا مشتاق الیک
فالاولی ادخاله تحت المنادی کما فعله صاحب
المفصل وقیل الظاهر من کلام سیبویه ایضا انه
داخل فی المنادی بحرف نائب مناب ادعو
من الحروف الخمسة وهی یا وایا وهیا وای
والهمزة واحترز به عن نحو لیقبل زید لفظا او
تقدیرا تتصل بالطلب ای طلبا لفظیا بان یکون
آلة الطلب لفظیة نحو یا زید او تقدیریا بان یکون

الة

الة مقدرة نحو قوله تعالی یوسف اعرض عن هذا
او للنیابة ای نیابة لفظیة بان یکون النائب ملفوظا
او تقدیریا بان یکون النائب مقدرا کما فی المثالین
المذکورین او للمنادی والمنادی الملفوظ مثل
یا زید والمقدر مثل الا یا اسجدوا ای الا یا قوم
اسجدوا وانتصاب المنادی عند سیبویه علی انه
مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل یا زید ادعو
زیدا فحذف الفعل حذفا لازما لکثرة استعماله و
لدلالة حرف النداء علیه وافادته فائدته وعند
المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال
ابو علی فی بعض کلامه ان یا واخواتها اسماء
افعال فعلی هذین المذهبین لا یکون من هذا
الباب ای مما انتصب المفعول به بعامل واجب
الحذف وعلی المذاهب کلها مثل یا زید جملة و
لیس المنادی احد جزئی الجملة فعند سیبویه
جزئی الجملة ای الفعل والفاعل مقدران وعند
المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئی
الجملة ای الفعل والفاعل مقدر وعند ابی علی
احد جزئیها اسم الفعل والآخر ضمیر مستتر فیه وینبنی
ای المنادی قد تم ببیان البناء والخفض

والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب و
لطلب الاختصار فى باب النصب بقوله وينصب
ما سويهما على ما يرفع به اى على الضمة او الالف
او الالف او الواو التى يرفع بها المنادى فى غير
صورة النداء او الفعل مسندا الى الجار والمجرور
اعوذ به وحشرٍ لا صبر فيه وارجاع الضر الى
الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان اى
المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا شبيه
مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام
امر اخر اليه معرفة قبل النداء او معرفة
وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب
الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان
يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف كالكاف
ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم
لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى
لمشابهة الاسم المبنى مثل يا زيد ويا رجل
مثالان لما هو مبنى على الضمة اولهما معرفة قبل
النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال
للمبنى على الالف ويا زيدون مثال للمبنى على الواو

ويخفض

ويخفض اى ويجر المنادى بلام الاستغاثة
اى بلام تدخله وقت الاستغاثة وهى لام
التخصيص اذ خلت على المستغاث دلالة على
انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء
نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث
له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا للقوم
يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان
المظلوم فى هذا المثال مستغاث او مستغاث
له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث
واقع موقع كاف الضمير التى يفتح لام الجر معها
نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه
موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا
نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لحصول
الفرق بينه وبين المستغاث له لاصل
بعطفه على المستغاث فان عطفت مع يا فلا
بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد و
يا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام
المستغاث لان علة بنائه كانت مشابهته
للحرف واللام الجارة من خواص الاسم
فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف

فاعرب على ما هو الاصل فيه قبل ثم يخفض
المنادى بلام التعجب والتهديد ايضا فلام
التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد
نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما
وكيف يصح قوله فيما بعد وينصب ما سواهما
كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام
الاستغاثة لان المهدد اسم فاعل يستغيث
بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من
الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب
منه ليحضر فينقضي منه التعجب ويتخلص منه و
اجيب عن لام التعجب بوجه اخر ذكره المصنف
في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء و
يا للدواهي ليس الماء والدواهي وانما المراد يا قوم
او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك
ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام
ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لاقتضاء ما يقتضي
فتحها حينئذ كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اي
يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف
الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها
ولا لام فيه حينئذ لان اللام يقتضي الجر والالف

الفتح وبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما
مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب
ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى
المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او
الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول
حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة
فيه وما عبره معترض حالة وما سوى المفرد
المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او
شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولا معرفة
لكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا
معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه
مضافا فمثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما
لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا
جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا
لكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير
معين اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب
رجلا لا تقييد له لانه منصوب لا يحتمل لمعين
والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة
مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف
لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من

توابع المنادى

القيدين عنال سهل تصور انتفائهما معا فلا
حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان
المثال الثالث يحتمله اذ يمكن ان يراد بقوله يا طالعا
جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين
او غير معين فامثلة الاقسام مذكورة باسرها
وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث
ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع
المنادى المبنى على ما يرفع به المفردة حقيقة او
حكما وانما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع
المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيد المبني
بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف
لا يجوز فيها الرفع مثل يا زيداه وعمراه لا يجوز لا غيره
المنوح مبنى على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة
لانها لو لم يكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت
مضافة بالاضافة المعنوية وحينئذ لا يجوز فيها
الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان
يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا
لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا
لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما لما اشتقت منهما
الاضافة المعنوية كانا فى حكم المفرد ليدخل فيها

المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف
لانهما كالتوابع المفردة فى جواز الرفع والنصب
نحو يا زيد الحسنُ الوجهِ والحسنَ الوجهِ
ويا زيد الحسنُ وجهُهُ والحسنَ وجهَهُ ولما
لم يجر الحكم الاتى فى التوابع كلها بل فى بعضها
ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد فى بعضها
من قيد فصّل التوابع الجارى هذا الحكم فيها
وصرح بالقيد فيما هو يحتاج اليه فقال من
التاكيد اى المعنوى لان التاكيد اللفظى حكمه
فى الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد
وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند
المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوى
والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه يعنى المعرف
باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول
يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجئ ترفع حملا
على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضى
فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه
وتنصب حملا على محله لان حق تابع المنصوب ان
يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل

على المعنوية نحو يا تميم أجمعون وأجمعين في التأكيد
ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على
مثالها لأنها أكثر وأشهر ويا غلام بشرٌ وبشراً
في عطف البيان ويا زيد والحارثُ والحارثَ
في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليلُ
ابن أحمد وهو استاد سيبويه في المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب
لأن المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل
فينبغي أن يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة
حرف النداء له وهي الضمة أو ما يقوم مقامها
ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك
الحالة اعرابا فصارت رفعا وأبو عمرو بن العلاء
النحوي القاري المقدم على الخليل يختار فيه
~~تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون النصب~~
مع تجويزه الرفع فإنه لما امتنع فيه تقدير حرف
النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا
فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله
النصب وأبو العباس المبرد إن كان المعطوف
المذكور كالحسن أي كاسم الحسن في جواز نزع
اللام عنه فكالخليل أي فأبو العباس مثل الخليل

في اختياره رفعه لإمكان جعله منادى مستقلا
بنزع اللام عنه وإلا أي وإن لم يكن المعطوف
المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل
النجم والصعق فكأبي عمرو أي أبو العباس مثل
أبي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى
مستقلا والمضافة عطف على المفردة أي توابع
المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالإضافة
الحقيقية تنصب لأنها إذا وقعت منادى تنصب
فنصبها إذا وقعت توابع أولى لأن حرف النداء
لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التأكيد ويا زيد
ذا المال في الصفة ويا رجل أبا عبد الله في
عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه مضافا لأن اللام يمتنع دخولها
على المضاف بالإضافة الحقيقية والبدل والمعطوف
غيرهما ذكر أي غير المعطوف الذي ذكر من
قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف
الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه أي حكم كل واحد
منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف
النداء وذلك لأن البدل هو المقصود بالذكر
والأول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص

منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول
حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا
فيه مطلقا اى حال كون كل واحد منهما مطلقا
وهذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال
اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين
للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا
زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا
صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد
واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا
صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم
اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه
مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحة المبنى
عن جواز الضمة فان جواز الضم لا يكون الا
في المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء
او ملحوق بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين
الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج
عنه مثل يا زيد الظريف بن عمرو مضافا اى حال
كون ذلك الابن مضافا الى علم اخر فكل علم يكون
كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة
بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة

ووقوع

ووقوع المنادى الجامع لهذه الصفة والكثرة مناسبة
للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركته الاصلية
لكونه مفعولا واذا نودى المعرف باللام
اى اذا اريد ندائه قيل مثلا يا ايها الرجل
بتوسط اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء
والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع اداتى
التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا
ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا
يعنى العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة
وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر
لانه اى الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزموا
رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية
التى هى علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود
بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز
الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم نذكره هناك
ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة دون
ما يخرج عطف على الرجل اى التزموا رفع توابع الرجل
مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها
الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز
الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبنى وقالوا

بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام
وهي اجتماع الامرين احدهما كون اللام عوضا
عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة بانه
لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام
عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام
لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر
اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال
خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام
لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما
الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان
اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال
ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس
ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من
اجلك يا التي تيمت قلبي لان لامها ليست عوضا
عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه
بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان
اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكم بانه اشد شذوذا
ولك وجهان في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب
تكرر فيه المنادى المعرفة المفردة صورة وولي الثاني
اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي

الثاني

الثاني النصب لحسب اما الضم في الاول فلانه
منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه
مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي
فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب
سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور
وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز الضم مكان
النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي
ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو
وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف
او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم
لا يلقينكم في سوءة عمر والبيت لجرير حين اراد
عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير مخاطبا لبني
تيم لا تتركوا عمر ان يتعرض لي فيلقيكم في سوءة اي مكروه
من قبلي بسبب هجاء اياه

المنادى المضاف الى ياء المتكلم

والمنادى المضاف
الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل
يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء
بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو يا فتاي
مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان
يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف
لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة

ليتخلص الى المقصود من الكلام فخففت يا غلامى
بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه و
قلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من
الياء والكسرة وهما اى هذان الوجهان وان كانا
واقعين فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن
لا يقعان فى كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه
الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها ليدل الشهرة
على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال غالبا
يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا فى المنادى
يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون
المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء فى هذه الصور
كلها وقفا اى فى حال الوقف تقول يا غلاميه ويا
غلاميه ويا غلاماه ويا غلاميه فرقا بين الوقف
والوصل وقالوا اى العرب فى محاوراتهم يا ابى
ويا امى على الوجوه الاربعة كما يوما اضيف
الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمالها
نداهما فى كلامهم كما اشار اليها بقوله يا ابت
ويا امت اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال
الياء بالتاء فتحا وكسرا اى حال كون التاء
مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة
الياء

الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابتُ ويا امتُ
لاجراهما مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة و
قالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين
العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتى ويا امتى
احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه لانه
عنهما يؤد قالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا
الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى لا يقال يا ابن
اخ يا ابن خال لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم
يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة
مثل باب يا غلامى فقالوا يا ابن امى ويا ابن عمى
بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف
الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما
بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه اخر شذ فى المضاف
الى ياء المتكلم يا ابن امَ ويا ابن عمَ بحذف الالف
والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ
وثقل التضعيف ولما كان من خصائص المنادى

ترخيم المنادى

الترخيم شرع فى بيانه فقال وترخيم المنادى
جائز اى واقع فى سعة الكلام من غير ضرورة
شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبابه
الاول وهو فى غيره اى فى غير المنادى واقع ضرورة

اى لضرورة شعرية داعية اليه لا فى سعة الكلام
وهو اى ترخيم المنادى حذف فى اخره اى اخر المنادى
تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مفضية الى
الحذف المستلزم للتخفيف لاجله فعلى هذا يكون
هذا التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه
ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف
الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا و
الضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى
على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا فى
المنادى على التقدير الثانى امور اربعة نبه عليها
عدمية وهو ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فخرج
به المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف
من الاول لانه ليس اخرا جزء المنادى نظرا الى
المعنى ولا من الثانى لانه ليس اخرا له نظرا الى
اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا
لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب
او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصايص
المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة
تنافى الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل فى
المنادى عنده وما وقع فى بعض النسخ فكانه

من

من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه
عند دخوله فى المنادى ظاهر وهو ان الاغلب
فيه زيادة الالف فى اخره لمد صوته اظهارا للتفجع
فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان
الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد
امرين وجوده بين وهو ان يكون المنادى اما علما
زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف
بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما بقى منه
دليل على ما القى وزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم
عن اقل ابنية اسم المعرب بلا علة موجبة واما اسما
متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على
الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى
للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف
الاصلى ولم يبالوا باسقاط حركة وشاة تقول الترخيم على
حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع
التاء ايضا كان ناقصا عن الثلثة اذ التاء كلمة
اخرى براسها ولا ترخيم لغير ضرورة منادى لم
يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو ياصاح
يا صاحب ومع شذوذه فالوجه فى ترخيمه كثرة
استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم

شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال

فان كان في اخره اي في اخر المنادى زيادتان

كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا

معا واحدة بعد اخرى نحو ثمانية ومرجانة فان اليا

والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث

لم يحذف منهما الا الاخر كاسماء اذا جعلتها

فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب

سيبويه لا افعال جمع اسم على ما هو مذهب

غيره لانه حينئذ يكون من باب عمار ومنصور

او كان في اخره حرف صحيح اي صحيح اصلي

لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح

الاصالة يخرج منه نحو سعلات لانه لا يحذف

منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او

حكما فيشمل مثل مرمى ومدعو فان الحرف

الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة

اي الف او ياء او واو ساكنة حركة ما قبلها من

جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى

الذهن لغلبتها وكثرتها يخرج منه نحو مختار لانه

لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي والحال

ان ما في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من

اربعة

من اربعة من الحروف كمنصور وعمار ومسكين

لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقاءه على

اقل ابنية المعرب وانما لم يوخذ هذا القيد في قوله

زيادتان في حكم الواحدة لان نحو شتوت وتلوت

يحذف زيادتيه لان بناء الكلمة فيه على

حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران

في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم

الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما في الثاني

فلانه لما حذف حرف الاخير مع صحته واصالته

حذفت المدة الزائدة لئلا ترد المثل السائر

ضلت على الاسد وبلت عن النقد وان كان

مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون

مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين

حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل

وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزله منزلة تاء التانيث

في كون كل واحد منهما كلمة على حدة صارت

بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من

الاقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف حرف

واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب

الحذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث

ويا مالِ وهو اي المنادى المرخم في حكم
المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف
الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان
عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث
يا حارِ بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود
يا ثمو بواوٍ متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو
بواوٍ متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي
يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما
برأسه كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له بناية
واعلال وتصحيح حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال
يا حارُ بالضم كأنه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم
ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صادفت
الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسرت
ما قبلها كما في ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو
اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع
الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها واستعملت العرب صيغة
النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدل
عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى
بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب

استعمال صيغة النداء في المندوب

في اللغة

في اللغة ميتٌ يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم
الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء
ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه
وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع
على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب
والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عكس
المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة
النادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب
مثل يا زيداه ويا عمراه واه ويا حسرتاه ويا مصيبتاه
واختص المندوب بوا امتيازا له عن المنادى
لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما
وحكمه حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم
المنادى اي مثل حكمه يعني انه اذا وقع المندوب
على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في
الاعراب والبناء حكم ذلك القسم من المنادى
كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا
او مشابها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه
على صورة جميع اقسام المنادى ليرد انه لا يقع نكرة
لانه لا يندب الا المعروف وله ذلك زيادة الالف
في اخره اي اخر المندوب لمد الصوت المطلوب

في الندبة فان خفت اللبس اي الالتباس
ذلك اللفظ عن زيادة الالف بغيره عدلت
الحرف متمجانس لحركة اخر المندوب من
كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة
قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة
غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة
مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم
لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين
وجاز لك الهاء اي الحاقها بهذه المدات
في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسمي
المندوب المتفجع عليه عندنا الا الاسم المعروف
الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته
في نسبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه وانما اشتهر
بهذا اللفظ مندوب خاص لينتقل الذهن اليه
ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع
الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق
بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله
بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه
لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف
الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص

او التوضيح

او التوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز
مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق
الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة
وان كان في اللفظ انقص من اتصال بين المضاف
والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى
لاتحادهما بالذات فان الطويل هو بعينه زيد لا
غيره بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران
وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال
واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز
لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان
مقارنا مع اسم الجنس بمعنى انه ما كان نكرة
قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم
يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء
العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن
الى انه منادى والاشارة اي والاسم اسم
الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث
والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت
وتطويل الكلام والحذف ينافيه فيقع هذا من
المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء
العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كاللهم

لاتحادهما اي الصفة والموصوف

فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة
منه نحو اللهم او مضير بدل نحو يوسف اعرض
عن هذا اى يا يوسف ولفظة اى اذا وصف
بذى اللام نحو ايها الرجل اى يا ايها الرجل
او بالموصوف بذى اللام نحو ايهذا الرجل اى
يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من اى هذا
من غير ان يتصف هو بذى اللام والمضاف
الى معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا او
الموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن
الى واما المضمرات فيشذ ندائها نحو يا انت
ويا اياك وشذ حذف حرف النداء مع اسم
الجنس فى اصبح ليل اى صر صبحا يا ليل حذف
حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس
شذوذا قالته امرأة امرأ القيس حيث
كرهته وفى افتد مخنوق اى يا مخنوق قاله
شخص وقع فى الليل على ما ثم منسلف لخنقه وقال
افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق
مع انه اسم جنس شذوذا وفى اطرق كرى
اى يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف
النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم

قيل

قيل هى دقيقة تصيدون بها الكروان يقولون
اطرق كرى اطرق كرى ان النعامة فى القرى
فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام
الذى هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى
فلا تحل ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة
جوازا مثل الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف
تنبيه ويا حرف النداء اى يا قوم اسجدوا والقرينة
امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا
بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان
ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها فى لام لا و
يسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث
من تلك المواضع الاربعة التى وجب حذف
ناصب المفعول به فيها ما اى مفعول اضمر اى
قدر عامله اى الناصب له على شريطة التفسير
الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير
بيانية اى ما اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره
اى تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه حينئذ
احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اى
ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده
فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك

مجرد ما اضمر عامله

ولا يرد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به
بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى
بعده نحو زيدا عمرو ضربه و زيدا انت ضاربه
مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل
فى ذلك الاسم بضميره اى بالعمل فى ضميره او فى متعلقه
اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله
ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل فى ضميره ذلك
الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك
الاشتغال لانسب اخر بحيث لو سلط بمجرد دفعه
الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى
احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه
اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اى
لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية
كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او
متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن
العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج زيد فى نحو زيد
ضربته فان المانع من عمل ضربته فى زيد ليس
بمجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه
و رفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب
بالمفعولية خرج خبر كان فى زيدا كنت اياه وههنا

صور

صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير
تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل
بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم
والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الا
تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف
اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة
و واحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن فى ترتيبها حينئذ
تاخير المثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى ومنه نحو زيدا
ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه
بعينه و زيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت
بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت و زيدا ضربت
غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق و زيدا حبست
عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما
يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة
المحبوس للمحبوس عليه ينصب زيد فى هذه الامثلة
بفعل يفسره ما بعده اى ضربت معنى الفعل المفسر المذكور
لزيد فى زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل ضربت
ضربت زيدا ضربته ثم حذفت الاول لوجود مفسره

اعنى ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت
فانه يفسر بما يرادفه اعنى مررت به
واهنت فانه يفسر بما يستلزمه اعنى ضربت
غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة
سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعنى
حبست عليه فثمرات الاسم الواقع ومطابق
الاضمار وعلى شريطة التفسير اما المختار او
الواجب فيه الرفع او النصب او يستوى فيها
الامران والى هذه الصور الخمس اشار
المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع
بالابتداء اى بكونه مبتدأ لان تجرده
عن العامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء
عند عدم قرينة خلافه اى قرينة ترجح
خلاف الرفع يعنى النصب لان قرينتى الصحة
فيهما متساويتان لان وجود ما له صلاحية
التفسير قرينة مصححة للنصب حتى لم يرجح النصب
بقرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف
نحو زيد ضربته او عند وجود قرينة مرجحة من
الجانبين ولكن يكون قرينة المرجحة للرفع
اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب

كاما

كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب
اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا
كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما
زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب
وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها
غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على
الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها
تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما
قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت
مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار
حينئذ هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب
خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل ومثل اما مع غير
الطلب اذا الكائنة الواقع على الاسم المذكور
للمفاجاة في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان
اذا المفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا
وما وقع في بحث الظروف من ان اذا المفاجأة
يلزم بعده الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة
وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في
الاسم المذكور بالعطف اى بسبب عطف جملة

هو نبها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اى
لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة
المعطوف عليها فى كونهما فعليتين نحو خرجت
فزيدا لقيته وبعد حرف النفى يعنى ما ولا وان
وليس لم ولن ولما من هذه الجملة اذ هى عاملة
فى المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها فى العمل نحو
ما زيدا ضربته ولا عمرا ضربته وان زيدا ضربته
الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته
وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع
فى اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة
الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز
وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل
لانه بمعنى قد فى الاصل فلا تكون فيه تقديره وبعد اذا
الشرطية الدالة على المجازات فى الزمان نحو اذا
عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على
المجازاة فى المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه
وفى ما قبل الامر والنهى يعنى موضع وقوع الاسم
المذكور قبل الامر والنهى مثل زيدا اضربه وزيدا لا
تضربه وانما اختير فى هذه المواضع اى ما بعد حرف
الاستفهام والنفى واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر

والنفى

نسخ رابعة الفعل

والنهى النصب فى الاسم المذكور اذ هى اى هذه المواضع
مواقع الفعل اى مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا
نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا
وكذلك يختار النصب فى الاسم المذكور عند خوف
لبس المفسر بالصفة اى التباس ما هو مفسر فى
حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر فى هذه
الحال بل من حيث هو خبر فى حال الرفع بالصفة
فلا يعلم انه خبر من الاسم المذكور فى حال الرفع مع سواء
للمعنى المقصود او صفة له مع تخالف للمعنى المقصود
فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر
على تقدير النصب وصفيته لا بينه بوصف التفسير
وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل
قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر بنصب كل على
الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه
خبرا له كان موافقا للنصب فى اداء المقصود لكن
خيف لبسه بالصفة كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف
المقصود فان المقصود الحكم على كل شئ بانه مخلوق
لنا بقدر لا الحكم على كل شئ مخلوق لنا بانه بقدر فانه يوهم
كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله كما هو مذهب
المعتزلة فى الافعال الاختيارية للعباد ويستوى الامران

لاضمار م

اى الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منها
بلا تفاوت فى مثل زيد قام وعمروا اكرمته اى
عنده او فى داره ونحو ذلك والا لايصح العطف
على الصغرى لعدم الضمير اى يستوى الامران فيما
اذا عطفت الجملة التى وقع فيها الاسم المذكور على
جملة ذات وجهين اى جملة اسمية صدرها جملة
فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل
والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففى
الرفع يكون اسمية يعطف على الجملة الكبرى وهى
اسمية وفى النصب يكون فعلية يعطف على الجملة
الصغرى وهى فعلية فان قلت السلامة من
الحذف مرجحة للرفع قلت هى معارضة بقرب
المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت فى القرب والبعد
بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير منفصلة عنها قلت
هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى
اقرب ويجب النصب اى نصب الاسم المذكور
بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما
وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من
اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع
الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو

التحضيض بمعنى التنديم والتحريض

هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما حرف الشرط والتحضيض
لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان
زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا
ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل أزيد ذهب
به منه اى من باب الاضمار على شريطة التفسير
فان زيدا فيه وان كان يظن فى بادى النظر انه
مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب
لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام
لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان
صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره
لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه
لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه
اعنى اذهب فان قلت لا نحصر المناسب فى اذهب
فليقدر مناسب اخر ينصبه مثل يلابس او اذهب
على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابس
الذهاب به او يلابسه اصحوبا بالذهاب به
او اذهبه احد قلت المراد بالمناسب ما يرادف
الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه
والاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك
فالرفع اى رفع زيد فى المثال المذكور واجب

بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من
باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يختار
فيه النصب وكونت اى مثل اذ يدهب به قوله
تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اى في صحايف
اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على
شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير
فعلوا كل شيء في الزبر فتعلقه في الزبر ان
كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحايف
اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها
فعلا بل الكرام الكاتبين اوقعوا فيها كتابة افعالهم
وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاستعمال
المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول
لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى
وكل صغير وكبير مستطر لان كل شيء كائن في صحايف
اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل
شيء مبتداء والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور
في محل الرفع على انه خبر المبتداء تقديره كل شيء هو
مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا
كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان
الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا
فالمختار

فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه
القاعدة مع ان القراء فيه اتفقوا على الرفع الا في
رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان
تحملوا لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق
القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تحمل لاخراجه
عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون
الالف واللام في الزانية والزاني مبتداء موصولا فيه
معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط والخبر للمبتداء
كالجزاء والفاء داخل عليه مرتبط بالشرط لدلالته على
سببية للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله
فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين
فيه الرفع والاية جملتان مستقلتان عند سيبويه
اذ الزانية مبتداء محذوف المضاف والزاني عطف
عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزاني فيما يتلى
عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم
الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت
زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة
لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل

فى الضابط فتعين الرفع والا اى وان لم يكن الفاء

بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهو يكون داخلا

تحت الضابط فالمختار حينئذ فيه النصب واختيار

النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل

الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع

بحث التحذير

الرابع من تلك المواضع التى وجب حذف ناصب

المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل

فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو فى اللغة تخويف

شئ عن شئ وتبعيده منه وفى اصطلاح النحاة معمول

اى اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا

اى حذر ذلك المعمول تحذيرا يكون مفعولا مطلقا

او ذكر تحذيرا يكون مفعولا له مما بعده اى مما بعد

ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول

عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت على هذا لابد

من ضمير فى المعطوف كما فى المعطوف عليه قلنا نعم

لكنه وضع فى المعطوف المظهر فى موضع المضمر اذ تقدير

الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع

المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه

محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك

وان تحذف هذان مثالان لاول نوعى التحذير

معناه

معناه بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك

وبعد نفسك من حذف الارنب وهو ضربه بالعصا

وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقدير

المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من

تبعيد الاسد والحذف من نفسك تحذيرهما منهما لا

تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال لثانى نوعيه

اى اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير

اتق فى اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتق نفسك

من الاسد فينبغى ان يقدر فيه مثل بعد ونحى

وتقدير بعد فى مثال نوع الثانى غير مناسب لان

المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب

ان يقال تقدير بعد او اتق ونحوهما ينفد مثل بعد

فى جميع افراد النوع الاول وفى بعض افراد النوع

الثانى مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك

مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق فى بعضها

كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد فى اياك والاسد

خارج عن النوعين فان لا يكون تحذيرا وليس

كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع

خارجة عن الحدود بدليل ذكرها فيما بعد

وتقول فى تثنية النوع الاول اياك من الاسد كما كنت

تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما
كنت تقول اياك وان تحذف وتقول فى
المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من
اى اياك من ان تحذف لان حذف حرف
الجر عن ان وان قياسى ولا تقول فى المثال
الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذ
وذه مع غير ان وان فان قلت فليكن فى تقدير
العاطف قلنا حذف العاطف اشذ شذوذ الا
حذف حرف الجر قياسى مع ان وان شائع
كثير فى غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا
نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اى
حدث مذكور تضمنا فى ضمن الفعل الملفوظ
او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان
العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل سواء ذكر
الفعل الذى فعل فيها اولا وقوله مذكور خرج
به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم
طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه
ليس بمذكور لكن يرد مثل شهدت يوم الجمعة
داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه
فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة

لايكون

لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر فى التعريف قيد
الحيثية اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور
من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا
المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من
حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث
انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير
اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكورا الا زيادة
تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان
لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمى المفعول
فيه وتمهيدا لبيان حكم كل منهما وهو اى المفعول
فيه ضربان ما يظهر فيه فى وهو مجرور بها وما يقدر
فيه فى وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف
اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا
على المنصوب بتقدير فى واما المجرور بها فهو مفعول
بواسطة حرف الجر لا المفعول فيه وخالفهم المصنف
حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال
وشرط نصبه اى شرط نصب المفعول فيه تقدير فى
اذا تلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها
مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اى
تقدير فى لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح

بلا واسطة كالمصدر والمحدود ومنها المحمول
عليه اى على المبهم لاشتراكهما فى الزمانية
نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان
ان كان اى المكان مبهما قبل ذلك اى تقدير
فى حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما فى الابهام
نحو جلست خلفك والا اى وان لم يكن مبهما
بل يكون محدودا فلا تقبل تقدير فى اذ لم يمكن
حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة
نحو جلست فى المسجد وفسر المبهم من المكان المبهم
بالجهات الست وهى امام وخلف ويمين
وشمال وفوق وتحت وما فى معناها فان
امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى
انقطاع الارض فيكون مبهما ولتمام يتناول
هذا التفسير بعض الظروف المكانية لجائز
نصبها قال وحمل عليه اى على المبهم المفسر
بالجهات عند ولدى وشبههما نحو دون
وسوى لابهامهما اى لابهام عند ولدى
ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه
حكمهما وفى بعض النسخ لابهامها كما هو
الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ

المكان

المكان وان كان معينا نحو جلست مكانك
لكثرة فى الاستعمال مثل الجهات الست لا للابهام
وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو
دخلت الدار لكثرته فى الاستعمال لا للابهام على
الاصح اى على المذهب الاصح فانه ذهب بعض
النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح فانه ذهب
بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه
مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف
لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب
المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى
الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها
يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى
البلد الفلانى فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه
ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان باعتبار
وقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له
ولغيره فانك اذا ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من
البلد كما يصح ان تقول ضربت زيدا فى الدار كذلك
يصح ان تقول ضربت زيدا فى البلد وفعل الدخول
بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل
فى البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت

البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة
الانفعال الى امكنتها التي تعلقت فيها فلا يكون
الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على
الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال
دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح
استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله
بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا
شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال
متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر
على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والمفعول
فيه بعينه كما مر في المفعول به

المفعول له

المفعول له هو ما
فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده
وخرج به سائر المفاعيل فعل مطلقا او به او فيه
او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة
او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما قلت
تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله
مذكورا احتراز عن نحو اعجبني التاديب فان
قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل
الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت
زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور

معه في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب
الذي هو فيه وخرج نحو اعجبني التاديب الذي
ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه اي
معه للفعل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد
تحصيل فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل
بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا
مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان
القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له
مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف
خلافا ظاهرا للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي
عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده
في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت
في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب
وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان مجيء
تاديبا بنوع سوغ لا يتوغل في حقيقته الا ترى الى صحة
تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد
راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج
عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول
له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام
في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده

مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال الا
في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا
خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا لم
لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالبة في
تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من
او الباء او في مع انها من دواخل المفعول له
كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله
وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا
وقوله عليه السلام ان امراة دخلت النار
في هرة اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة
عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان
الاصل ابقائها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها
في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في
حذفها من اللفظ ايضا ولهذا قال وانما يجوز
حذفها ولم يكتف بارجاع الضمير لفاعل الى
تقدير اللام يجوز حذفها لا ذكرها اذا كان اى المفعول
له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك
للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى لمحل فاعله
وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره
نحو جئتك لمجيئك اياى ومقارنا له اى

للفعل

للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما
نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب
واحد اذ لا مغايرة بينهما الا اعتبارا او يكون زمان
وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت
عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعنى القعود بعض
زمان المفعول له اعنى الجبن ونحو شهدت الحرب
ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعنى
ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعنى شهود الحرب
واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود
نحو اكرمتك اليوم لوعدى بذلك امس وانما اشترط
هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق
بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل
شيء منها

المفعول معه

المفعول معه اى الذي فعل بمصاحبته بان
يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل منه او المفعول به
في وقوع الفعل عليه فترد معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند
اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به
وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعترض
نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم
النصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر واليه
ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي

بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا او
قيل الوجه ان يحمل من قبيل وتوجيه بين العير و
النزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع
الى المصدر اي حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته
لا يقام مقام الفاعل فلهذا معناه الذي يفعل فعل
لمصاحبة على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا
الى المصدر والضمير المجرور للموصول مذكور بعد الواو
احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول
فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو
لاجل مصاحبته معمول فعل وافادته اياها سواء كان
ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او
مفعولا نحو كفاك زيدا درهم وسواء كان ذلك
الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين
او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع و
المراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك
الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان
واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا
ينتقض بالمذكور بعد واو العاطفة نحو جاء في زيد
وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل
دون المصاحبة واعلم ان مذهب ان العامل

في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى
مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها
واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية
فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث
فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف
ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمروا لوجوب
العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب
على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على
العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اي
وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت
وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا تأكيدا
المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى
اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم
يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على
عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه اخر
وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم
يجز العطف بل يمتنع تعين النصب حيث لا وجه
سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمروا فانه
امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور

بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرو على
الشأن اذ السؤال عن شأنهما لا عن شأن
احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بعزية النصب
في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما بالك
تعني ما شأنك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى
ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو
ما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من المفاعيل
شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل
او المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول
كما هو الظاهر وبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات
كالتمييز وباضافتها الى الفاعل والمفعول يخرج ما
يبين هيئة غير الفاعل او المفعول كصفة المبتدأ
نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة
الفاعل او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او
المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول
وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج
عنه مثل ضربت زيدا عمرا راكبين لفظا او معنى
اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع
الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه

من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى
الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى
اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول
باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه
ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان
يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول
معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول وكذا المفعول
المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه في معنى
احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال
عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او
مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه
فكانه الفاعل او المفعول نحو قوله تعالى بل نتبع
ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا
فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة
ابراهيم وان ياكل اخاه مقام ياكل لحم اخيه او كان
المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف
اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال
عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في
قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين
فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار

ان الباء المضاف اليه جزئيه فان دابر الشيء

اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار

الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن

مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرأ تبيّن على صيغة

الماضي المعلوم من باب التفعل او يبيّن على

صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل

وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه

الحال من المفعول معه او المفعول المطلق

من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا

لدخول ما وقع حالا من المضاف اليه مثل

ضربت زيدا قائما مثال للفعل الملفوظ حقيقة

فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي

باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير

اعتبار امر خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة

وزيد في الدار قائما مثال للفعل الملفوظ حكما

فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي

باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير

اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ

حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لانه

مفعولية زيد ليس باعتبار معنى لفظ هذا

الكلام

والكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه

المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا

مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى

حتى يتقرر في نظم الكلام اشير وانبه ويصير زيد

مفعولا به لفظا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير

او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحته

وتنوع الحال منها لانه معنوية لا لفظية وعاملها

اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو

ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف

مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو

من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد مضروب قائما او

كالصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه

المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به او

تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما

للامر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو

يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما

وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون

نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث

المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف

زيد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه

محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف
غالبًا اى ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة
في جميع موادها بل في غالب موادها اى
اكثرها وبيان ذلك ان موارد وقوع الحال
على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة
موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسًا
او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله
تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرًا من عندنا
ان جعلت امرًا حالًا من كل امر او واقعة
في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبًا
او بعد الانتفاء نحو ما جاءني رجل الا راكبًا
او مقدمًا عليه الحال نحو جاءني راكبًا رجل
وثانيهما ان يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور
وغالب موارد وقوع الحال واكثرها هو هذا
القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون
صاحبها معرفة فقوله غالبًا قيد لاشتراط كون
صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى
يفاد ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة
عن تخلفه في بعض الموارد ينافي الشرطية
ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره

ويحمل قوله

ويحمل قوله وصاحبها معرفة مستوا بحبرا معطوفًا على
قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك
ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال
البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول
وارسل الحمار الوحشي الاتن وكان المراد بالارسال
البعث او التخلية بين المرسل وما يريد اى
ارسلها معتركة اى متزاحمة ولم يذدها اى
يمنعها عن العراك ولم يشفق اى لم يخف
على نغص الدخال اى على انه لم يتم شرب بعضها
للماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم
يرد عن العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين
عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب
منه ولعل المراد به هاهنا نفس مداخلة بعضها
في بعض او المعنى على نغص مثل نغص الدخال
ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك
متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط
كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما انها
مصادر لافعال محذوفة اى تعترك العراك
وينفرد وحده اى انفراده وتجهد جهدك فهذه
الجمل الفعلية وقعت حالا او هذه المصادر منصوبة

على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة
موضع النكرات اى معتركة ومنفردا ومجتهدا
فالمصدر وان كانت معرفة لفظا فهي في التقدير نكرة
كان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في
المعنى نكرة فان كان صاحبها اى صاحب الحال
نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص
بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها
وبين معرفة وجب تقديمها اى تقديم الحال على
صاحبها لتخصص النكرة بتقديمها لانهما في
المعنى مبتدأ وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب
في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت
في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب
ولا يتقدم اى الحال في ما عدا مثل زيد قائما كعمرو
وقاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما
قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل
او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني
الجار والمجرور نخارج عنه داخل في الفعل او شبهه
فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل
المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اى بخلاف
ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه

خلاف

خلاف سيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف
الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم
المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فامتنع
تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه
في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في
الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان
الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من
معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله
المعنوي لتوسعهم في الظرف والحال لا يتقدم
عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل
المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي
كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني
لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك
لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا
بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة
لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردة عن
الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع و
فرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف
فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر
ففيه خلاف سيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها

عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف

ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا

بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس و

لعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف

الجر معدٍّ للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من

تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة

بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور

بحسب الحقيقة ليس بمجرور واجاب بعضهم عن

هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف

والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر

اى ارسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كا

لكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف وكل

ما دل على هيئة اى صفة سواء كان الدال

مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان

يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من

الحال بيان الهيئة وهو حاصل بهذا رد على

مذهب جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق

الحال وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا

فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل

بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما يتوقف فيه

حموضة

حموضة الطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة

صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما

على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول

البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل

اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار ما عليه

رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا

ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل

مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلقت بشيء واحد حالان

باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه

والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث

انه مفضل وهذه الحيثية وان لم يكن معتبرة

فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان

الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه و

او صيوه ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث

انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه فما

الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان

مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا

ادى باساءات بقادوا ان لم يتبع ذيد احسن قائما مال من خير حسن

منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في

بسرا اسم الاشارة اى اشير اليه حال كونه بسرا و هذا

ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه
التمر اليابس ولا ينفي الاشارة بحاله البسرية
يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يقع
فيه مجموعة نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وتكون
اى الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فتقع
ان وقعت حالا لا مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة
الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان
الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجرائها عليه
وثقة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا تصلح ان
يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة والا ما
لا يقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها
فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها
الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية
او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا
مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا
منفيا فهذه خمس مثل فالاسمية اى الجملة الاسمية
الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية
في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها في
غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت
راكب وجاءني زيد وهو راكب او بالواو وحدها

لانها

لانها تدل على الربط في اول الامر ويكتفى بها مثل قوله
عليه السلام كنت نبيا وادم بين الماء والطين
وهذا اى الرابطة بالواو وحدها او بها مع الضمير انما
يكون في الحال المنتقلة واما في الحال المؤكدة فلا يجوز
الواو نحو هو الحق لا شك فيه وذلك لان
الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما
او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان
يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو
كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الصحيح و
المضارع المثبت اى الجملة الفعلية التي يكون الفعل
فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته
لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني
زيد يسرع وما سواهما اى ما سوى الجملة الاسمية
والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتمل
على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو
والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الا
بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع
المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد
ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما تكلم عمرو والماضي
المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد

قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي

المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاء في زيد وما خرج عمرو

ولا يؤتى الماضي المثبت لا المنفي وحده لفظه قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظا على الماضي المثبت

الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او يؤتى بها على مقدرة

لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد

من قد حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا خلاف

مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد لا ظاهرة

ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني

زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله

تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت

وهذا خلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا

يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت

صدورهم قوما حصرت صدورهم فيكون جملة

حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد

يحمله جملة دعائية وانما يشترط ذلك في الماضي

المنفي لاستغراق النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل و

يجوز

يجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية

كقولك للمسافر اي الشارع في السفر او المتهيء له

راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب

وقوله مهديا اما صفة الراشد او حال بعد حال

او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت

اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى

ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى

قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل

في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا

هي التي لا تنتقل عن صاحبها ما دام موجودا غالبا هذا تعريف الحال المؤكدة

بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف

المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفة

لا ينتقل عن الاب في غالب الامر اي احققه بمعنى

الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته

وصرت منه على يقين او من احققت الامر

بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته

لك وصرت منها على يقين او اثبتها لك

عطوفا قال صاحب المفتاح احق التقديرات

عندي ان يقدر يحق عطوفا وشرطها اي شرط

وجوب حذف عاملها ان يكون مقررة اي

مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها
كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس
رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به
عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها
كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما
بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد فلابد
ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك
الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا
لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا
نحو انه شاهد قائما بالقسط التمييز ما اي الاسم
الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان
المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام
عن شيء بل هو ترك مبهم واراد بعين المستقر
الثابت الواقع في المعنى الموضوع له من حيث انه
موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو
الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو
الموضوع واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان
قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه
مستفرغ بحسب الوضع بل نشأ من الاستعمال باعتبار
تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن صفات

المبهمات

المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع
لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي
جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في
واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من
تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فوصفه بالرجل يرفع
هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من
حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف
البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كلا من
ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه
لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع في
ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن
ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت
والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف
لا في الذات وتحقيقه ان الواضع لما وضع الرطل
مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى
معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما
هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من
حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب
الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما
والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب

الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد منه دفع الابهام
الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او
حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد منه دفع
الابهام الذاتي قيل زيتا فهما يدفع الابهام
المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يدفعان
الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صيانا
للذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل
زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة
قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع
الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول
اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام
عن ذات مذكورة يرتفع عن مفرد يعني به
ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة
لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره
غالبا اي في غالب المواد واكثرها اي
رفع الابهام مطلقا تحقق في ضمن هذا النوع الخاص
في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمعنى
اما تحقق في ضمن العدد نحو عشرون درهما
وسياتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء
العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن

نحو رطل

نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو
منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع
نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا
والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات
لان قولك عندي عشرون درهما ورطل
زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها
المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غيرها وانما
اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره
التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما
في رطل زيتا والنون كما في منوان سمنا والاضافة
كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام
المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون
على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل
الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة
لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم
باحد هذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل
وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الاتي بعده المفعول
لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان
يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله
لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما

قامت مقام الفاعل لكونها فى آخر الاسم كما كان الفا[عل]

عقيب الفعل الا يرى ان لام التعريف الداخلة على

اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف بها

لا ينصب التمييز عنه فلا تقال عندى الراقود خلا

تفرد اى التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان

اى التمييز جنسا وهو ما يتشابه اجزائه ويقع بمجرده

عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية

جمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل

وفرس الا ان تقصد الانواع اى ما فوق النوع

الواحد فيتمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفرد

عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وتخصيص

قصد الانواع بالاستثناء نظر كما جاز ان تقال طاب

زيد جلستين للنوع جاز ان تقال طاب زيد جلستين

للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع فضل

الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية

ويجمع اى يورد التمييز على ما فوق الواحد جواز احيث

لم يقصد الواحد وغيره اى غير الجنس نحو عندى

عدل ثوبين او اثوابا تام ان كان اى المفرد المقدار تاما

بتنوين او بنون التثنية والمعنى ان وجد التمييز لما

بتنوين المفرد او بنونه التى للتثنية فانه لما تم الاسم

بهما اقتضى التمييز جازت الاضافة اى اضافة المفرد

المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون

التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع

الابهام بدونه مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا

سمن والا اى وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان

يكون بنون الجمع او بالاضافة فلا يجوز الاضافة الاقلة

فى نون الجمع نحو عشرو درهم اما فى الاضافة فلئلا يلزم

اضافة المضاف واما فى نون الجمع لانه جاز ان يضاف

الى غير المميز نحو عشريك وعشرى رمضان بالاتفاق

لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس

فى بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين

الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد العشرين

العشرين من رمضان فلا يضاف فى غير صورة

الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى

الاطراد وعن غير مقدار عطف على عن مفرد

مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار

كذلك يرفع عن مفرد غير مقدار اى ما ليس بعدد

ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم

حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين

فاقتضى تمييزا والخفض اى خفض التمييز باضافة غير

المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع
الخفة ولقصود غير المقدار عن طلب التمييزات
الاصلى فى المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه
المثابة والثانى اى القسم الثانى من التمييز وهو
ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة ويفعل عن
نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة
فى نسبة فى جملة لكن لما كان الابهام فى طرف
النسبة يستلزم الابهام فيها ودفعه عنها يستلزم
الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها
على ان مقابلة ما فى هذا القسم للمفرد المذكور فى
القسم الاول انما هى بمجرد النسبة لا غير فى جملة
اى نسبة كائنة فى جملة او ما ضاهاها اى
ما يشبهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل
نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض
مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن
وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او
المصدر نحو اعجبنى طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى
الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا
مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه
وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتمييز

فيه يصح

فيه يصح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه
وحيث لا فرق فى التمييز بين الجملة او ما ضاهاها
فهذان المثالان فى قوة اربعة امثلة فكانه
قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله
وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب
المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين
غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد
لكل من التمييز الواقع فى الجملة او ما ضاهاها خمسة
امثلة فالنفس عين غير اضافى خاص بالمنتصب
عنه والدار عين غير اضافى وهو متعلق المنتصب
عنه والاب عين اضافى محتمل لهما والابوة
عرض اضافى والعلم عرض غير اضافى وكل منهما
متعلق المنتصب عنه او فى اضافة عطف على
قوله فى جملة او ما ضاهاها مثل يعجبنى طيبه نفسا
وتركه لانه اظهر التمييزات ولا خفاء به وابا وابوة و
دارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق
ما سبق وزاد عليها قوله ولله دره فارسا
اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة و
ايضا لما اورد صاحب المفصل مثالا للتمييز
المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضميره ربه

دجلة ويكون فارسا تمييزا عن نسبة على ان
يكون التمييز معينا معلوما والابهام يكون
في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه
خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا
والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر
فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة
بالكسر من التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم
يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله
لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه
والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز
تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع
الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع
الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن
والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان
يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا
عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار
انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه
باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو
ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن
نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما

انتصب

انتصب عنه وهو لمتعلقه خاصة نحو طاب
زيد ابوه وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست
نصا للمنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه
بها فهي لمتعلق زيد وهي الذات المقدرة اعني الشيء
المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز
ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه
او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد
من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته سواء كان
لموافقة ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا والزيدان
ابوين والزيدون اباء او لمعنى في نفسه مثل نحو
طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد
ابوين اذا اردت اباه وجده وطاب زيد اباء
اذا اردت اباه واجداده لا يطابق فعلى كل من
التقديرين اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا
قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد
جمعا فان صيغة المفرد لا يصح اطلاقها على المثنى
والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير
فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى
ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة
اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه

نحو طاب زيدٌ علمًا والزيدان علمًا والزيدون
علمًا الآن يقصد بالتميز الذي هو الجنس
الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه
لا بد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان
علمين والزيدون علوما اذ اريد ان متعلق
الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع
آخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك
المعنى وان كان اى التميز صفة مشتقة حقيقة
مثل لله دره فارسًا وما قاله بها نحو كفى بزيد
رجلًا فان معناه كاملا فى الرجولية كانت
الصفة صفة له اى لما انتصب عنه لا للمتعلق
لان الصفة يستدعى موصوفًا والمذكور اولى
بموصوفيته فاذا قيل طاب زيدٌ والدًا كان الوالد
زيدًا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم
نحو ابا وطبقة الواو بمعنى مع والطبق مصدر
بمعنى المطابقة اى كانت الصيغة صفة له مع مطابقتها
اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم
الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اى كانت
صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق
فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

لكونها

لكونها حاملة لضميره واحتملت اى الصفة المذكورة
الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيدٌ
فارسًا اى من حيث انه فارس او حال كونه
فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من
فارس وقوله عز من قائل تولوا التميز لا تكون من
تراد فى التميز لا فى الحال وايضا المقصود مدحه
بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال
الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التميز
على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال
عندى درهما عشرون ولا ذيتا رطل لان
عامله حينئذ اسم جامد ضعيف العمل لمشابهته
للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان
يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب ان لا
يتقدم التميز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح
او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل
نفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا
له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اى
انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء
ماءً اى ملأته الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل
فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان

الماء في قولهم امتلأ الاناء ماءً من حيث المعنى
فاعل الفعل المذكور من غير حاجة الى جعله منقولا
لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض
متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقد
وقع الابهام فيه لاجرم فسّره بقوله ماءً فهو
في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك
بعينه مثل قولك ربح زيد تجارةً فان التجارة
تميز برفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو
التجارة فالفاعل في نفس الامر هو التجارة لا زيد
وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا
وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة
وهي ان التميز عن النسبة اما فاعل في المعنى
او مفعول من ان التميز في هذا المثال وامثاله
لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا
للمازني والمبرد فانهما يجوّزان تقديم التميز على
الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول نظرا الى
قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل و
متمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر شعر
أتهجر سلمى بالفراق حبيبها ، وما كاد نفسا بالفراق

تطيب

تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب
فانه حينئذ يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود
ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة
تطيب اليها متقدما عليها واما على تقدير تذكير
الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تميز عن نسبة كاد
اليه اي وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا
تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير
تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث
الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ
المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف
وتعسف غير قادح في التمسك

المستثنى

اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة
على قسمين ولما كانت معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج
الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرّف
كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما
خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال
متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم
الذي اُخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات
المستثنى المنقطع من متعدد حقيقة نحو جاءني
احد الا زيدا او حكما نحو اشتريت العبد

الا بصفة سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا
نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو
ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيدا
بالا وغير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو
جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد
جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد
الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به
عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي
لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء
كان من جنسه كقولك جاء القوم الا زيدا مشيرا
بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني
القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث
عم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما
ينقطع له من تعريف قسميه اعني المذكور بعد
الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا
لم يعرفه على حدة ودما للاختصار منصوب
وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى
وغيرهما غير الصفة يتبين به ان لم يكن الواقع
بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يرد عليه
عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي

ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز
به عما اذا ما وقع في كلام غير موجب لانه ليس
حينئذ واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة
ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما
بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت
الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء
لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا
على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا
الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل
قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوبا والعامل
في المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية
الفعل المقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء
تعلق به الفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى
ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام
فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا
اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى
مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب
او غير موجب نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني
الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه
او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا

كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في
الاكثر اى في اكثر اللغات وهى لغات اهل الحجاز
فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان
اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب
عندهما اذ لا تتصور فيه الابدال الغلط وهو لا يصح
الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصح
بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع
الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه
نحو ما جاء في القوم الا حمارا فههنا يجوز دون البدل
وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا
يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى
لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم
اى من رحمه الله لمن رحمه الله هو المرحوم
المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا
او كان بعد خلا وعدا اى المستثنى منصوب ايضا
وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو وعدوا اذا
جاوزه مثل جاء في القوم عدا زيدا وبعد خلا
من خلا يخلو خلوا نحو جاء في القوم خلا زيدا
وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن
نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن
معنى

المستثنى

معنى جاوز فيحذف من ويوصل الفعل بنفسه
بنفسه والتزموا هنا التضمين او الحذف والايصال
في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما في صورة ما بالا التى
هى ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى المصدر الفعل
المقدم او الى الاسم الفاعل منه او الى بعض مطلق
من المستثنى منه والتقدير جاء في القوم عدا وخلا
مجيئهم زيدا او الجائي منهم او بعض منهم
زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر
معهما قد ليكون اشبه بالا التى هى الاصل في باب
الاستثناء في الاكثر اى النصب بهما انما
هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان
كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال
السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان
النصب بهما اكثر وما عدا وما خلا اى المستثنى
منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما
عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال
نحو جاء في القوم ما خلا زيدا وما عدا عمروا والتقدير
خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير
مضاف اى وقت خلوهم اى خلو مجيئهم من
زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمروا

او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى

جاؤا خالين باسرهم او بجيئهم من زيد وبجاوزنا

بعضهم او بجيئهم عمرا وعن الاخفش انه

اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا

لم يثبت عند المص اولم يعتد به وهذا لم يقل في الاكثر

وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاء في القوم

ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سيجيئ القوم لهلك اهلك

لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما

من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم

اضمار اسميهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع

الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض

من المستثنى منه مطلقا في التركيب ومحلا نصب

على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال

الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف

فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها و

يجوز فيه اى في المستثنى النصب على الاستثناء و

يختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال

من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى واقعا

في محل يكون متاخرا عن الا احترازا عما اذا كان

بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرها

في كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب

فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى

منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه حينئذ

يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى

منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اى

في كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان

لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمها

تقدم فيما سبق بالكلية نحو ما فعلوه الا قليل

بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء

ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية و

الا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا

زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او

بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار

البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء

انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة و

بواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة

ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل اى بما

تقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر اذا كان

المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى

باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه

فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المستثنى
فيه وهو اى والحال ان المستثنى واقع في غير
كلام موجب واشترط ذلك ليفيد فائدة مجيحة
مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم
احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان
يضربه كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى
بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم
نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ
الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان
المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى
قطعا مثل قرات الا يوم كذا اى او قعت القراءة
كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام
الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل
ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى
منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى
على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو
ما مات الا زيد فيتوقف ثبوته في غير الموجب ايضا
استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرات الا يوم
كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز
مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى

منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان
هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين
في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة غير
جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب
والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على
العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد
الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد
اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في
تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك
فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق
بين قولك قرات الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس
الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى
منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها
في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة
على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من
القوم اى القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني
الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى
لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب
فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اى
ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان

يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ
معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات ويكون
المعنى زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم
فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان
يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها
مما لا ينافي ويستثنى من جملتها العلم او يحمل
ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت
امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم
وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى
على المتفطن انه يمكن حمل هذه الشواهد بلا ادعاء
جميع المواد الايجابية عند الاستثناء المحصورة
الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد
المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك
او المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك
واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي
لفظ المستثنى منه نحو المرفوع يحمل اي موضع المستثنى
منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان
نحو ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع
محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ولا
احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو بدل محمول على

محل احد لا على لفظه وما زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ
به اي لا يعتنى به فشيء مرفوع على محل شيئا لا
منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير
من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء
المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء
من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا
اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا
وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية
لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ
في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد
اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا
لانتقاض النفي بالا لانها لتأكيد النفي ولا نفي
بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني
من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني
من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك
غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل
المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو بالنصب
لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت
بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد
من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل

وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لوحمل المستثنى
على لفظ المستثنى منه لابد حينئذ من تقدير ما
كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذا
لم يكن البدل الا بتكرير العامل وكذا حكما اذا اكتفى
بوضوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه
فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملين في
المستثنى المحمول على المبدل بعده اي بعد الاثبات
بمعنى بعدما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي
بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض
النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين
البدل على اللفظ حمل على المحل فهو مرفوع على
انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء
مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية
فان قلت لا صوف هذا المثال محلان من الاعراب
محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو
رفعه بالابتداء فلما اعتبر واحمله على محله
البعيد لا على القريب قلت لان محله القريب
انما هو بعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض
النفي بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل
لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه

انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت
للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها
لبقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله اي لاجل
ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثمة اي ومن
اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس
جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما
وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما
زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه
انما هو للنفي وقد انتقض بالا والمستثنى مخفوض
اي مجرور بعد غير وسوى بكسر السين او
ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها
مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر
لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز
بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله
مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى
المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي
برأه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي
في الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ باعراب
موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور
فيما سبق فكأنه لما انجر به المستثنى للاضافة

انتقل اعرابه اليه وغير اى كلمة غير في الاصل
صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى
المغايرة بها وان الاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني
رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام
العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء
على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة
ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اى على كلمة غير
في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا
كانت اى الا تابعة لجمع اى واقعة بعد متعدد وصف
ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما في يكون
مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا
يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة اذ لا
بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا
تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم
من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط
وان يكون مثنى يدخل فيه نحو ما جاءني رجلان
الا زيد منكور اى منكرا لا يعرف باللام حيث يراد
به العموم والاستغراق ليعم التناول قطعا على تقدير
الاستغراق وعلى تقدير ات تبادية الى جماعة يكون
زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم

التناول

7

التناول قطعا على تقدير ات تبادية الى جماعة يكون
زيد منهم يتعذر الاستثناء المتصل لم يكن زيد منهم
فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما
الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما
بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون
وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا
على الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر
الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة
دراهم الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط
الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر
الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان
الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه
قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل
الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا
الا واحدا والاحاد والا ثنين ولكن لما كان ذلك نادرا لم
يلتفت المص اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان
فيهما اى في السماء والارض الهة جمع اله ولا دلالة
فيها على عدد محصور الا الله اى غير الله لفسدتا
اى لخرجتا عن الانتظام فالا في الاية صفة لانها تابعة
لجمع منكور غير محصور هي الهة ويتعذر الاستثناء

لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط
صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل إلا على
الاستثناء وهو أنه لو حملت عليه صار المعنى لو كان
فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل
إلا على أنه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا
لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز أن يكون حينئذ آلهة
غير مستثنى الله منها بخلاف ما إذا كانت للصفة
بمعنى غير فإنه يدل على أنه ليس فيهما آلهة غير
الله وإذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب أن لا
يتعدد الإلهة لأن التعدد يستلزم المغايرة وصف
حمل إلا على غير في غيره أي في غير جمع منكر غير
محصور لصحة الاستثناء حينئذ ومذهب سيبويه
جواز وقوع إلا صفة مع صحة الاستثناء فلا يمتنع
في قولك ما أتاني أحد إلا زيد على أن يكون إلا زيد
صفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكا بقوله (وكل
أخ مفارقه أخوه * لعمر أبيك إلا الفرقدان)
والفرقدان صفة لكل أخ لا استثناء منه وإلا لوجب
أن يقال الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك
على الشذوذ وقال البيت شذوذان آخران
أحدهما وصف كل دون المضاف إليه

والمشهور

والمشهور وصف المضاف إليه إذ هو المقصود و
كل لإفادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين
الصفة والموصوف وهو قليل وإعراب سوى و
سواء النصب على الظرفية أي بناء على ظرفيتهما لأنك
إذا قلت جاء القوم سوى أو سواء زيد فكأنك قلت
مكان زيد على المذهب الأصح وهو مذهب سيبويه
فيهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما
عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا متمسكين
بقول الشاعر (ولم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا) وزعم الأخفش أن سواء إذا
أخرجوه عن الظرفية أيضا نصبوه استكراها للرفع
فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك
ومثل هذا في استكراه الرفع فيما غلب انتصابه على
الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان
وأخواتها وسيعرفها في قسم الفعل إن شاء الله تعالى
هو المسند بعد دخولها أي دخول كان أو إحدى
أخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها أن يكون
إسناده إلى اسمها وإنما بعد دخولها على اسمها و
خبرها ولا شك أن ذلك إنما يتصور بعد تقرر
الاسم والخبر فالإسناد الواقع بين أجزاء الخبر

المقدم على تقرير ولا يكون بعد دخولها بل يكون
قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب
ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال
يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المر[فوع]
وليسا من افراد المعرف وعلى ان يقال في
جواب هذا النقض ان المراد بدخولها دخ[و]لها
للعمل فيها او دخلت عليه كما سبقت الاشارة
اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما
وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر
المبتدا في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما
سبق في بحث المبتداء والخبر ولكنه يتقدم على
اسمها ما لكونها معرفة حقيقة او حكما كالنكرة
المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب
فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب
فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد
او كان هذا زيد بخلاف المبتداء والخبر فان
الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه
بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى
الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة
هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا

وقد يحذف

وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان
لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه
الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف
لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها
اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان
اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول
ورفع الثاني وهو اقويها اي ان كان عمله خيرا
فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى
ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان
خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير و
عكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله
خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها
بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف
اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا
انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت
فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا
ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير
المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في
موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم

فابق الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت

وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها

فالمقدر ان كنت منطلقا انطلقت فحمل به ما

على بالاول من غير فرق الاحرف اللام اذ لا

لام فيه وانتصابه على الاول لانه اسم اسم

ان واخواتها وسنعرفها في قسم الحرف انشاء الله

تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اى دخول

ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم

وبما عرفت من معنى المعرفة او الدخول فيما

سبق اندفع انتقاض هذا التعريف هنا ايضا

بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب

بلا التي لنفي الجنس اى لنفي صفة الجنس وطبيعته

وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من

المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات

لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه

فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف

ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم

يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى

للاكثر حكم الكل نعم الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال

ان اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف

وشبهه

وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما

ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه

هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا

غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر

كاف في جعل اسمها مطلقا لكنه لما اراد حصر المنصوب

منه زاد عليه قوله يليها اى يلي المسند اليه لفظة

لا اى يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها

به اى بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه

هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليها

الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها و

ما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام

رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض

النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في

المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما

لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله

لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين

فليهما فان كان اى المسند اليه بعد دخولها غير

واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء

الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها

اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشابه به ليترتب

عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه
لو كان مفردا معرفة او مفصولا لحكم عليه بذلك
وقوله على ما ينصب به اى على ما كان ينصب به
المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في المفرد نحو لا رجل
في الدار والكسر في الجمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو
لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في
المثنى والمكسور ما قبلها في الجمع المذكر السالم نحو
لا مسلمين ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس
بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والجمع
وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار
لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل
من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا
وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة
او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم
يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح
جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في
الاصل اعني الاعراب وان كان اى المسند اليه
بعد دخولها معرفة بانتفاء الشرط النكارة او
مفصولا بينه اى بين ذلك المسند اليه وبين
لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو

سواء

سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها
به او لا وهي ستة صور نحو لا زيد في الدار ولا
عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار
رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة
ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا
عمرو وجب في جميع الصور الست الرفع على
الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية
للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن
التاثير مع الفصل والتكرير اى وجب تكريره
اسميه لكن مطلقا لا بقيد اما في المعرفة
ليكون كالعوض عما في النكرة من معنى نفي الآحاد
واما في النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له مثل
قول السائل افي الدار رجل ام امرأة وهذا
التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اى
هذه قضية ولا ابا حسن لها اى لهذه القضية
هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة
وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة
لان ابا حسن كنية علي عليه السلام ولا رفع
فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب
بانه متاول بالنكرة اما بتقدير المثل اى لا مثل

الى حسن لها فات مثلا لتوغلها في الابهام لا
يتعرف بالاضافة الى المعرفة او تاويلها بفيصل بين
الحق والباطل لاشتهاره عليه السلام بهذه
الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا التاويل
ايراده حين حذف اللام لان الظاهر ان تنوينه
للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اى
فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان
عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة
اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه
فانها بحسب التوجيه يزيد عليها الاول
فتحهما اى لا حول ولا قوة الا بالله على ان
يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف
على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف
اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف
جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا
بالله فحذف الخبر الجملة الاولى استغناء عنه
بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب
الثاني اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول
فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني
فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني

معطوف

معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه
لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر
لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة
والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا
بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس
واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف
على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد
على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة
على جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما
بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب
قولهم ابغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة
للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس
رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان
عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا
قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف
وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون
رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس
لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا
ولا دخل فيها لترادف الاسمين بعدها في الاعراب
فهذا على التوجيه الاول متعين بعطف جملة

على جملة اى لا موجود الا بالله ولا قوة الا بالله و
الا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا و
على التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف
مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا
دخلت الهمزة على لاء التي لنفي الجنس لم يتغير العمل
اى عمل لا اى تأثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان
العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام ومعناها
اى معنى الهمزة الداخلة على لاء التي لنفي الجنس
اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل في الدار
مستفهما واما العرض مثل الا تنزل عندي
ولم يذكر سيبويه ان معنى الا في العرض كما لو
تبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي
والمص ورده ابن الاندلسي وقال هذا خطاء
لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف
الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب
انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما
التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما
قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل
ليست لاء الداخلة عليها حرف الاستفهام
ولكنه حرف موضوع للتحضيض براسه فكانه

قال

قال الا رجلا جزاه الله خيرا يعني هلا تروني رجلا ولذلك
نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها
همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل
ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني
لا نعت اسم المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل
رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اى لا الثاني
وما بعده احترازا عن مثل لا رجل كريم ظريفا
في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني
احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه بلدة حال
بعد حال او صفة مفردا احترازا عن المفصول
نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول
مبني على الفتح حملا على المنعوت لكمال الاتحاد بينهما
والاتصال وتوجه النفي اليه اى الى النعت حقيقة
والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على
الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا
يرد انه اذا كرر المبني ويبنى على الفتح ثم جيء بنعت
لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق
عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا
في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر
ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع

بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها للمتبوع
في الاعراب دون البناء رفعاً حملاً على المحل البعيد
ونصباً حملاً على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل
ظريف بالفتح وظريفٌ بالرفع وظريفاً بالنصب والا
اى وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اى فحكمه
الاعراب لا غير رفعاً حملاً على المحل البعيد او نصباً
حملاً على اللفظ او المحل القريب وقد مرت امثلته في
بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبنى
اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف
فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو
لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكرراً في المعطوف
فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق
بان يحمل على اللفظ اى لفظ اسم لا المبنى
ويجعل منصوباً وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعاً
جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف
ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلاء المؤكدة
اذ المعطوف على المنفي زاد فيه لا كثيراً نحو لا حول
ولا قوة مثل لا اب وابناً وابن في قول الشاعر
ولا اباً وابناً مثل مروان وابنه ¤ اذا هو بالمجد
ارتدى وتأزرا ¤ وسائر التوابع لا نقل عنهم

فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى
كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباً له ولا غلامي له اى
كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس
لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة
من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون
من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل
هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين
له فيكون الاسم فيهما مبنياً على ما ينصب والجار
مع مجروره خبراً لها وقد جاء مع قلة مثل لا اباله و
لا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط
النون في مثل غلامين كما في حالة الاضافة تشبيها
له اى لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس
مضافاً بالمضاف واجراء الاحكام المضاف عليه
باثبات الالف وحذف النون فيكون معرباً وذلك
التشبيه انما هو لمشاركته اى لمشاركة اسم لا
لا يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه
له اى للمضاف في اصل معناه اى معنى المضاف
من حيث هو مضاف بمعنى الاضافة وهو الاختصاص
او المعنوات مثل لا اباله ولا غلامي له جائز تشبيها له
اى لمثل هذين التركيبين من حيث لا اضافة

فيه بالمضاف اى تركيب يشتمل على الاضافة لمشا
اى لمشاركة مثل هذين التركيبين له اى لما اشتمل
على الاضافة فى اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضا
وهو الاختصاص الآتى بين الاختصاصين تنافيا
فان اختصاص المفهوم من التركيب الاضافى
اتم من ما يفهم من غيره ومن ثمه اى لاجل جو
مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف
بالمضاف ومعنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا بها
اى فى الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص
المفهوم من اضافة الاب الى شىء انما هو باعتبار تولده
له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة
الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب
لا ابا فيها تركيبا يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته
له فى اصل معناه وليست اى مثل هذين التركيبين
بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على
تقدير صحة الاضافة وهو نفى ثبوت جنس الاب
او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من
غير احتياج الى تقدير حصر وهذا المعنى بعينه على
تقدير الاضافة لا كاملة اما او لا فلان معنى هذا
التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه

وهذا الاسم

وهذا الاسم الآتى بعد خبر اى لا اباه موجود ولا
غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد
نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفى
الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين
خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص
سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم
او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين
لمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان
مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار
المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف
اليه تاكيد للام المقدرة وحكم المص لفساده
لما عرفت وقد يحذف اسم لا حذفا كثيرا فى
مثل لا عليك اى لا بأس عليك ولا يحذف
الاسم وحده الخبر لئلا يكون اجحافا بالكلمة و
قولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان
يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اى لا مثله موجود
وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان
جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا كزيد خبر
ما ولا المشبهتين فى النفى والدخول على
الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولها

اى دخول ما ولا وهى اى خبرية خبرهما ولا
لهما وكذا اسمية اسمهما لغة حجازية وفى
الخبرية بالمذكورات اعمالهما وجعل اسمهما و
خبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار
الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو فى لغة
اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى
اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم
اسما لهما بل هما مبتداء وخبر على ما كانا عليه
قبل دخولهما عليهما ولغة الحجاز وهى التى جاء
عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا
وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع
ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما
بالذكر لانها لا تزاد مع لا فى استعمالهم وهى
زايدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين
او انتقض النفى بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم
الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل
اى عمل ما اذا كان مع واحد من هذه
الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان
ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلما
فصل بينها وبين معمولها لم يعمل واما اذا

انتقض

انتقض النفى فلان عملها لمعنى النفى فلما انتقض
بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب
مع ضعفهما فى العمل واذا عطف عليه اى على
خبرهما بموجب بكسر الجيم اى بعاطف يفيد الايجاب
بعد النفى وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر
وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اى فحكم المعطوف
المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا فى نقض
النفى المجرورات هو ما اشتمل اى اسم اشتمل
ليخرج الحروف الاواخر التى هى محال الاعراب
فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم
على علم المضاف اليه اى علامة المضاف
اليه من حيث هو مضاف اليه يعنى الجر سواء
كانت بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا
وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لانه
ليس الجر علامة لذات المضاف اليه بل بجهة
كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان
مختصا بما عرفه بل كل المشتمل على علامته اعم
منه ومما هو مشبه به فيدخل فى تعريف المجرور
مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف

المجرورات

اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في
تعريفه والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو
المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك
مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه
على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم
حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها
نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم
المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام
زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف
الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف
كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون
ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء
اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب
اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب
اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير
مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير الحرف بل
شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لا
بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا
اي منسلخا عنه تنوينه او ما قام مقامه من
نون التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة

لان التنوين

لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما
ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به
الاولى من الثانية التعريف او التخصيص
حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها
بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى
كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف
الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف
اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام
المص في المتن والتصريح في شرحه له ان التعميم
الى الاضافة اللفظية والمعنوية انما هو للاضافة
بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها
لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء يبين
من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة
الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير لام
تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى
فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية
فان ذكر ذلك الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن
الوجه بمنزلة التمييز فان اسناد الحسن الى زيد
ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا
ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان

قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة
لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص
واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة
فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ
وهي اى الاضافة تنقسم بحرف الجر معنوية اى
منسوبة الى المعنى لانها يفيد معنى في المضاف
تعريفا او تخصيصا ولفظية اى منسوبة الى
اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه
فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها
غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
مضافة الى معمولها اى فاعلها او مفعولها
قبل الاضافة سواء لم يكن صفة اصلا كغلام
زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة الى معمولها
بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز
به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اى
الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام
فيما اى في المضاف اليه عدا جنس المضاف
وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره
ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا
للغلام صادقا عليه وعلى غيره ولا ظرفا له فاضافة

الغلام

الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما بمعنى
من البيانية وفي جنس المضاف الصادق
عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا
صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم
وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اى
في ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه
اما مباين للمضاف وحينئذ اما ان يكون ظرفا له فالاضافة
بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو كليث واسد
او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين
ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه
وشجر الاراك فالاضافة فيه بمعنى اللام
واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه
اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا
بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة
فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك
خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى
اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص
الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم
الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار
اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن

كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه
الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل دار
وهو اى كون الاضافة بمعنى فى قليل واستعمال
ورده اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان
معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم
بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن
رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى
اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين
قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى فى قليلا ردها النحاة
الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما
الاضافة بمعنى من فهى كثيرة فى كلامهم فالاولى
بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال
للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة
مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة
وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى فى اى
ضرب واقع فى اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية
تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه
المعرفة لان الهيئة التركيبية فى الاضافة
المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية
المضاف لان نسبة امر الى معين يستلزم

المعلومية

المعلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك
غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاء فى
غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين
فلا يكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة
لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف
باللام فى اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا
اشارة الى معين كما فى قوله ولقد امر على
اللئيم يسبنى وذلك على خلاف وضعه وليس
يجرى هذا الحكم فى نحو غير ومثل فان اضافتهما
لا يفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه
المعرفة لتوغلهما فى الابهام الا ان يكون للمضاف
اليه ضد واحد يعرف بالغيرية كقولك عليك
بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف
اليه مثل اشتهر بمماثلته فى شىء من الاشياء
كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان
معرفة اذا قصد الذى يماثله فى الشىء الفلانى
وتفيد اضافة المعنوية تخصيصا اى تخصيص
المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام
رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك
ان الغلام قبل اضافته الى الرجل كان مشتركا

اخره فمضيت ثمة قلت لا يعنينى

بين غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف

الى الرجل خرج عنه غلام امراة وقلت الشركة

فيه وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية

تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف

فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما

نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك

الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد

بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من

التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه

من غير تجريد المضاف او كان معرفة جردت

عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة

لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو

التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو

اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل

فتضيع الاضافة حيث لا يفيد تعريفا ولا

تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة

وبين جعلها علما في نحو النجم والصعق والثريا

وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما بالهم

جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان في

هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال

التعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة

وحصول تعريف اخر وهو التعريف بالعلمية فانها

حينئذ صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة

الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها

تعريف المعرف بل تبدل تعريف بتعريف وما

اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب

وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف

الى المعدود نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار

ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر

من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلانه

ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال

ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع

واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف

الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة

اللفظية علامتها ان يكون المضاف

صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام

زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا

كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد

وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل

اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن

الوجه من قبيل اضافة صفة المشبهة
الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فايدة
الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها فى
تقدير الانفصال فى اللفظ لا فى المعنى
بان يسقط بعض المعانى عن ملاحظة
العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى
على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف
اللفظى اما فى لفظ المضاف فقط بحذف
التنوين حقيقة مثل ضاربُ زيدٍ او حكما مثل
حواجُّ بيت الله او بحذف نون التثنية و
الجمع مثل ضاربا زيدٍ وضاربوا زيدٍ واما فى
لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير و
استتاره فى الصفة كالقائمُ الغلام كان اصله
القائمُ غلامُهُ حذف الضمير من غلامه
واستتر فى القائم واضيف القائمُ اليه للتخفيف
فى المضاف اليه فقط واما فى المضاف اليه
والمضاف معا نحو زيدٌ قائمُ الغلام اصله
قائمٌ غلامُهُ فالتخفيف فى المضاف بحذف
التنوين وفى المضاف اليه بحذف الضمير
واستتاره فى الصفة ومن ثم اى ومن

جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف
وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص
جاز تركيب مررت برجلٍ حسنِ الوجه باضافة
صفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة
انها لم يفد تعريفا جاز هذه التركيب وامتنع تركيب
مررت بزيدٍ حسنِ الوجه فلو انها افادت تعريفا
لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز
الثانى لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان
المشار اليه بثم وهو مجموع امور ثلثة وجوب
افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف
وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب
الاول وامتناع التركيب الثانى ولا يلزم
من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك
الامور الثلث دخل فى ذلك الاستلزام بل
يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه
لا دخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص
ومن جهة انها يفيد تخفيفا جاز تركيب
الضاربا زيدٍ والضاربوا زيدٍ لحصول التخفيف
بحذف النون وامتنع الضاربُ زيدٍ لعدم
التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط

للالف واللام لا للاضافة ولاشك انه
لا دخل فى هذا التعريف ولا لانتفاء التخصيص
بل يكون فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان
الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه
حلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد
اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو
بعد الاضافة لحصول التخفيف بحذف التنوين
بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب عنه
فى شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام
المتقومة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف
للظاهر واما لما وقع فى الشعر الاعشى من قوله
الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله
وعبدها بالجر معطوف على المائة نصا والمعنى
باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من
باب الضارب زيد وكما لا يمتنع ذلك من
حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا واجاب
المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة
الهجان وعبدها يعنى بعض هذا القول
ضعيف لا يقوى فى الفصحاء بحيث يستدل
به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد

التفريع لانتفاء

الفصاحة

لعدم

لعدم الفايدة فى الاضافة ولا يخفى ان فيه شوبا
مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال
المراد به انه ضعيف فى الاستدلال به اولانه
فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل
او على انه مفعول معه اولانه قد يحتمل فى المعطوف
ما لا يحتمل فى المعطوف عليه كما فى رب شاة
وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز
رب سخلتها اذ فاذا دخلت على سخلتها بدون
العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان
وعبدها عوذا تزجى خلفها اطفالها اى
يمدحه الواهب المائة الهجان اى البيض
من النوق يستوى فيه الجمع والواحد صفة
للمائة او بدل عنها او من قبل اللغة الاخرى
كما هو مذهب كوفيين وعبدها اى راعيها
تشبيها له بالعبد لقيامه بحفظ سمتها او
عبدها حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا
بالذال المعجمة جمع عائذ اى حديثات النتاج
حال من المائة تزجى بالزاء المعجمة والجيم
صفة على المعلوم المذكر اى يسوق وفاعلها
ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية

او على صيغة المجهول المؤنث والمثال لها مرفوع
على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر
لا ينكشف الا بمعرفة حركة حرف الروي من
القصيدة واما الاية فاسد على الضارب
الرجل والضاربه بك فاجاب المص بقوله
وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس
عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين
باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في
الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه
وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على
التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون
المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفتين
باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب
زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس
مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضا
مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت و
كذا شبهه وهو الضاربي والضاربه ونحوها
فيمن قال اي في قول من قال بمذهب سيبويه
واتباعه انه اي الضارب في الضاربك
مضاف دون من قال انه غير مضاف

والكاف منصوب المحل على المفعولية والنون
محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه
لا يحتاج جوازه الى حمل حملا اي المحمولة على
ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل
به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء
الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها
وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة
ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فلما اضافوا بك
وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس
اتصال الضمير لما لم يعتبروا التخفيف في
ضاربك وحذوه بدونه حملوا الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل
منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل
محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم
يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من
باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين
في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انه
لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور
ضاربك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية
ثم يضاف ويقال ضاربك كما تصور ضارب

زيدًا ثم يضاف ويقال ضاربُ زيدٍ ولك
يتصور ضاربك فيعلم انها سقطت لاتصال
الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا
يجوز ان يكون اصل ضاربك ضاربٌ
اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف
التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار
ضاربك وحصل التخفيف حينئذ ثم حمل الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كانت
كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل
من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضا
فة لا للاضافة ولم يحمل الضارب زيد عليه
لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا
قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا على
نظيرهما على الاجوبة عن استدلالات
الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب
المص على موافقة بعض الشارحين ويمكن
ان يجعل كل واحدة منها اشارة الى مسئلة
على حدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب
زيد يعني قوله وضعف الواهب المائة الهجان

وعبدها

وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام
على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة
باللام لانه توسط العطف بمثل الضارب
زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع
بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا
يحتمل في المعطوف عليه وحينئذ يندفع ما فيه
من توهم شائبة المصادرة على المطلوب
على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين
الاخيرتين الى مسئلة ظاهرة تتضمن الرد على
الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف
الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب
الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب
الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما
مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف
صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة
جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة
جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى
وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل

مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى
وبقلة الحمقاء في كل واحد من هذا التراكيب
اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة
المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة
الصلوة والحمقاء صفة البقلة قد اضيف اليها
موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب
متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت
الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان
يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون
المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت
فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس
مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان
يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه
ومنطوقا عليه فيكون بمنزلة الصفات
الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد
بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف
وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء
متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة
الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التأويل
لا يتيسر في جانب الغربي فانه لا تسلك ان

المقصود

٧

المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف
مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال
هناك مكانان جزئي وكلي فالمكان الذي اضيف
اليه الجانب هو جزئه والاضافة بيانية والمكان
الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكلي فيستقيم
المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا
صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق
ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب
اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف
اليه واجيب عنه بانه متأول بانهم حذفوا
قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه
اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا
ان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم فضة وكونه
صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوا الى
جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى
فضة وليس اضافته اليها من حيث انه
صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف
اليها للتخصيص وعلى هذا القياس اخلاق
ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه
للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك

المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد
في الاعيان والحقيقة والحنث وحبس ومنع
في المعاني والاصوات او غير مترادفين بل
متساويين في الصدق كالانسان والناطق
لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا
قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده
رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث
اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه
لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص
في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي
المضاف فيهما يختص اي يصير خاصا بسبب
اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء
افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعتبر
العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد واما
واما اذا كان للجنس نفيها خفاء ويرد على
قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في
العموم والخصوص سعيد كرز فان سعيدا وكرزا
اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف
احدهما الى الاخر فاجيب بانه متاول بحمل احدهما
على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت

جاء في سعيد كرز قلت جاء في مدلول هذا
اللفظ ولم يتاول كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة
التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا
اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما
ليس في اخره حرف علة او الملحق به وهو ما
في اخره واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا
بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل
عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة
ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون
في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها
الحركة بعد السكون يعني في الاستراحة كذا بعد السكون
الى ياء المتكلم كسر اخره للتناسب مثل ثوب
ودادي في الصحيح وظبي ودلوي في الملحق
به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف
في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذا
الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة
لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما و
الاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون
انما هو عارض للتخفيف فان كان اخره اي
اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت

اى لا الف على اللغة الفصيحة لعدم موجب
الانقلاب نحو عصاى ورحاى وهذيل و
هو قبيلة من العرب تقلبها اى الالف حال
كونها لغير التثنية ياء لمناسبة ياء المتكلم و
تدغم الياء فى الياء مثل عصىّ ورحىّ ولا تقلب
الف التثنية كغلاماى لالتباس المرفوع
بغيره بسبب القلب وان كان اخر الاسم
المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت فى ياء
المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة
مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط
النون للاضافة وادغم الياء فى الياء فصار
مسلمىّ وان كان اخره واوا قلبت الواو ياء
لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل
مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت
واوه ياء وادغمت الياء فى الياء وكسرت
ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب
بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة
اى تغير الياء واوا
المناسبة لها فقيل مسلمىّ وان كانت
قبل الياء او الواو فتحة بقى ما قبلها مفتوحا
كقولك فى مسلمين مسلمىّ وفى مصطفون

مصطفىّ لخفة الفتحة وفتحت الياء اى ياء
المتكلم فى الصور الثلث للساكنين اى للزوم
التقاء الساكنين ان لم يحرك واختير الفتح
لخفته واما الاسماء الستة التى مر البحث
عنها مضافة الى ياء المتكلم فاخى وابى اى
فالحال فى اخ واب منها اذا اضيف الى
ياء المتكلم ان يقال اخى وابى مثل يدى ودمى
بلا رد المحذوف بجعله نسيا منسيا واجاز
المبرد فيهما اخىّ وابىّ برد لام الفعل فيهما
وهى الواو وجعلها ياء وادغم الياء فى الياء
وتمسك فى ذلك بقول الشاعر ع وابى
مالك ذو المجاز بدار ع وحمل الاخ على الاب
لتقاربهما لفظا ومعنا واجاب المص
اما لفظا فلان كلاهما ثلاثى ناقص واوى محذوف اللام
عنه فى شرحه بان ذلك خلاف القياس
واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون
المقسم به اى ابى جمع اب فاصله ابين
سقطت النون فى الاضافة فاجتمعت ياءان
فادغمت الاولى فى الثانية فصار ابىّ
وقد جاء جمعه هكذا فى قول الشاعر ع فلما
تبين اصواتنا بكين ع وفديننا بالابينا اى

الالف واللام عوض عن المضاف اليه اى

اى لما يمن وعلين اصواتنا بكين وتلن

لنا اباءنا فداءكم وتقول اى امراة قابله

لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمى وهمى بلاد

المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم

وانما فصلها عن اخى وابى لانه لم ينقل

عن المبرد منهما فى المشهور ما يخالف

مذهب الجمهور وان نقل عند بعضهم

ذلك الخلاف فى اسماء الاربعة ويتلك

فى فم حال اضافته الى ياء المتكلم فى

بالرد والقلب والادغام فى الاكثر اى

فى اكثر موارد استعمالاته وفمى فى بعضها

ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه

عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء

الخمسة عن الاضافة مثل اخ واب وحم

وهن وفم بالحركات الثلث ولكن

فتح الفاء افصح منهما اى من الضم

والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا

حم وحمك ورايت حما وحمك ومررت

بحم وحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال

هذا حمء وحمءك ورايت حمأ وحمأك

ومررت بحمء وحمءك ومثل دلو بالواو

فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك

ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف

فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك

ومررت بحما وحماك مطلقا اى جواز مثل

هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال

الافراد والاضافة بل يجئ هذه الوجوه فيه

فى كل من حالتى الافراد والاضافة وجاء هن

مثل يد مطلقا اى فى الافراد والاضافة فيقال

هذا هن ورايت هنا ومررت بهن

وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك

وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى

الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم

جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ

كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من

الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير

اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر

بالذكر لانه كان بصدد تلك الاسماء الخاص

حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته

الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار

ولا يقطع اى ذو عن الاضافة لان جعله

وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا بها

خواتمها التوابع وهو جمع تابع منقول من

الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمى يجمع

على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها

توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات

التى هى اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج

نحو ان ان وضرب ضرب لعدم كونهما من

افراد المحدود كل ثان اى متأخر ملحوظ مع

سابقة كان فى الرتبة الثانية منه نزل فيه تابع

الثانى والثالث فصاعدا ملتبس باعراب سابقه

اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه

من جنس اعراب سابقه نائى كلاهما من

جهة واحدة شخصية مثل جاء فى زيد العالم فان

العالم اذا لوحظ مع زيد كان فى الرتبة الثانية

منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع وانا

فى كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية

وهو فاعلية زيد العالم لان المجئ المنسوب الى

زيد فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه

مطلقا فخرج له كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتداء

وضرى

وخبرى كان وان واخواتهما وثانى مفعولى ظننت

واعطيت وقوله باعراب سابقه الكل الاخبر المبتداء

وثانى مفعولى اعطيت وظننت وقوله من

جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل

فى المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اعنى التجريد

عن العوامل اللفظية للاسناد ولكن هذا المعنى

من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا فى

الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا

ظننت من حيث انه يقتضى ~~مسندا صار عاملا~~

~~فى الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا~~

~~ظننت من حيث انه يقتضى~~ مظنونا فيه ومظنونا

عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما من جهة

واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضى

اخذا وماخوذا عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما

من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر فى

هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق

اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة

او حكما فلا يرد نحو جاء فى هؤلاء الرجال ويا زيد

العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا

ليست فى موقعها لان التعريف انما يكون

فخ المبتدا من حيث انه يقتضى مسندا

صار عاملا فى

وكذا لفظ التوابع لان التعريف للجنس ويمكن ان يقال ان صيغة الجمع ولفظة كل مقحمتان زيدتا لبيان الجمع والمنع

٤٤

للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد
فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مرخول
كل وهو تابع باعراب سابقه من جهة واحدة
لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود
على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار
المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا
فيحصل حد جامع مانع يكون جمعه ومنعه
كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل
للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه
اى يدل بهيئته التركيبية مع متبوعه على حصول
معنى في متبوعه مطلقا اى دلالة مطلقة غير
مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز
عن ساير التوابع فلا يرد عليه البدل في مثل
قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل
قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل
قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى
الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة
على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص
موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال
اعجبني زيد غلامه واعجبني زيد وغلامه وجاءني

زيد

زيد نفسه لا يحصل لها دلالة على معنى في متبوعاتها
بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية من
الصفة والموصوف يدل على حصول معنى في
متبوعاتها في اى مادة كانت وفائدته اى
فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم
او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء
من غير قصد تخصيص وتوضيح في نحو بسم الله
الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة
اذ الوحدة يفهم من التاء في نفخة فاكدت
بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات
توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في
النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق
ولم يكن هذا هو مرضيا للمصنف صرح بقوله ولا
فصل اى لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا
او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اى
وضع غير المشتق لغرض المعنى اى لغرض
الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اى
في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذى مال
فان التميمي يدل دائما على ان ذات ما منسوبة

Marginal glosses:

الفرق بين النعت والصفة ان الصفة يستعمل في المدح والذم والنعت لا يستعمل الا في المدح

الفرق بين التوضيح والتخصيص ان التخصيص لقلة الشركة والتوضيح لازالة الشركة

قوله فان التميمي الخ ولذا يجب ان يكون للموصوف لفظا او تقديرا

الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب
مال او مخصوصا فى بعض الاستعمالات بان
يدل فى بعض المواضع على حصول معنى لذات
ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتا وفى بعضها لا يدل
على ذلك وحينئذ لا يصلح جعله نعتا مثل مررت
برجل اى رجل اى كامل فى الرجلية فاى رجل
باعتبار دلالته فى مثل هذا التركيب على كمال
الرجولية يصح ان يقع نعتا وفى مثل اى رجل
عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع
نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل
على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة و
خصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل
فى الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة
لهذا وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى
لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان
الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم
الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا
اى بزيد المشار اليه فهذا فى هذا الموضع تدل
على معنى حاصل فى ذات زيد فيقع صفة له
وفى المواضع الاخر التى لا تدل على هذا المعنى
لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة
بالجملة الخبرية التى هى فى حكم النكرة لان الدلالات
على معنى فى متبوعه كما يوجد فى المفرد كذلك
يوجد فى الجملة الخبرية وانما قيد بالجملة الخبرية
لان الانشائية لا تقع صفة الا متأولا بعيد
كما اذا قلت جاءنى رجل اضربه اى مقول
فى حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه
ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط
نحو جاءنى رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها
الضمير الرابط يكون اجنبية بالنسبة الى
الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له مثل جاءنى
رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف
اى بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن
اى الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه
اى متعلق الموصوف بنى بصفة اعتبارية
يحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل
حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام
معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اى النعت
بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف فى
عشرة امور يوجد منها فى كل تركيب اربعة

في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث
كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او
فعيل ايضا بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح
او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر والمؤنث
كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف
يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب
والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب
اثنان وفي الباقي من تلك الامور العشرة
وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى
فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد
كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا فصل
بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله
في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا
غير حقيقي او حقيقيا منفصلا يذكر ويؤنث
جوازا نحو مررت برجل قاعد غلامه
مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما
مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم

مثل

مثل يقعد غلمانهم ومررت بامراة قائم
ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل
تقوم جاريته وبرجل معمورة او معمور داره مثل
يعمر وتعمر داره وقائم او قائمة في الدار جاريته
مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت
اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف
بحال الموصوف ايضا في الخمسة الثواني كالفعل
لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه
والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في
التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون
في الجمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث
ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين
ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة
وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات
كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون
وتضرب وتضربان ويضربن فلم فصلت
الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا
المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف
بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول
يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرج منها

للفعل في خمسة البواقي عن هذه التبعية لما
عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف
الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في
الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية
فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له
بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حاله
عند عدم التبعية ومن ثمة اى ومن اجل كون
الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن
قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه
وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث
غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل
قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه
والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى
ظاهرها ضعيف ويجوز من غير ضعف ولا ضعف
قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون
لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا
عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر
فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي
اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو
من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من

المضمر

المضمر او بجعل الفعل خبرا مقدما على المبتداء والمضمر
لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما
ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح
والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه
ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام
معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى
بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف
به ولهذا اعترض الشارح الرضي وقال لم يذكر المص
انه لا يوصف بالمضمر لانه يتبين ذلك بقوله والموصوف
اخص او مساو اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا
بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها
لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من
الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن
اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها
والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان
اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم
المعرف باللام والموصول لانهما متساويان
ومن ثمة اى من اجل ان الموصوف اخص
او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى ذو اللام

الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي
اللام لما عرفت بينهما من المساوات
في التعريف نحو جاء في الرجل الفاضل او الرجل
الذي كان عندك امس او بالمضاف الى
مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو
جاني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو
جاء في الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف
المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او
انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه
وغيره بخلاف ساير المعارف فانها اخص
من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا فهو محمول
على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما
التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة
بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان
القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول
والمضاف الى احدهما لان الابهام الواقع في هذا
الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان
الجنس فاذا اريد دفعه لا يتصور بمثله لانها
ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من
المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير

والسوال

والسوال من المحتاج المفتقر فتعين ذوا
اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه
لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت
بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثمه
اي ومن اجل ان التزام وصف باب
هذا بذي اللام لرفع الابهام بيان
الجنس ضعف مررت بهذا الابيض
لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض
عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن
مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان
المشار اليه انسان بل دخل العطف يعني
المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد
نسبة الى شيء ونسبة شيء اليه بالنسبة
الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق
بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه
اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة
يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني
زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد
قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة
في الكلام وكما ان النسبة المجيء اليه مقصود

كذلك نسبة الى زيد الذى هو متبوعه ايضا
مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز
عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصو
بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه
احتراز عنه لانه المقصود دون متبوعه
قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا
وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة
معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كليهما
واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا
بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون
التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع
على المتبوع من غير استقلال به ولا شك
ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف
الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى
فلما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اورد فيه لزيادة
التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك
التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة
وسيأتى تفصيلها فى بحث الحروف انشاء
الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف

العشرة

العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات
نحو جاءنى زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة
الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير
لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له
بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفا
على الصفة المتقدمة تابعا لها ويصدق
على هذه الصفة من جهتها الاولى انها
تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين
زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف
بين شيئين لا يلزم ان يكون العطف الثانى
على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة
مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها
الاولى فى حد المعطوف وهى من هذه الجهة
ليست معطوفا فلم يبق مانعا وقيل قد جوز
الزمخشرى وقوع الواو بين الموصوف والصفة
لتأكيد اللصوق فى مواضع عديدة من
الكشاف وحكم المص فى شرح المفصل فى مباحث
الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون
فى قوله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون
جملة صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط

بينه لو دخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن
المص انه قال فى امالى الكافية ان مثل جاءنى
زيد العالم والعاقل تابع متوسط بينه وبين
متبوعه احد العشرة وليس بعطف على التحقيق
وانما هو باق على ما كان عليه فى الوصفية و
انما حسن دخول العاطف لنوع من التشبيه
بالمعطوف لما بينهما من التغاير ولو صح العطف
كذلك لو دخل فيه بعض الصفات مع انه
ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان
الحروف المتوسط بينها عاطفة لولا انها
تبقيها على ما يدل عليه فى غيرها من الجمع و
الترتيب وغير ذلك فى قبلها غير عاطفة
الصفات عاطفة فى غيرها ارتكاب امر
بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف
على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل
بارزا كان او مستترا لا المنفصل اكد بمنفصل
اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل
المرفوع كالجزء سيما اتصل به لفظا من
حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى
من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء

من الفعل

العاقل فى

الحروف

من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان
كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا
بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان
كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل
جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل
له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف
على هذا التاكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف
عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف
ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا
نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا
وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك
وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى
التاكيد مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو
وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع
المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه
اى ترك التاكيد لانه قد طال الكلام لوجود
المنفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد
سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو
ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما
اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا

منفصل

ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفى وانما
قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل
كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقوله لا
يؤكد والاموات منسا ويان هنا واعلم ان
مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل
هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا
فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح
واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض
حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور
بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل
لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز
انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره
فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على
بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير
منفصل كما يجيء فى المضمرات حتى يؤكد به
اولا ثم يعطف عليه كما عمل فى المرفوع
المتصل وفى استعارة المرفوع له وهو شاذ ولا
يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا فى جواز
ترك التاكيد بالمنفصل للاقتصار فحيث
لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له

اذ يكتفى

اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل
الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بينى
وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل
مكرر وجره بالاول والثانى كالعدم بدليل
قولهم بينى وبينك اذ بين لا يضاف الا الى
المتعدد وقيل جره بالثانى كما فى الحرف
الزايد وكفى بالله وهذا الذى ذكرناه اعنى
لزوم اعادة الجار فى حال السعة والاختيار
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا
واجاز الكوفيون ترك الاعادة فى حال
السعة مستدلين بالاشعار قيل كيف
جاز تاكيد الضمير المرفوع المتصل فى نحو جاءنى
كلهم والابدال منه نحو اعجبنى جمالك من
غير شرط وتقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا
تاكيد الضمير المجرور نحو مررت بك نفسك
والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من
غير اعادة الجار ولم يجز العطف فى الاول
الا بعد التاكيد بالمنفصل وفى الثانى الا
مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد
والبدل فى الاغلب اما كل المتبوع او بعضه

او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا
باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه
لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما
فلا حاجة فى ربطهما الى متبوعهما الى
تحصيل مناسبة زايدة بخلاف العطف
فان المعطوف يغاير المعطوف عليه وتخلل
بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة
بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل فى المرفوع
وباعادة الجار فى المجرور ليخرج المرفوع
المتصل عن صرافة الاتصال ويناسب
المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى
مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما فى
المعطوف عليه والمعطوف فى حكم المعطوف
عليه فيما يجوز ويمتنع من الاحوال العارضة
له بالنظر الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما
يقتضيها منتفيا فى المعطوف وانما قلنا
فى الاحوال العارضة له بالنظر الى ما قبله
احترازا عن الاحوال العارضة له من
حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان

المعطوف فيها ليس فى حكم المعطوف عليه
وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا
فى المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل
والحارث فان الحارث معطوف على الرجل
وليس فى حكمه من حيث تجرده عن اللام
مع اجتماع فان ما يقتضى تجرده عن اللام هو
اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود
فى المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها
فتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اى
رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة
الضمير كونه دالا على الشذوذ اى رب
شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف فى حكم
المعطوف عليه فى احوال عارضة له بالنظر
الى نفسه والى غيره معا ان كان المعطوف
مثل المعطوف عليه فلذا وجب البناء فى
يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف
النداء والى كونه مفردا معرفة فى نفسه و
عمرو مثل زيد فى كونه مفردا معرفة وامتنع بناء المعطوف
فى يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس
مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف

ومن ثمة اى من اجل ان المعطوف
فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع
لم يجز فى تركيب ما زيد بقائم او قائما
ولا ذاهب عمرو الا الرفع فى ذاهب
اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على
على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع
لخلوه عن الضمير الواقع فى المعطوف
عليه العائد الى الاسم فتعين الرفع على
ان يكون خبرا مقدما لمبتداء هو عمرو و
يكون من قبيل عطف الجملة على الجملة
ولا مانع فيه ولما كان لقائل ان يقول
هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذى
يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه
ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف
عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب
عنه بقوله وانما جاز الذى يطير فيغضب
زيد الذباب لانها اى الفاء فى هذا التركيب
فاء السببية اى فاء لها نسبة الى السببية
بان يكون معناها السببية لا العطف فلا
يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون

معناها

معناها السببية مع العطف لكنها تجعل
الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط فى الاولى
فالمعنى الذى يطير فيغضب زيد الذباب [illegible]
منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذى اذا
يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان
يقدر فيه ضمير اى الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه
الذباب واذا عطفت اى وقع العطف بناء
على وجود عاملين بان عطف اسمان على
معموليهما بعاطف واحد وقال بعض شارحى
اللباب الاظهر عندى ان العطف ههنا محمول
على معناه اللغوى اى امالة الاسمين الى نحو العاملين
بان يجعلا معموليهما واكثر الشارحين على ان
المعنى على معمولى عاملين وانما قال على معمولى
عاملين لا على معمولى عامل واحد فانه جائز
اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا ولا على
اكثر من اثنين فانه لا خلاف فى امتناعه
اى غير مختلفين بان لا يكون الثانى عين الاول
وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب
ضرب زيد عمرا او بكر خالدا من هذا الباب
مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل

هو الاول والثانى تاكيد له وذلك العطف
كما وقع فى قولهم: ما كل سوداء تمرة:
ولا بيضاء شحمة وفى قول الشاعر
اكل امرأة تحسبين امرأ: ونار توقد
بالليل نارا: فهذا وان كان بحسب الظاهر
جائز لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة
لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام
عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز
هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاء بحسب
الصورة ولا باول الامثلة الواردة عليها
ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها
وعدم جواز ذلك مع خلاف الفراء جار
على جميع المواد عند الجمهور الا فى نحو فى الدار
زيد والحجرة عمرو وان فى الدار زيدا والحجرة عمرا
يعنى الا فى صورة تقدم المجرور تاخير المرفوع
والمنصوب بحيث فى كلامهم واقتصر الجواز
على صورة السماع لان ما خالف القياس
يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه
فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة
فى هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف

المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه
نحو قوله تعالى تريدون عرض الحيوة الدنيا
والله يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء فى بعض
القراءة اى عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر
امر المتبوع اى حاله وشانه عند السامع
نحو جعلها له ثابتا مقررا عنده فى النسبة
اى فى كونه منسوبا او منسوبا اليه فتثبت
عنده وتحقق ان المنسوب او المنسوب
اليه فى هذه النسبة هو المتبوع لا غيره
ذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع
او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون
بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد وضرب
ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا
اما فى المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل
دفعا لتوهم السامع ان تريد بالقتل الضرب
الشديد ويجب حينئذ تكرير اللفظ حتى
لا يبقى شك فى ارادة المعنى الحقيقى او
فى المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل
الى الشئ والمراد نسبته الى بعض متعلقاته
كما قطع الامير اللص اى قطع غلامه

فيجب تكرير المنسوب اليه لفظاً نحو ضرب
زيد زيد اى ضرب هو لا من يقوم مقامه
او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه
او في الشمول اى التاكيد ما يقوم يقرر امر
المتبوع في النسبة بالتفصيل الذى ذكرناه او
في شمول المتبوع افراده دفعاً لظن السامع تجوزاً
لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده
فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب
اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيدفع
هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما
كلتيهم وارتعتهم ونحوها فهذا هو الغرض
من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا
فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل
عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما
البدل والعطف فظاهر وجههما به واما
الصفة فلانه وضعها للدلالات على معنى في
متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض
المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان
فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه
ويحققه لكن لا في النسبة او الشمول هذا

حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو ان
التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من
تكرير اللفظ ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله
من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ
الاول اى تكرير اللفظ الاول ومعاده حقيقة
نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت
انت وضربت انا فانه ذلك في حكم تكرير
اللفظ وان كان مخالفاً للاول لفظاً اذ
الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز
تكريره متصلا ويجرى اى التكرير مطلقا
لا التكرير الذى هو التاكيد الاصطلاحي في
في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او
جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك
ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي
الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء
ويكون المقصود من هذا التعميم عدم
اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي
والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة
اى معدودة محدودة وهي نفسه وعينه
وكلاهما وكلتاهما وكله واجمع واكتع وابتع

وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة
قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال
الافراد مثل حسن بسن قيل اكتع مشتق
من حول كتيع اى تام وابصع بالمهملة من
بصع العرق اى سال وبالمعجمة من بضع
اى روى وابتع من البتع وهو طول
العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط
مناسبات خفية بين هذه المعانى ومعناها
التاكيدى لما مثل الصادق نالاد لات
اى النفس والعين يعمان اى يقعان
على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث
باختلاف صيغهما افراد او تثنية وجمعا
واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع
المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها
في المؤنث الواحدة انفسهما بايراد صيغة
الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن
بعض العرب نفسا هما وعينا هما انفسهم
في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث
وغير العاقل من المذكر والثانى لما سمى
النفس والعين اولين تقليبا كالقرين سمى

الثالث

الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما
للمؤنث والباقى بعد الثلثة المذكورة لغير
المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير
العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرات
الكتاب كله وكلها نحو قرات الصحيفة
كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم
وكلهن نحو طلقت النساء كلهن و
باختلاف الصيغ في الكلمات البواقى
وهى اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة و
المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء
في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة
واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث
وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء
ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون
بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء
مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع
لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد
لان الكل ما لم يلحظ افراده مجتمعة ولا
يصير اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع و
يجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث

ذو اجزاء ... يتناول الاجزاء والافراد ... كان الحكم على كل واحد واحد من افراده كالدرهم ... ذلك ... الحكم عليه هو المجموع ... وكل الانسان ... كذا ذكره المحقق الطوسى

يصح افترانها حسا كاجزاء القوم او حكما
كاجزاء العبد لتكون فى التاكيد بكل واجمع
فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت
العبد كله فان العبد قد يتجزى فى الاشتراء
فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء فى
زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا احسا
ولا حكما فى حكم المجيئ واذا اكد الضمير المرفوع
المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس و
العين اى اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك
الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل
ضربت انت نفسك تاكيد للتاء
الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا
ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا
اى انت كان منفصل
للمستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه فلو لم يؤكد
الضمير المستكن فى اكرمنى بقوله هو وقال
زيد اكرمنى نفسه لالتبس نفسه الذى
هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس فى
هذه الصورة اجرى بقية الباب عليه وانما
قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب
المتصل
والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمتصل

نحو ضرب

نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم
اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل
اى الا بعد تاكيد الضمير المتصل
بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو
انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد
بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل
بكل واجمع بلا تاكيد نحو القوم جاؤنى كلهم
اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل
لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف
النفس والعين فانهما يليانها كثيرا
واكتع واخواته يعنى ابتع وابصع اتباع بفتح
قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع اذا اردت الجمع بين الالفاظ
الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعنى تستعمل
هذه الكلمات الثلث تبعية لا بالاصالة
لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية
فلا يتقدم يعنى اكتع واخواته عليه اى
على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اى
ذكر اكتع مع اخواته دونه اى دون
ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها
على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من
شانه التبعية بدون الاصل البدل
تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اى
قوله بما نسب الى المتبوع ...

يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى
المتبوع دونه اى دون المتبوع اى لا يكون
النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة
ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة
وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب
اليه مثبتا او غيره ومثل جاءنى زيد ابوك
وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصو
بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد
وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما
نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله
دونه احترز به عن العطف بحرف فان
المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع
ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان
متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له شئ فاعرض
عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان
بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول
البدل الذى بعد الا مثل ما قام احد الا زيد
فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما
نسب اليه من عدم القيام مقصودة
بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة
نسبة

نسبة ما نسب الى احد نسبة القيام
الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا انما القيام
فانه نسب اليه نفيا فنسبة القيام بعينه
الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق
على زيد انه تابع مقصود بنسبة بنسبة ما
نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة
فى الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات
او النفى ويمكن ان يقصد بنسبة شئ الى
شئ نفيا نسبته الى شئ آخر اثباتا ويكون
الاول توطئة للثانى وهو اى البدل انواع
اربعة بدل الكل اى بدل هو كل المبدل
منه وبدل البعض اى بدل هو بعض المبدل
منه فالاضافة فيهما مثلها فى خاتم
فضة وبدل الاشتمال اى بدل مسبب
غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر
اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب
زيد ثوبه او بالعكس نحو يسالونك عن
الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اى
بدل مسبب عن الغلط فالاضافة والاولى
من قبيل المسبب الى السبب لادنى

وان اختلفا ح

ملابسة فالاول اى بدل الكل مدلوله
مدلول الاول يعنى تحدا اذ انا لا ان تحد
مفهوما هما ليكونا مترادفين نحو جاء فى
زيد اخوك فزيد واخوك مفهوما فهما
متحدان ذاتا فاك الشارح الرضى واما الى
الآن لا يظهر لى فرق جلى بين بدل
الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا
ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا
من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف
البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون
المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان
المقصود فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا
فى سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين
فى جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس
مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس
مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك
جاءنى اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد
الى الاول وجئت بالثانى تتمة له توضيحا
فالثانى عطف بيان وان قصدت فيه

الاسناد

7

الاسناد الى الثانى وجئت بالاول توطئة
له مبالغة فى الاسناد فالثانى بدل
وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصودا
تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد
التوطئة فالفرق ظاهر والثانى اى بدل البعض
جزؤه اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا
راسه والثالث اى بدل الاشتمال بينه
وبين الاول اى بين المبدل منه ملابسة
بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة
الى الملابس اجمالا نحو اعجبنى زيد علمه حيث
يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته
لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب
الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا
وكذا فى سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا
حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب
الى زيد تامة ولا يلزم فى صحتها اعتبار غير
زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما
اى بكون تلك الملابسة بغير كون البدل
كل المبدل منه او جزئه فيدخل فيه ما اذا كان
المبدل جزءا من البدل ويكون ابدال المبتدا

قالوا الفرق الا ان البدل فى حكم تكرير العامل ولو جعلنا ذلك فيما تكرير العامل فيه

لان الراس جزء من زيد

نحو بخلاف ضربت زيدا حماره فلا يصح اعتبار ذلك القيد لا خراجه واخراج ما ذكرناه

على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه و
المناقشة بان القمر ليس جزء من فلكه بل
هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن
ان يورد بمثاله مثل رايت درجة الاسد
برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه
فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات
وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم
يسم بدل الكل عن البعض لقلته وندرته
بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب
فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اى
بدل الغلط ان تقصد اى يكون بان تقصد
انت البدء اى الى البدل من غير اعتبار
ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اى
بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان
اى البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب
زيد اخوك ونكرتين نحو جاء رجل غلام لك
ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء
رجل غلام زيد واذا كان اى البدل نكرة
مبدلة من معرفة فالنعت اى نعت البدل
النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص

من غير

من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه
بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص
النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان
ظاهرين نحو جاء في زيد اخوك ومضمرين نحو
الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك
ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا
يبدل الظاهر من مضمر بدل الكل الا من
الغائب مثل ضربته زيدا لان الضمير المتكلم
المخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر
فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان
يكون المقصود انقص من غير المقصود
مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض
والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود
اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول
فيقال اشتريتك نصفك واعجبتني علمك
واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني
الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع
غير صفة احترز به عن الصفة توضح متبوعه
احترز به عن البدل والعطف بالحروف
والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون

عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغى
ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم
يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون
الاول اوضح من الثانى مثل أَقْسَمَ بالله
ابو حفص عمر فابو حفص كنيته وعمر عطف بيان
له وقصته انه اتى اعرابى الى عمر بن الخطاب
فقال ان اهلى بعيد وانى على ناقة دبراء عجفاء
نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق
الاعرابى فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل
يقول وهو يمشى خلف بعيره   أَقْسَمَ بالله
ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر
اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى
الوادى فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر
قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده
فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقبة
عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه و
فصله اى فرقه من البدل لفظا اى من
حيث الاحكام اللفظية واقع فى مثل انا
ابن التارك البكرى بشر فانك قولك
بشر انما يجعل عطف بيان للبكرى جاز وان
جعل

كنية عمر بن الخطاب
علم ما عليه

جعل بدلا منه لم يجز لان البدل فى حكم تكرير العامل
فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير
جائز كما ذكرناه فيما سبق فى الضارب
زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه
الطير ثانى مفعول التارك ان جعلناه بمعنى
المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من
الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتداء
فهو حال من الضمير المستكن فى عليه ووقوعا
جمع واقع حال من فاعل ترقبه اى واقعا
حوله مترقبة لازهاق روحه لان الانسان
ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق
المعنوى بينهما فقد تحقق فيما سبق والمراد
بمثل انا ابن التارك البكرى بشر كل ما كان
عطف بيان للمعرف باللام الذى اضيف
اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل
زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا البناء
اى كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان
حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء
ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين
مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على

المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد
بالضمة اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر
والثاني اقسام المبني اى الاسم المبنى وهذا
الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على
الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو لم يعرفها
لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر في حد المبنى
لفظ المبنى ما ناسب اى اسم ناسب مبنى
الاصل وهو الحروف والفعل الماضى والامر
بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف
المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل
الكشاف هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم
معنى المبنى الاصل مثل اين فانه تضمن معنى
همزة الاستفهام او لشبهه له كالمبهمات
فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة
او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال
فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه
كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى
المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب
المشابهة للحروف في نحو ادعوك او اضافته
اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ بفتح قرء

بالفتح

بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه
يتحقق عامله معه فعلى هذا المضاف من
المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد
وغلام عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب
ولما كان المبنى مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب
امران التركيب وعدم المشابهة لمبنى الاصل
كان المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين
اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة
او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر
المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبنى
تفريعا وتاخيرا ايثارا لتقديم ما مفهومه وجودى
لشرفه والقابه اى القاب المبنى من حيث
حركات اواخره وسكونها عند البصرية ضم
وفتح وكسر لحجا للحركات الثلث ووقف للسكون
واما الكوفيون فيذكرون القاب المبنى في المعرب
وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات
البنائية لا يعبرونها البصريون الا بهذه الالقاب
لان هذه الالقاب لا يعبرونها الا عنها لانهم
كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما
مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا

والفتحة نصبًا والكسرة جرا وعلى غيرها كما بناك
الواو في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة و
حكمه اى حكم المبنى واثره المترتب على بنائه
ان لا يختلف اخره اى آخر المبنى لكن لا مطلقا
بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف اخره لا
لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن
المرأة ومن زيد وهي اى المبنى والتانيث باعتبار
الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات
والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات
بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال
لئلا يرد بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات
لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما
قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية
بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان
الاسماء المبنية ولابد لكل واحد منها من
علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب
واذا كان مبنيا على الحركة فلابد عند ذلك
من علتان آخرين احديهما علة البناء على
الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى
للحركة المعينة انها لما اختيرت دون

الباقي

الباقي ان المضمرها وضع لمتكلم من حيث
انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من
حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب
وقيل المراد ما للمتكلم يتكلم به او المخاطب يخاطب
به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن
يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب
فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب
مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد
الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب
اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا
او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ان يكون
المتقدم ملفوظا او متقدما تحقيقا مثل ضرب
زيد غلامَهُ او تقديرا مثل ضرب غلامَهُ زيد
وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا
من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك
المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل
المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من
حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله
تعالى ولابويه لما تقدم من ذكر الميراث دل على

ان ثم مودوثا فكانه تقدم ذكره معنى واما
التقدم الحكمى فانما جاء فى ضمير الشان
والقصة لانه انما جيئ به من غير ان يتقدم
ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة
ليعظم وقعها في النفس ثم يفسرها فيكون
ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار
كانه فى حكم العايد الى الحديث المتقدم المعهود
بينك وبين مخاطبك وكذا الحال فى ضمير
نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اى المضمر بالنظر
الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل
المستقل بنفسه فى التلفظ غير محتاج الى كلمة اخرى
قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر
سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا
عنوا المجاذبة او غير مجاورة نحو ما ضربت
الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج
الى عامله الذى قبله ليتصل به ويكون كالجزء
منه وهو اى المضمر باعتبار الاعراب اقساما
مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام
الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان
اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان

متصل

متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من
الاتصال فالثالث اى الضمير المجرور متصل
فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذى
هو الاصل وستعرف المانع من الانفصال
انشاء الله تعالى فتلك اى الضمير خمسة
انواع النوع الاول يعنى المرفوع المتصل ضمير
ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضى
وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول
الماضى المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع
الغائبة المعلوم الماضى وثانيهما الى ضربن
صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى وانما بدأ
بالمتكلم لان الضمير المتكلم اعرف المعارف
واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة
التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما
ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا
ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا قياس
المجهول والنوع الثانى اى المرفوع المنفصل
انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت
انتما انتن هو هما هم هى هما هن والضمير
فى انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف

المرفوع المتصل والمنفصل
والمنصوب المتصل والمنفصل
والمجرور المتصل

الاخر لواحق دالة على احواله من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع
الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان
المتصل القسم الاول المتصل بالفعل نحو
ضربنى الى ضربهن ضربنى ضربنا ضربك ضربكما
ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم
ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثانى
المتصل بغير الفعل انّى اننا انك انكما انكم
انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع
اى المنصوب المنفصل اياى ايانا اياك
اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى هن
وفى اياى اختلافات كثيرة والمختار ان
الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب
والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والنوع الخامس غلامى مثال
المتصل بالاسم ولى مثال المتصل بالحرف
غلامى غلامنا غلامك الى غلامهن ولى
لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون
ضماير كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة
لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة

ضمان

معان كضربتُ وضربْنا فضمير ضربت مشترك
بين الواحد المذكر والمونث وضمير ضربنا بين
الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث والمجموع المذكر
والمجموع المونث ووضعوا للمخاطب خمسة
الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك
بين المثنى المذكر والمثنى المونث واعطوا الغائب
حكم المخاطب فى ذلك فانّ الضمير فى مثل
ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء
حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية
هذا المجرى اعنى ان للمتكلم لفظين وللمخاطب
خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثنى
عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل
من الانواع الخمسة اثنى عشرة كلمة لثمانية
عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين
معنى وبينوا لتلك الامور عللا ومناسبات
لا نطوّل الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة
يعنى لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر
لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل
تجوّز فى باب الضمائر التى وضعها للاقتصاد
استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما عرفت

في آخر الكلمة المنتهية شئ ويكون فيما بقي
دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن
هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في
الفعل الماضي الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا
الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحد المؤنث الغائبة
اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت
فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع
والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند
وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان
مثنى او مجموعا واحدا او نون الواحد مذكرا
او مؤنثا نحو اَضْرِبُ ونَضْرِبُ وللواحد المخاطب
المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد الغائب
والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد
يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء
كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة
او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى
او مجموعا مذكرا ومؤنثا اذا لم يكن مسندا الى
الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب
وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون
ضاربون والهندان ضاربتان والهندات

ضاربات

ضاربات وليست الالف في ضاربان و
الواو في ضاربون بضمير لانهما ينقلبان ياء
في النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا
ان تتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في
الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير ما عمل
له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت
ضمائر لتغير الا ترى ان الياء في تضربين
والنون في تضربن والواو في تضربون والالف
في تضربان لا تتغير بهما اي الالف والواو
في الصفة حرف التثنية والجمع وليسا بضميرين
ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا
كان او منصوبا لاجل شئ الا لتعذر المتصل اي
لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار و
المتصل اخصر فمتى يمكن الاتصال لا يسوغ الانفصال
وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي بتقديم
الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن
ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل
او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل
ينافي الاتصال وبتركه يفوت الغرض او بالحذف
اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد

ما يتصل به او يكون العامل اى يكون عامله
معنويًّا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون
عامله حرفا والضمير المجرور له مرفوع اذ الضمير
المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف وضعهم
بخلاف المنصوب نحو اننى وانك او بكونه اى
كون الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير
صفة جرت على غير من هى اى تلك الصفة
كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة
لزم الالتباس فى بعض الصور كما اذا قلت
زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه
التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو
بل المتبادر انه عمرو ولانه اقرب الى الضمير المستتر
بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل
الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه
ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه
واذا وقع الالتباس بدون الانفصال فى بعض
الصور حمل عليه ما لا التباس فيه اطراد الباب
وانما قال من هى له لا ما هى له كما هو الظاهر
ليكون اشمل اتصاله على ما هو الاصل مثل
اياك ضربت مثال لتقديم العامل ومثال

ضربك

ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو
التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحرف
العامل اى اتق نفسك الشر وانا زيد مثال
كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هى مثال
الضمير الذى اسند اليه صفة جرت على غير
من هى له فانه اسند اليه الضاربة هو الجارية
على زيد حيث رفعت ضميره وهى صفة لهند
حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك
اذا كان هو فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا
فى صورة الغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم
لا فاعل بدليل نحو الزيدون ضاربوهم نحن
روى عن الزمخشرى ضاربهم نحن وعلى
هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة
لا لبس فيها ليثبت الحكم فى صورة اللبس
بالطريق الاولى واذا اجتمع الضميران وليس
احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك
اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق
الفصل بين الفعل والضمير الثانى اصلا فيجب
اتصاله فان كان على نفس واضاعهما وعدم
كون احدهما مرفوعا احدهما اى احد

معنويا وما انت قائما مثال لكون العامل م

الفصل م

الضمير اعرف من الاخر امتنع عما اذا تساويا
نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال
فى الثانى للتحرز عن تقديم احد المتساويين
من غير مرجح وقدمته اى احد الضميرين
الذى هو اعرف على الاخر احترازا عما اذا كان
الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله
ليفيد المتكلم فى تاخير الاعرف ولا لحقه طعن
فى اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى
سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك
فلك الخيار اى الاختيار فى الضمير الثانى
ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار
عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت
اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار
الاعتداد بالفصل بما ينفصل وان كان متصلا
ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما
مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثانى
بالمفعولية وقدم الاعرف الذى هو ضمير المتكلم
فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل
ولك الفصل نحو ضربى اياك للاعتداد بالفصل
والا اى وان لم يكن احدهما اعرف او يكون

ولكن

ولكن ما قدمته فهو اى الضمير الثانى على كل من
التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول
لئلا يلزم الترجيح فى تقديم احد المثلين على بلا مرجح
الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما
على التقدير الثانى لكراهتهم تقديم الانقص
على الاتم فيما هو كالكلمة الواحدة مثل اعطيته
اياه مثال لما لا يكون احدهما اعرف لكونهما
ضميرين غائبين واعطيته اياك مثال
لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب
ولكن ما قدمته والمختار فى خبر باب كان
اى خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال
كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان
فى الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر اذا كان
المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوى
ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان
زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير
المفعول فى مثل ضربته واجب الاتصال ففى
شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال
فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن
الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى

من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في
الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما
بعد لولا مبتداء محذوف الخبر تقول لولا انت
الى اخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم
لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما
لولاهم لولاهي لولاهما لولاهن لولا انا لولا نحن
وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا
لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب
تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر
في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد عسى
لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى
اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك و
عساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى ان
الكاف بعد لولا ضمير مرفوع (مجرور) وقع موقع المرفوع
فان الضماير قد يقع بعضها موقع بعض كما
تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام
مع انه ضمير مرفوع وقع موقع بعض ضمير
المجرور وذهب سيبويه على ان لولا في هذا
المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في
موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا و

سيبويه

7

سيبويه في نفسه واما عساك فذهب
الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع
المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على
لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش
تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون
الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي
اذ الحقه تلك الياء لتقي اخر الماضي عن الكسر
المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت
نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية
لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال
كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون
هي الاعراب نحو يضربني لتقي اخر المضارع
ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين
لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن
الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع
النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع
ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان
ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان
بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية
في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين

تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما
كما فى لعل لقرب اللام من النون فى المخرج
وحملا على اخواتها كما فى ليت ويختار لحوق
نون الوقاية فى ليت من بين اخوات
ان لعدم مانع فى ذاتها والحمل على الاخوات
خلاف الاصل وفى من وعن وقد وقط
وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون
اللازم الذى هو الاصل فى البناء مع قلة الحروف
وعكسها اى عكس ليت لعل فى الاختيار
فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف
وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتداء والخبر
قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اى
بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة
مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف
فى كونه ضميرا منفصلا مطابقا للمبتداء افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا
وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك
المتوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين
كونه اى كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما
ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند

اختلاف الاعراب وكون المبتداء ضميرا وغير
ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط
الفصل ثبوت المرفوع ان يكون الخبر معرفة
لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما او افعل من
كذا الحاقا بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد
هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من
بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون
الخبر قبل العوامل لاختصاصهما [صيغتهما] عن المثال
لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب
عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة [صيغة] الضمير
وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه للاعراب
ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم
فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتداء
اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا
والا فالعرب لا يعرف المبتدا والخبر وما بعده
خبره فتقول لا خبره اما مرفوع على انه خبر
الجملة حالا او منصوب عطفا على انا فى مثل
يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدا
برفع ما بعده فى مثل كنت انت الرقيب و
علمت زيدا هو المنطلق فقى بعض نسخ

المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو و

حينئذ الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد

لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه

غير معهود ولا يتعدان يتبادل معنى الكلام ويقع

شق ما من غير سبق مرجع وذلك بحسب

المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا

فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا

الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير

الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان

الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا

ويحسن تانيثه اذا كان العرج فيها مؤنثا

لتحصيل المناسبة يفسر ذلك الضمير للغائب

لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بهذه الحصة

من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى

ضمير الشان والقصة معترضة لبيان

للواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة فانه

لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء

وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك

قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو حمل التقييد

على ما ذكرنا انتقض القاعدة بنحو لنا الشان

هو زيد

هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى

الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه باعتبار

رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام

بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى

ويكون ضمير الشان او القصة منفصلا ومتصلا

واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب

العوامل فان كان عامله معنويا بان كان

مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح

لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل

هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم

مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال

المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره

لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف

اى جاء مع ضعف بخلاف ما اذا كان

مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة

اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات

واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل

عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان

من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا

وظبا الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه

فانه يصدق عليه انه ضمير غائب يتقدم على جملة

مفسرا بالجملة بعده صح

اى حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه
منصوبًا لا ذكر كقوله تعالى وآخر دعويهم
ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه
قد خففت انّ وانّ لثقلهما بالتشديد
الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان
المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ كما قال
الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولما يجدوا
ان المفتوحة المخففة عاملة فى الملفوظ مع
ان انّ المفتوحة اقوى تشبها بالفعل من
المكسورة فهى اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها
عاملة فى الملفوظ قدّروا اعملها فى ضمير الشان
لئلا تزيد المكسورة عليها عملا مع انه احق
به ولم يجوّزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت
التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه
حذف النون وحكموا بلزوم حذف
ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت

مبحث اسماء الاشارة

اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة
المعدودة فى المبنيات بحسب الاصطلاح
ما وضع اى اسماء وضع كل واحد منها
لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة

حسية

حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة
عند الاطلاق حقيقة فى الاشارة الحسية
فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة
الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل قوله
ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية
محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف
كما سبق وهى اى الاسماء الاشارة خمسة ذا
حال كونه للمذكر الواحد والعامل فى الحال معنى
الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتداء
وللمثنى ذان رفعا وذين نصبا وجرا
ذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر قدم
ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس
فى التركيب الثلثة الباقية فقوله هو مبتداء و
قوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد
منها بحال خبر له ويجىء فى بعض اللغات
ذان فى جميع الاحوال اى الرفع والنصب
والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران
على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هى الاصل
فى لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثنّ منها
الا هى وذى وقيل هو الاصل لكونها بازاء ذا

لمذكر ينبغي ان تناسبها وقيل هما اصلان
وللقول باصالتهما قدمنا على سائرها لكثرتها
وتي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب
الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهاء
وتهي وذهي بوصل الياء بها وللمثناة اي
مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب
والجر ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورانها
على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف
العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف
ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان
وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين
وتين لتثنية المنصوب والمجرور وتوهمهما
على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب
لوجود علة البناء فيها ولجمعها اي جمع المذكر
والمؤنث اولاء مداً وقصراً اي ممدوداً ومقصوراً
واذا كان مقصوراً يكتب بالياء ويلحقها
اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها
على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها
حرف التنبيه وهو كلمة ها فهو ليس في الحقيقة
منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه على

المشار اليه

المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على
النسبة الاسنادية كقولك ها زيدٌ قائمٌ
وها ان زيداً قائمٌ ويتصل بها اي باواخر اسماء
الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها
على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف
حرفاً لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو
كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك
وبك وهي اي حرف الخطاب خمسة و
القياس يقتضي الستة واشترك
تثنية المذكر وتثنية المؤنث
خطاب الاثنين فرجعت الى الخمسة مضروبة
في خمسة من انواع اسماء الاشارة
يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما
وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك
جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة
لان افراد المفرد المؤنث يرتقي الى سبعة فيكون
اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين
وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك
الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر
او خاطبت مذكراً وذاكما اذا اشرت

الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكم اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت المذكرين وعلى هذا القياس
ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين
وخاطبت مذكرا والى ذانكن وذينكن
اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت
مونثات وكذلك البواقى يعنى تالك الى
تالكن وتيلك الى تيلكن وتانك وتينك
الى تانكن وتينكن واولائك بالمد واولاك
بالقصر الى اولا كن واما ذيلك نقول رده
الزمخشرى والمالكى وفى الصحاح لا تقل
ذيلك فانه خطاء ويقال ذا للقريب وذلك
للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان
المتوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين
ولما راى المصنف كثرة استعمال كل من
هذه الكلمات الثلث مقام الاخرين
منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله
الى غيره فقال يقال وتلك وذانك وتانك
حال كونهما اى النونين الاخريين مشددتين والا
لك باللام اى هذه الكلمات الاربع مثل
كلمة ذلك فى افادة البعد ولا يبعد ان

يجعل

يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور
سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين
واولائك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط
بعد حذف حرف الخطاب عنه للقريب
واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون
وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر
وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقى الحسى
خاصة لا يستعمل فى غيره الا مجازا على سبيل
التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة
فقد يستعمل فى المكان وغيره الموصول
اى الموصول المعدود من المبنيات فى
اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اى اسم
لا يتم من حيث جزئيته يعنى لا يكون جزء
تاما ان كان جزءا تميزا ولا يصير جزءا تاما ان
كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء
التام ما لا يحتاج فى كونه جزءا اوليا يحلل اليه
المركب الى انضمام امر اخر معه كالمبتداء و
الخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى
كونه جزءا تاما لا جزاء مطلقا لانه اذا كان
مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب

يكون الموصول وحده ايضا جزءًا لكن لا جزءا
تاما اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة
معناها اللغوى لا الاصطلاحى فان الاصطلاحى
عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول و
مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة
على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم
الدور والقرينة على ان المراد بها معناها
اللغوى لا الاصطلاحى قوله وعائد فانه
لو اريد بها معناها الاصطلاحى لكان هذا
القول مستدركا لانه لا اخراج مثل اذ وحيث
وليس لهما صلة اصلا اصطلاحية و
لقائل ان يقول امكن ان يعرف الصلة
بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان
يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا
مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا
يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحى
ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ فى
مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم
ضمنا مبالغة فى الاحتراز عن مثل اذ وحيث
ولما كانت الصلة بعمومية اعم بحسب المفهوم

ان يكون

ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون
بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من
ان يكون ضميرا وغيره وان كان ضميرا اعم من
ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون
ضمير الموصول عينهما بقوله وصلته اى صلة
ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او فى معناها
كاسمى الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير له
اى للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام
اسم الفاعل او المفعول لان اللام الموصولة
تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان
جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا
وهو اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد
المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى
المؤنث ويكونان بالالف فى حال الرفع والياء
فى حال النصب والجر والاولى على وزن العلى
لجمع المذكر والمؤنث الا انه فى جمع المذكر اشهر
والذين كالاين لجمع المذكر واللاء بالهمزة
والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاى
بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى
الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها فى جمع

ضميره

المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث
وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء
الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء
والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا
نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء
وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي
فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم الدار اي
اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب
ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية
اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها
موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر
وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها
والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام
نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف
واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي والمثنى
والمجموع والعائد الذي لا يتم الموصول الا به والعائد المفعول ح
او المثنى والمجموع يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لا
فضلة اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى
الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي

لمن

لمن يشاء ه واعلم ان النحاة وضعوا بابا
الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم
من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن
من المسائل وتذكره اياها فانهم اذا قالوا لاحد
اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية
بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من
تذكر كثير من مسائل النحو وترتيب النظر فيها
حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح
وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة
الى هذا الباب فقال فاذا اخبرت اي اذا اردت
ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة
الذي او التي او الالف واللام فان الباء ليست
صلة للاخبار لان الذي مخبر به لا مخبر بها
صدرتها اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم
مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع
المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي
في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان
له في الجملة الاولى ضميرها اي لكلمة الذي واخرته
اي المخبر عنه عن الضمير خبرا عنه نصب
على الحال وضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته

خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد
من جملة ضربت زيدا بكلمة الذى اوقعتها
فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى موضع ما هو
مخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد عوضه
محله الذى كان له فى الجملة الاولى وهو محل
المفعول من ضربت ضميرا للذى واخرت
المخبر عنه يعنى زيدا وجعلته خبرا عن الذى
وقلت الذى ضربته زيدٌ وكذلك اى مثل
الذى الالف واللام فى الجملة الفعلية خاصة
اى خاص الالف واللام بالجملة الفعلية
خاصة اى خصوصا ليصح بناء اسم الفاعل
او المفعول منها فان صلة الالف واللام
لا يكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول
ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل فى المبنى للفاعل
واسم المفعول من المبنى للمفعول بشرط ان
يكون الفعل الذى يتضمنه الجملة الفعلية
متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس و
حبذا وعسى وليس لا يجئ منه اسم فاعل
لا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد فى ليس زيد
منطلقا وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل

حرفٌ لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول
معناها كالسين وسوف وحرف النفى والاستفهام
فلا يخبر باللام من زيد فى جملة سيقوم زيد
فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون
قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امرٌ
منها اى من الامور الثلثة التى هى تصدير
الموصول ووضع عايد للموصول مقام ذلك
الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار
ومن ثم اى من اجل انه اذا تعذر امر
منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذى
فى ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا
عنه لامتناع تصدير الجملة بالذى وتاخير المخبر
عنه ضرورة لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك
يعنى لا يقال الذى هو زيد قائم هو
امتنع فى الموصوف بدون الصفة وفى الصفة
الاخبار
بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل
ان يخبر بالذى عن زيد بدون العاقل ولا
عن العاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع
فلا يقال الذى ضربت زيدا هو العاقل لان الضمير لا يوصف به
الضمير صفة او موصوفها بخلاف ما اذا اخبر
وهو غير جائز لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به
عن مجموعهما فيقال الذى ضربته زيد العاقل
وكذلك امتنع فى المصدر العامل بدون
الاضمار

المعهود فلا يجوز في نحو عجبت من دق
القصار الثوب ان يخبر بالذى عن دق
القصار يوت الثوب لانه يؤدى الى ان يعمل
الضمير الذى جعل في موضع دق القصار عاملا
في الثوب بخلاف الذى عجبت منه دق
القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان
الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع
الضمير الذى هو معرفة في موضعه بالحالية و
كذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اى
لغير كلمة الذى لامتناع تصور الذى لاستلزام
ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا
ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه
اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد
ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه
بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا
جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقى المبتدا بلا عائد
وان جعلته عائدا الى المبتداء بقى الموصول
بلا عائد وكل منهما يمتنع وما الاسمية لا الحرفية
فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو
ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت

ما اشترية

7

ما اشترية واستفهامية نحو ما عندك وما
فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة
اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشئ
معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس
من الامر له فرجة كحل العقال اى رب شئ
تكره النفوس وتامة بمعنى شئ منكر عند ابى
على والشئ المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما
هى اى نعم شيئا هى او نعم الشئ هى وصفة نحو
اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان ومن
كذلك اى يكون موصولة نحو اكرمت من
جاءك واستفهامية نحو من غلامك
ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب
وموصوفة اما بمفرد نحو قوله : وكفى بنا فضلا
على من غيرنا : حب النبى محمد ايانا : اى
شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته
الا في التام والصفة فان كلمة من لا يجئ تامة
ولا صفة واى للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت
الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاى
الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية
نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو

ايا ما تو غوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة
نحو يا ايها الرجل تبل اى يقع صفة اتفاقا فلم
يجعلها المصنف كمن التى لا يقع صفة اصلا واجيب
بان ايا الواقعة صفة هى فى الاصل استفهامية
لان معنى مررت برجل اى رجل عظيم يسال
عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية
الى الصفة وهى اى كل من اى واية معربة بالاتفاق
وحدها لا يشاركها فى الاعراب غيرها من
الموصولات الا على اختلاف فى اللذان واللتان
وفى ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها
الاضافة الى المفرد التى هى من خواص الاسم
المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت
موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى
لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن
عتيا فيمن قرا بالضم اى ايهم هو اشد وانما
بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكيد
شبهه الحرف من جهة الاحتياج الى جزء غير
الصلة وبنيت على الضم تشبيها له بالغايات
لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف
من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم

يستثنى

يستثنى الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما
استثنى الذى حذف صدر صلتها لانه ذكر
فى قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا
معرفة فهو مبنى وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة
الى الذكر ثانيا وفى قولهم ماذا صنعت وجهان
احدهما ان معناه الذى على ان يكون ذا
بمعنى الذى فيكون التقدير اى شئ الذى صنعت
اى صنعته فما مبتداء وما بعده خبره او
بالعكس وحينئذ جوابه رفع اى مرفوع على
انه خبر مبتداء محذوف كما اذا قلت الاكرام
اى الذى صنعته الاكرام فيكون الجواب
مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية
والوجه الاخر ان معناه اى شئ وههنا عبارتان
احديهما ان ماذا بكمالها بمعنى اى شئ والثانية
ان ما معناه اى شئ وذا زائدة والظاهر ان مرادهما
واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اى
شئ انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال
لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما
اى شئ وحينئذ جوابه نصب اى منصوب
على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت

الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسوال فى
كون كل منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول نصب
الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى
رفعه على ان يكون خبر مبتداء محذوف
ولم يعتبره المصنف لفوات المطابقة بين السوال
والجواب اسماء الافعال ما كان اى
اسم كان بمعنى الامر او الماضى اللذين هما
من اقسام المبنى الاصل فعلة بنائها كونها
مشابهة لمبنى الاصل فما قيل اف بمعنى
اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت
وتوجعت وعبر عنه بالمضارع لان المعنى
على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع
الحالى مثل رويد زيدا اى امهله مثال
لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء
فى الحجاز وبكسرها فى بنى تميم وبالضمة فى لغة
بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضى
وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه
والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات
وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معانى
الافعال امر لفظى وهو ان صيغتها مخالفة

لصيغ

لصيغ الافعال وانها لا يتصرف تصرفها
الا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان
يكون رويد مثلا موضوعة لكلمة امهل قال
الشارح الرضى وليس ما قال بعضهم ان صه
مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على
معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشئ
اذ العرب القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر
بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا
قال المصنف ما كان بمعنى الامر او الماضى ولم
يقل ما كان معناه الامر او الماضى والمتبادر
ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل
الضارب امس نقضا على التعريف وفعال
اى ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق
من الثلاثى المجرد قياس اى قياسى كنزال
بمعنى الامر قال سيبويه هو مطرد فى الثلاثى
ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد
فلهذا تاول بعضهم قول سيبويه بان اراد
بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما فى
الرباعى فاتفقوا على انه لم يات منه الا [illegible] وفعال
حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور

قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر
معرفة مؤنث ولم يتم لي الى الآن دليل
قاطع على تعريفه ولا تانيثه وفعال كونه صفة
لمؤنث مثل فساق بمعنى يا فاسقة مبني
اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني
لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر عدلا
ووزنا اما وزنا فقط واما عدلا فلما ذهب
اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن
الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصفة للمبالغة
في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل
قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون
اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل
شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل
معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع
الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل
بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة
فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبينت
وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع
عليه فليرجع عليه وفعال حال كونه علما
للاعيان اي لعين من الاعيان انما قال

علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان
ليخرج باب فجار لانه وان كان علما لكنها انما
لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة
علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك
كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبني
في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى
الامر عدلا ووزنا ومعرب في استعمال بني
تميم الا ما كان آخره راء اي الا في فعال علما
للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا
فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه
واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها
بل يحكون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب
وجه الاكثر في ان الراء حرف مستثقل لكونه
في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف
او سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك
طريقة المختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات
الجارية على نمط الانسان اما منقولة الى
باب المصادر لزمت المصدرية ولم تطرح
فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل
فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم

المصادر والثاني مثل مَهْ وصَهْ وحكمه
حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية
على ما كانت عليه من كونها صوتا مأخوذة
ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهي
انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض
معنى له كقول المتندم او المتعجب وي وحينئذ
لا يقصد ان يحكم عليه بشيء او به على شيء
ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل
الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت
شيء كما اذا قلت غاق قاصدا الاصدار ما
يشابه صوت الغراب عن نفسك وح
لا تقصد ان تحكم عليه او به ومنها ما يصوت
به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك
كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وحينئذ ايضا
لا تقصد ان تحكم عليه او به وهذه الاقسام
كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها
واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت
قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة
البعير نخ او غاق صوت الغراب فهي
فهذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من

حيث انها اصوات بل من حيث انها
حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت
باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل
الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء
لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب
الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها
لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء
فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال
لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت

حكي به صوت اي اصدر
على لسان الانسان تشبيها
لصوت شيء كما عرفت م م

في القسم الثاني من الاصوات الغير
المنقولة او صُوِّتَ به للبهائم يعني مثلا وهي
لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك
وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم
ذوات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور
بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان
والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل
يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا
صُوِّتَ به انسانٌ تشبيها بالغراب
والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة
البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان

صوت الانسان اشياء من غير تعلق
بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان ليشبهان
مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية
كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه
صوت الانسان من غير تعلق بغيره
المركبات اى المركبات المعدودة
من المبنيات كل اسم حاصل من
تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين
او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلها
كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في
الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة
او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء
الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى
فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري
مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما
نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان
بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية
ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر
عن الحد مع انه من افراد المحدود لان
بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف

ويتعين

وتعيين النسبة على وجه آخر يخرج منها هذه
النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن
ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من
ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى
ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية
التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن
ظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة
التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف
مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه
مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة
تركيب احدى شطري جعفر مع الاخر لا يدل
عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود
طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا
حرف عطف او غيره بنيا اى الجزآن
الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي
ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف
كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت
الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل حادي
عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من
ثاني عشر الى تاسع عشر واخوات كل من خمسة

عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم
ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان
احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة
الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني
فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر
وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق
من اسماء العدد واحد من المشتق منه
لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد
السابق على المشتق منه فان الثالث
مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا
هذه الصيغة من المفردات للدلالة على
ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من
المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع
الجزئين لان صيغة فاعل لا يسع حروفهما
جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين
اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة
الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود
من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر
المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى

الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة
فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار
انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف
العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر
اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون
ولا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثني
عشر واثني عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزءان
بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه
بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم
يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع
صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك
ويبنى الاول للتوسط المانع من الاعراب
وعلى الفتح لانه اخف والافصح اي اعراب
الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما
هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان
احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول
الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريها
اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني
وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي
في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء

معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه
لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين
كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد
بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا
كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض
معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات
ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك
لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف
ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك
اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك
البعض المعين فقال الكنايات كم
وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف
او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف
وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في
الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها
كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة
بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما
يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية
عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية
عن يوم السبت او غيره كيت وذيت

للحديث

للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة
وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واحدة موقع
الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق
اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه
عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات
قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني
لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي
وان كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن
الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع
كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم
مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من
لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون
مع ان التنوين لا صورة لها في الخط ثم رتبته
في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم
يذكر المصنف معها فكم الاستفهامية المتضمنة
معنى الاستفهام مميزها الذي ترفع الابهام
عن جنس المسؤول عنه منصوب على
التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط
العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين
مميزه مفرد منصوب جعل مميزه كذلك

لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان حكما في
كم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد
تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم
رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب
وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك
وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما
ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس
مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه
كانها ناشئة عن معنى التصريح بها وتدخل
من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية
والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم
من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي
هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم
من قرية وذلك لموافقته جر المميز المضاف
اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه
مجرورا بمن في نظم ولا في نثر ولا دل على
جوازه كتاب من كتب هذا الفن
لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله
تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية
بينة استفهامية وخبرية ولها اي لكم استفهامية
كانت

كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية
يتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام
ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من
انواع الكلام والخبرية ايضا يدل على انشاء
التكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب
التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال
كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية
والخبرية وهو على تاويل كلا من هذين النوعين
وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما
يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع
كل منهما بقوله فكل ما اي كل واحد من كم
الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبه
فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او
متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان
منصوبا معمولا على حسبه اي حسب عمل هذا
الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك
لانك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على
الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمفعول
فيه وغير ذلك من المنصوبات تعيينه لاحد
المنصوبات انما هو بحسب المميز للاستفهامية.

نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة
ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت
في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت
وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا
الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا
او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك
كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار
على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير
مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو
من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل
عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من
قبيله ولم يقدر بعده فعل غير مشتغل فهو من
هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع
وكل ما قبله اى كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما
اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف
نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجلا اشتريت
فمجرور بحرف الجر او المضاف عليهما مع ان
لهما صدر الكلام لان تاخر الجار عن المجرور
ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما

على ان

على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع
المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا
اى وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا
فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله
حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل
اللفظية فمرفوع اى فهو مرفوع مبتدا ان
لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا مبنى على
مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن
نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه
فهذا خبر مقدم على المبتداء لكونه نكرة و
ما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم
يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل الا داخل
تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن
فيه وداخل في قاعدة الرفع نائبا لقيامه مقام
عامله الذى هو خبر المبتدأ وكذلك اى مثل
كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط
المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى
انه يأتي تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء
لا في كل واحد منهما وهي من وما واى
واين وانى ومتى وهي مشتركة بين الاستفهام

والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان
مختصتين بالاستفهام نحو وما اذا كانتا
استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه الثلثة
الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن
مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما
صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع
ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى
فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب
اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر
وغلام من تضربه اضربه ومن ياتيني
فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم تجدوه عند
الله ولا يتاتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط
الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا
يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من
هذه الاسماء كمتى واين وايان وكيف وانى
واذا ان لم يجر بجار نحو من اين فلا بد من
كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان
اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا
نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام
زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء

وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على
شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية
يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية
اذا كان خبر مبتدا مؤخر نحو متى عهدك بفلان
اى متى كائن عهدك به واما اى فيتاتى
فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل
الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية
نحو اى وقت مجيئك اى اى وقت كائن
مجيئك فاى وقت على تقدير انتصابه بالظرفية
مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل
ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم
وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني
فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه
ثلثة اوجه. هكذا في كثير من النسخ وفي
بعضها وفي مثل تميز كم عمة اى ما هو تميز باعتبار
بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان
يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء
والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية
فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا
على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى

ان هذا الصف بما سبق من وجوه اعراب
كم ويحتمل ان تعتبر فى مميزها اعنى عمة
فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت
او خبرية والاخر النصب على تقدير كونها
استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا
يخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار جواز حذف
مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان
الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف
فى مثل كم مالك واما النسخة الاخرى
فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق
يهجو جريرا وتمامه :: فدعاء قد حلبت على
عشارى الفدعاء المعوجة الرسغ من
اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم بمعنى
انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا
خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت
بعلى لتضمنه معنى ثقلت اى كنت كارها
لخدمتها مستنكفا منها فخدمتنى على كره منى
واختار من انواع خدمتها الحلب لانه
خدمة المواشى وهى ابلغ فى الذم من خدمة
الاناسى والعشار جمع عشراء وهى التى اتى

على

على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى
من الحلب ولا تطيع بسهولة ففى حلبها
زيادة مشقة وفى ذكر عمته وخالته اشارة
الى رذالة طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على
تقدير النصب على تقديره على سبيل التهكم كانه
ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسئل
عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق
اى كثير من عماتك وخالاتك حلبت على
عشارى واذا حذفت المميز اى كم مرة او كم
حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير
فارتفاع عمة على الابتداء ومصححه توصيفه
بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية
كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة فى
موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط
عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت
عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها
نصبتهما واذا خفضت خفضتهما وذلك
واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت
او خبرية فى مثل كم مالك وكم ضربت اى
فى كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف

التهكم سرزنش كردن
وكول كرفتن اى ده ده

فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر
عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال
عن كمية دراهمه او دنانيره او اخبار عن
كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم
او دينار مالك فكم فى هذا المثال مرفوع
على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن
ضربك بعد العلم بنوعه او اخبر به فظاهر
ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى
مرات ضربك اى كم مرة او مرة ضربت
او الى ضرباتك اى كم ضربة او ضربة ضربت
فكم فى هذا المثال اما منصوب على الظرفية
او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان
المصدر للنوع ظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ
فى الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ
الموضوعة للزمان وفى المصدرية اولا الحدث
الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون
المثال الثانى بتقدير كم رجلا او رجل ضربت
فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية
الظروف اى الظروف المعدودة من
المبنيات المعبر عنها عن تعدادها ببعض

الظروف

الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا
منها اى من تلك الظروف ما اى ظرف
قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه
عن اللفظ دون النية فان عنى نسيانه
اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا
من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن
الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت
ما اضيفت هى اليه فلما حذف صرن غايات
ينتهى بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى
حرف الاضافة وشبهها بالحروف فى الاحتياج
الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان
كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف
الممنوع قطعها عن الاضافة مثل تحت
وفوق وقدام وخلف ووراء ولا التباس عليها
ما عقناها ويجوز فى هذه الظروف على قلة ان
يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب
قال فساغ لى الشراب وكنت قبلا : اكاد ا
غص بالماء الفرات : فلا فرق بين ما اعرب
من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بنى
منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم

تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى
قديما وقال الشارح الرضى والاول هو الحق
واجرى مجراه اى مجرى الظروف المقطوع عن
الاضافة لاغير وليس غير فى حذف المضاف
اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من
الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام
الذى فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف
اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لاغير وجاء
زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما و
كذلك اجرى مجرى الظروف حسب لشبهها
بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة
ومنها اى من الظروف المبنية حيث
للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان
ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية
فى الاكثر اى اكثر الاستعمالات وقد جاء شعر
اما ترى حيث سهيل طالعا حيث سهيل
طالعا حيث فيه مضافا الى مفرد وهو سهيل
مفعول ترى اى اما ترى مكان سهيل طالعا
وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة
الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة فى

نجما يضئ كالشهاب لامعا

الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنه
الجملة فهى وان كانت فى الظاهر مضافة الى
الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت
الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت
على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه
بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى
الجملة والاشهر بقائه على بنائه لشذوذ الاضافة
الى المفرد ومنها اى من الظروف المبنية
اذ اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت
لما ذكرنا فى حيث وهو اذا كانت زمانية
للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كان داخلا
على الماضى وذلك لان الاصل فى استعمالها
ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص
من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه
فى اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها فى
الاغلب الاكثر فى هذا المعنى نحو اذا طلعت
الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت
ولهذا كثر فى الكتاب العزيز استعماله لقطع
علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل
فى الماضى كما فى قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين

وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى
اذا جعله نارا ومنها اى من اذا معنى الشرط
وهو ترتب مضمون جملة على اخرى تتضمن
معنى حرف الشرط نحو اذا علة اخرى لبنائها
ولذلك اى لكون معنى الشرط فيها اختير
اى جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل
الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير
المختار لعدم تاصلها فى الشرط مثل ان ولو
وقد يكون اى اذا للمفاجاة مجردة عن
معنى الشرط يقال فاجا الامر مفاجاة
من قولهم فجئته فجاة بالضم واذا لقيته
وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرقا
بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم
المبتدا غلبة وقوعه بعدها فلا ينافى ما
سبق من عدم وجوب الرفع بعدها فى
باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت
فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف
على حذف الخبر والعامل فى اذا هذه معنى
المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن
اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه ودا

الفاء فيها لازمة فان مفاجاة السبع متنبه
عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها
للعطف من جهة المعنى اى خرجت ففاجات
وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان و
قوف السبع كما هو مذهب الزجاج فان اذا
عنده زمانية او مكانه وقوف السبع كما ذهب
اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان
وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجاة
لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل يصير
اسمية بل المفعول به محذوف اى فاجات
فى زمان وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع
وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيك اذا احمر البسر
اى وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا
عن معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد
عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اى من
الظروف المبنية اذ الكائنة للماضى وبناءها لما
مر فى حيث او لكون وضعها وضع الحروف
وقد يجئ فى المستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون
اذ الاغلال فى اعناقهم وقد يقع بعدها جملتان
الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط

المقتضى اختصاصها بالفعلية مثل كان
ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجئ
للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولعله يجئها
لم يذكر المصنف ومنها اين وانى فهما للمكان
استفهاماً وشرطاً اى حال كونهما للاستفهام
والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام
او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى
زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى
زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها
متى للزمان فيهما اى فى الاستفهام والشرط
نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها
ايان للزمان استفهاماً مثل متى نحو ايان
يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص
بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان نوم
قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف
متى فانه غير مختص بها والمشهور فتح
الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضاً ومنها
كيف الكائنة للحال استفهاماً اى حال
شئ وصفته فالمراد بالحال صفة الشئ لا زمان
الحال كما توهم بعض الشارحين قال

صاحب

صاحب المفصل وكيف مداره مجرى الظروف
ومعناه السوال عن الحال تقول كيف زيد
اى على اى حالٍ هو ويستعمل للشرط مع ما على
ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس
اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا
عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان
كان بعده اسم فهو على محل الرفع بالخبرية
عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت
فهو فى محل النصب على الحالية اى على اى
حالٍ جئت اراكباً ام ماشياً ومنها اى
من الظروف المبنية منذ ومذ بنيا لمشابهتها
اى منذ ومذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول
المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم
عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة
اى اول زمان عدم رويته يوم الجمعة فيليها
اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد
اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة
كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان
اللذان صاحبنا فيهما اى فى اول مدة
عدم رؤيته هذان اليومان فادام لا بلا حظ

هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما
بالاولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا
واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى او المجموع اذا
وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرف حقيقة
كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يومٌ
تقتضي فيه لحصول التعيين المقصود من
كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه
لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة
فعل لان اولية وقت ما الزمان مدة الفعل معلوم
بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي
جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ
المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه حال
كونه متلبسا بالعدد اي بعدده المستغرق جميع
اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته
مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم
رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما
المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل
نحو ما خرجت مذ ذهبت او انَّ وانْ اي
ما كانت على هذه الصورة مثقلة كانت
او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب

او ما خرجت مذ ان زيدا مسافر ولم يذكره المصنف لقلته
فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه
الامور ليصح حمل ما بعدها عليهما فكان التقدير
فيما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك
وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من
مذ ومنذ اسمين مبتداء وهما معرفتان لكونهما
في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة
او جميع المدة وما بعده خبره اي خبر كل منهما
يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر
المبتداء والمبتداء ما بعدهما ويرد عليه انه
يلزم ان يكون المبتداء في مثل مذ يومان
نكرة والخبر معرفة وذلك يرد عليه انه يلزم ان
يكون المبتداء في مثل مذ يومان نكرة
والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا
كانا مبتدأ وخبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان
فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا
ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان
لا انهما ينتصبان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي
من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة
ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون

وقد جاء لَدِنْ بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون
ولَدُ بفتح اللام وسكون الدال ولُدْ بضم اللام
وسكون الدال ولَدَ بفتح اللام ولُدُن بضم اللام
وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل
البقية عليه وكلها بمعنى عند الظرف انه يقال
المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه
وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد
او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر ما
على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض
لغات العرب بلدن خاصة غدوة سماعا تشبيها
لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك
يحذف عنها وتثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا
من بكرة وغيرها ومنها قطّ مفتوح القاف
مضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد
تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا
لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة
الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس
لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي
المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه
يستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو

ما رايته

ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف
وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل
حملا على اختها عوضُ ومنها عوضُ بفتح العين وضم
الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل
اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل
المنفي فيه وقوع شيء له ليستغرق النفي جميع الازمنة
المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم
لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد وقد يبنى
اعرابه مع المضاف اليه نحو عوضُ العائضين
اي دهر الداهرين بمعنى الداهر والعائض
الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة
الى الجملة اي كلمة اذا المضاف الى الجملة يجوز
بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه
ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم
ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي
يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها
اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب
المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور
من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب
مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة

بحث المعرفة والنكرة

او مشددة مثل قيامى مثل ما قام زيد وقيامى مثل
ان يقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظرف
المضاف الى الجملة نحو اذا وحيث وبهذه المشابهة
ذكرهما فى بحث الظروف وجوز اعرابهما لكونهما
اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة
اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة من
الاقسام الاسم المعرفة ما اى اسم وضع بوضع
جزئى او كلى لشئ متلبس بعينه اى بذاته المتعينة
المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما
فالشئ مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا
وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم
باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية
فهو النكرة فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة
والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهى اى
المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها
فى الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات
فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة
باعتبار امر كلى فان الواضع لاحظ اولا مفهوم
المتكلم الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا
او عبد الله ملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء

كل

كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد
ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك
فيعقل ذلك المشترك الة للوضع لا انه الموضوع
له فالوضع كلى والموضوع له جزئى مشخص والثانى
الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع
لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو
الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث
معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ
بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسى ومعرفة
بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم
الجنسى مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته
فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات
يعنى اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت
مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة
مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم
من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص
فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة
معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها
وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا

هذا المفهوم

معنى المشار اليه المفرد المذكور وعين لفظا بازاء
كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا
عاما لان المقصود المعتبر فيه عام وهو مشترك
بين تلك الافراد الموضوع له خاصا لانه
خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم
المشترك بينهما او الرابع والخامس ما عرف
باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما
لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام
الزائد لتحسين اللفظ والميم في لغة من امبر
امصيام في امسفر بدل من اللام ولا يعد
ما دخلته قسما آخر من المعارف او عرف
بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف
يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون
لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل
والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور
الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى
احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد
انها لا يصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان
المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان
يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف

الى المضاف

الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك و
الجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم
من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى
عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان
لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من
هذا الحكم معنوي اي اضافة معنى بمعنى اضافة معنوية
نقول معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واقيم
به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة
لفظية فانها لا يفيد تعريفا ولما سبق تعريف المعرفات
والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر
والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف
خص العلم بالتعريف العلم اسما كان او لقبا او
كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت
فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب
والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا
واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي
تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة
في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث
اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع
من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين

وضعوا له ذلك غير متناول غيره اى حال
كون ذلك الاسم الموضوع لشئ بعينه غير متناول
غيره لك الشئ باستعماله فيه واحترز به عن
المعارف كلها وقوله بوضع واحد اى تناولا
بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما
اشار الى ترتيب انواع المعارف فى الاعرفية بترتيبها
فى الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون
فيه هذا الترتيب فقال المضمر المتكلم ابعد وقوع

واعرفها اى اعرف المعارف يعنى اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها

الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق
فيه ما لا يتطرق فى المتكلم الا يرى انك اذا قلت
انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان
تلتبس باخر فتوهم ان الخطاب له وليس المراد
بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم
المضمر الغايب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم
والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان
المرتبة بين اصناف المضمرات لان سائر المعارف
لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها
فانه فيه تفاوت باعتبار تفاوت المضاف
اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه
بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه

وهذا

وهذا الترتيب الذى ذكره هو مذهب
سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة والنكرة ما
وضع لشئ لا بعينه اى لا باعتبار انه المعينة
المعهودة المعلومة من حيث هو كذلك
فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله
لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها
بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها
وهى ما وضع اى الفاظ وضعت لكمية احاد
الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة
فالاشياء هى المعدودات واحادها كل واحد
واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل
عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من
تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء
تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا
لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع
لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا
سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد
والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة
متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين
يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وقيل

من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين
داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء
العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض
الحساب من العدد ولما كان المتبادر من
هذه العبارة ان نفس الكلمة هي الموضوع
له من غير اعتبار معنى اخر فلا ينتقض التعريف
بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومثنى
وشيئين لانه يفهم منها الوحدة والاثنينية
فقط واصولها اى اصول اسماء العدد التى
يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث
كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى
تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمآت
والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان
كثلثمائة او مزجيا كخمسة عشر او بالعطف
كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحدة الى
عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة
او مؤنثة ومفردة او مركبة او معطوفة واحد
واثنان في المفرد المذكر وتثنيه واحدة و
اثنتان او ثنتان في المفرد المؤنث وتثنيها
وعلى ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة

بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا لتانيث الجماعة
نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر
بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو
ثلث امراة وعشر امراة ولم يفعل الامر بالعكس
لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرة
احد عشر اثنى عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا
احدى عشرة اثنتا عشرة او ثنتا عشرة في المؤنث
نحو احدى عشرة امراة على الاصل تذكير المذكر
وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة
الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة
عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى
تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امراة ابقاء
للجزء الاول فيهما على حاله قبل التركيب وتذكير الثاني
في المذكر كراهة اجتماع تانيثين من جنس
واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى
عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من
جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا
عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء
في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث
وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها

حملت على ثنتان ولهذا حكمنا عليه بانه جنس
اخر من التانيث واما تانيث الجزء الثاني
في المؤنث لانه لما وجب تذكيره للمذكر لما عرفت
وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم
الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين
عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا
عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في
احدى عشرة واثنتا عشرة او ضحى في ثلث
عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها
وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من
الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء الا
منصوب بالعطف على عشرون المنصوب
محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون
الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من
غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على
كل عقد مع تلك العقود الى عقد اخر احد و
عشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث
ولم يغير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب
لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة
التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة

لفظ

لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يوردها في قاعدة
العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما [illegible]
بما عداهما فقال ثم بالعطف اي عطف
تلك العقود على الزائد عليها كاثنا ذلك
الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد من غير
تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان
واثنتان وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون
في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى
تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول
فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد
مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر
والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما
زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف
اي بعطف الزائد عليها وعطفها على الزائد حال
كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء
العدد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد
او واحدة ومائة واثنان واثنتان ومائة
وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر
رجلا او احدى عشرة امراة ومائة واحد وعشرون
رجلا او احدى وعشرون امراة ومائة واثنان

وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امراة و
مائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون
امراة الى مائة وتسعة وتسعين امراة وكذا | رجلا وتسع وتسعين
الحال فى تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز عكس
العطف فى الكل فيقول واحد ومائة الى اخر ما ذكرنا
والاصل فى ثمانى عشرة فتح الياء لبناء صدر والاعداد
المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاء اسكانها اى
اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما فى معدى
كرب وشذ حذفها اى حذف الياء بفتح النون
لانها اذا حذفت الياء فالوجه بقاء الكسرة كما فى [illegible]
جاء فى القاضى اذا حذفت الياء الا ان الذى
سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعى زيادة استثقال
فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضى
ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح
اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاخر كتسعة
مع العشرة ولما فرغ من بيان احوال اسماء العدد
شرع فى بيان حال مميزاتها واستثناء من الثلثة
لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال
ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشرة مخفوض
اى مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى

نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله
آثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط
التنوين والنون واما كونه مجموعا ليطابق المعدود
العدد الا فى ثلثمائة الى تسع مائة استثناء من
قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة من مميز ثلثمائة
واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال
مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما فى
صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثانى جمع
المؤنث السالم وهو مئات ولم يجوز اضافة العدد الى
جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين ولم يبق
الا مئات لكنهم كرهوا ان يلى التمييز المجموع بالالف
والتاء بعد ما تعود المجئ بعد ما هو فى صورة الجمع
بالواو والنون اعنى عشرين الى تسعين فانتقص
على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة
وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد
اما نصبه فى العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم
القاء النون معها اذ هى فى صورة نون الجمع ولا
حذفها اذ ليست هى فى الحقيقة نون الجمع واما
فى ما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا الثلثة اسماء
كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشر لان

المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتنع
امتزاج ذلك الممتزج فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء
شيئا واحدا وانما جوّز البطرد بمائة امرأة واما
افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر
افراده ليكون الفضلة قليلا وتمييز مائة والف
وتمييز تثنيتهما وتمييز جمعه اى جمع الالف وانما
لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال
جمع مائة مع مميزها فى الاعداد مرفوض لا يقال
ثلثمائة رجل كما يقال ثلثة الالف رجل بخلاف
التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض
مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول
الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزها على
طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد فى جانب
القلة من الاعداد والمائة والالف فى جانب
الكثرة منها اختير فى مميزها الجمع الموضوع
للكثرة وفى مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية
للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر
عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها
عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود
مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها

عن المذكر

ثلثمائة امرأة يلزم فيها صيرورة
ثلثة اشياء شيئا واحدا

عن المذكر فوجهان اى ففى العدد وجهان
التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة
اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ
وهو الاكثر فى كلامهم وان شئت قلت
ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وثنتان صح
ولا اثنان واثنتان لهم بمميز فلا يورد الواحد
مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه
كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان
يكون مميزا لهما على تقدير ذكر اسم التمييز معهما
ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز
اى الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما
الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة
والاثنينية عنهما اى عن الواحد اذا كان
التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى
نحو رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم
الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس
والاثنينية فبذكرها استغناء عن المميز فان
قلت هب ان مميز الواحد مغنى عنه لكنا لا
نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه ايضا
مثنى يغنى عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال

وثنتان

اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية فى مميز ساير
الاحاد ينبغى ان يعتبر فيه فيما لم يتيسر الجمعية
فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يصلح ان
يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان
استغناء بلفظ التميز اى بجواهرهم وفى المصورة
بهيئة خاصة القابلة للحروف علامة الافراد
استغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر
مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين
على حدة فاختار والحروف العلامة التى هى اخف
عن ذكرها ولا شك ان رجلان اخف من
اثنا رجل وذلك الاستغنا انما يكون لافادته
اى افادة لفظ المميز النص المقصود اى
التنصيص على العدد والتصريح به الذى قصد
ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اى
بذكر اسم العدد فلما افاد التميز ذلك التنصيص
استغنى فى افادته عن ذكر العدد على حدة
وتقول فى المفرد من المتعدد اى فى الواحد من
المتعدد باعتبار تصيره اى بسبب اعتبار تصيره
اى تصيير ذلك المفرد عددا انقص منه ازيد عليه
بواحد الثانى فى المذكر فتقول له الثانى مقول

به اعنى التنوين او علامة التثنية الا
اعنى من فى التثنية فاذا اعتبر مع
علامة الافراد

القول وذلك التفرد انما هو باعتبار تصيير الواحد
اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثانى الواحد
مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما استواء من
الثانى اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون
الواحد مصيرا واحدا والثانية فى المؤنث على هذا
القياس وهكذا الى العاشر فى المذكر والعاشرة
فى المؤنث لا غير اى لا تقول غير ذلك فلا يجرى
ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة
اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم
الفاعل منها وتقول فى المفرد باعتبار حاله
اى مرتبته من المتعدد من غير اعتبار
معنى التصيير الاول والثانى اذا وقع فى المرتبة
الاولى والثانية فى المذكر والاولى والثانية
فى المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى
التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما
لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول
والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر
والعاشرة والحادى عشر فى المذكر والحادية
عشرة فى المؤنث وكذلك الثانى عشر والثانية
عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة

واعلم ان حكم الفاعل من العدد سواء كان
بمعنى المصير اولا حكم اسماء الفاعلين في التذكير
والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب
من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة
يؤنث الاسمين في المركب كما يذكرهما للمذكر
نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه
اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث بخلاف
ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف
الثالث والعشرون والثالثة والعشرون
ومنهم اى من اجل اختلاف الاعتبارين
اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما
فلاختلاف اضافتهما قيل في الاول اى
في المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره
ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة
اى مصيرها اى الاثنين ثلثة من قولهم
ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة
وقيل في الثاني اى في المفرد من المتعدد
باعتبار حاله ثالث ثلثة واربعة اوخمسة
بالاضافة الى عدد يساوى عدده اى يكون

توفقه اى احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه في المرتبة الثالثة والرابعة او الخامسة
والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر
العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة
ماذا دعلى العشرحادى عشر احد عشر باضافة
المركب الاول الى المركب الثاني اى واحد
من احد عشر متاخر بعشرة درجة بناء
على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال
خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة
كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى
حادى احد عشر بحذف الجزء الاخير من
المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب
الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر بحذف
الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب
الموجب للبناء وبنى الجزان الباقيان لوجود مقتضى
البناء فيهما وهو التركيب المذكور والمؤنث
ذكرها بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى
ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته
واخر تعريفه لانه عدمى وتعريف المؤنث وجودى
المؤنث ما اى اسم كان فيه علامة التانيث

٢٠٢

لفظا اى ملفوظا كانت تلك العلامة حقيقة
كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف
الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا لا السماعي
يتظاهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات
السماعية تقديرا اى مقدرة غير ظاهرة في
اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من
المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اى
اسم ملتبس بخلاف المؤنث اى لم يوجد فيه
علامة التانيث وعلامته اى علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا
التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى
وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم
الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها للتانيث
وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة
موضوعة للمؤنث مثل هي وانتِ وهو
اى المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اى اسم
بازائه اى في مقابلته ذكر من جنس الحيوان
كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل
واللفظي بخلافه اى ملتبس بخلاف المؤنث
الحقيقي اى ليس بازائه ذكر من الحيوانات
بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة

التانيث

التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا
تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث
اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي
تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل
تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث
اللفظي الحكمي كعقرب لعله وقوعه واذا اسند
الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اى الى المؤنث
مطلقا حقيقيا ولفظيا مظهرا او مضمرا فالتاء اى
فوت الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث
الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى
ظاهر غير الحقيقي فانك لك الاختيار في الحاق
التاء وتركه الى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر
غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من
هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت
الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت
فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث
فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما
في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذا
ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين
ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث

اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير
الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من
هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا
يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان
احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام
فو صورة الفصل ايضا لك الخيار في
الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت
القاضي امراة وحضر القاضي امراة وطلعت
اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان
المؤنث الحقيقي منقولا عما نقلت واسماء
الذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه مع
الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد
لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان
الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واحد نحو الرجال
جاءت او جاؤا غير الجمع المذكر السالم لانه
لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال
جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا
اي سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك
المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم
ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار

ان شئت 7

ان شئت الحقت التاء به وان شئت
تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير
جمع الذكور العاقلين من جموع التكسير غير
الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان
ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال
جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن
فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل
الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا
يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من
الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يما
ثلها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من
العقلاء كالبيوت وضمير الايام وما يماثلها في كونه
جمع المذكر غير السالم فعلت وفعلن اي
ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل
الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع
المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة
له واما في جمع المذكر غير العاقل كالايام فلانه
لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجري
مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا
لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير

العقلاء كالواو وُضعت لجمع العاقلين
فاستعمالها في النساء للحمل على جميع غير العقلاء
اذ الاناث لنقصان عقولهن تجرين مجرى
غير العقلاء المثنى ملحق آخره اي آخر مفرده
بتقدير المضاف او تجوّز معه قوله ونون
مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق
التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان و
مسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد
لا يستغنى عن هذه التكلفات الف حالة
الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح
حرف كان قبل الياء حالتي النصب
والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس
لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا
عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى
الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل
الالف والالف التي في حكم الفتحتين وفتحة
النون ليدل ذلك الملحوق او اللاحق
وحده او مع الملحوق ولا بأس باشتماله
على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك
لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من

امور

امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه الامور
الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان
يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان
معه اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال
كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس
مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع
له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله
مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى
عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة
الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى
انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين
فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد
بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا للبعض
فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام
والقمرين للقمر والشمس فانه ثني الاب باعتبار
معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك
ثني القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر و
الشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة بالاسم
الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم باول
الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما

فيجانسان نثنى باعتباره فيكون معنى الابوين
المسميين بالاب وكذا الحال فى الشمس بالنسبة
الى القمرين قلت فليعتبر مثل هذا التاويل
فى القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسميته
للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما
حقيقة ويتناول بالمسمى به ليحصل مفهوم تناولهما
فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة فى صحة هذا الاعتبار
لكن الكلام فى جواز تثنيته بمجرد الاشتراك
اللفظى بينهما وهو الذى اختلف فيه والمصنف
اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية
الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد
مثلا اذا كان علما لكثرة باول بالمسمى بزيد ثم
يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابى
بكر باول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم
وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها
وكون الخفة مطلوبة فيها يكون تثنيتها وجمعها
بمجرد الاشتراك فى الاسم بخلاف اسماء
الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغى ان لا
يذكر فى تعريف التثنية قوله من جنسه ولما
كان اخر الاسم المفرد الذى لحقته علامة

التثنية فى بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير
اراد المص ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير
لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال
فالمقصور اى الاسم المقصور وهو ما فى اخره
الف مفردة لا ذمة ويسمى مقصورة لانه محبوس
من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة
عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كانت
مجهول الاصل ولم يمل كالدان فى المسمى بلى
وهو ثلاثى اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثى
اى غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعى
والثلاثى المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبار
الاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثى بخلاف
ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا
اى وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن
ياء حقيقة كرحيان فى رحى او حكما بان كان
مجهول الاصل او عرفه وقد امیل كمتیان فى
متى حيث امال متى ممالا او كان على اربعة
احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى
والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اى فالفه منقلبة
بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة

اوحكما وتحقيقا له فيما زاد على ثلثة احرف
والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اى
غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة
ثبتت الهمزة فى الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف
وتشديد الراء بمعنى القراءة او للمتنسك من
قراء اذا تنسك وحكى ابو على عن بعض العرب
قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة
للتانيث اى منقلبة عن الف التانيث
كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احدهما
للمد فى الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية
همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا
فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من
جنس الالف فينبغى ان لا يقع بين الفين مع
انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من
الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة فى مثل
اقتت واجوه وربما صححت فقيل حمراان
وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياء نحو حمرايان
والاعرف قلبها واوا والا اى وان لم يكن الهمزة
اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق
كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة

عن واو

عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما
كساو ورداى فالوجهان المذكوران جائزان
احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة فى
الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة
بالاصل وفى الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة
قراء فتثبت فى الصورتين كما فى قراء وثانيهما قلب
الهمزة واوا لان عين الهمزة فى الصورتين ليست
باصلية فشابهت همزة حمراء فقلبت مثلها
واوا وفى الترجمة الشريفة الشريفية ان اللازم
من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال فى رداء
الا رداءان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن
المشهور ردايان بالياء فكان ينبغى ان يقول
المص والا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة
عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة
الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من
اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل
والمفتاح واللباب لما وجدنا فيها اثرا مما حكم
باشتهاره غير ما وقع فى شرح الرضى من انه
قد تقلب المبدلة من اصلى ياء وهذا ابعد
من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء ويخفى

نونا اى نون التثنية للاضافة اى لاجل
الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين
توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة
توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان
وحذفت تاء التانيث الذى قياسها ان لا
يحذف عن اخر المثنى كنخرتان وثمرتان فى
خصيان واليان على خلاف القياس مع ان مواد
اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها
فيهما ان كل واحد من الخصيين والاليين
لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع
بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث
لا يقع فى حشوه وقيل خصى والى مستعملان
وهما لغتان فى خصية والية وان كانتا اقل استعمالا
منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى
فى بيانه بالفصل المضارع المقيد لاستمرار بخلاف
حذف تاء التانيث اذ ليس لها قاعدة بل وقعت
على خلاف القياس فى مادة مخصوصة فلهذا
اتى فى بيانه بالفعل الماضى ~~~ الماضى م
المجموع ما دل اى اسم دل
على جملة احاد مقصودة اى تعلق بها القصد
فى ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اى بحروف

هى

هى مادة المفردة الذى هو الاسم الدال على واحد
من تلك الاحاد فالكون تلك الحروف متلبسة
بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان
او اختلاف فى الحركات والسكنات حقيقة او حكما
فالجار فى قوله بحروف مفردة اما متعلقة بقوله
مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع
وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف
ودخل فى قوله بتغير ما جمعا السلامة لان الواو
والنون فى اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء
فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى
وقوله ما دل على احاد خرج عنه المثنى نحو والجموع واسماء
الاجناس كثيرة وتخل فانها وان لم يدل عليها
وضعا نقول يدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط
ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة
بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس فانه انقصد
بها نفس الجنس لا افراده وبقوله مقصودة واذا
قصد بها الافراد استعمالا بقوله بحروف مفردة
وكذلك بقوله بحروف مفردة خرجت اسماء
الجموع والعدد نحو تمر مما الفارق بينه وبين
واحده التاء وركب مما هو اسم جمع ليس بجمع

على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم
جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن
حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس
يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم
الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين
وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع
على انه لا حجر في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا
وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش
قال جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها
كالجامل والباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء
الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس
او جمع لا واحد له من لفظه كخيل وغنم فليس
بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه
متحدان بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان
التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب
الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان
مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا فضمة اسد وهو
اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي
الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث
ما لحق آخره اي آخر مفرده واو في الجمع الصحيح المذكر حالة الرفع او ياء مكسور
مضموم ما قبلها ح

ما قبلها

ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا
عن الحركة والتنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة
ليتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل
ذلك الحرف او اللاحق فقط او مع الحروف
على ان معناه اي مع مفرده الواحد من حيث
معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما
ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب
ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في
الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا
او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من
الحمار واعلم من الحمار فان كان آخره اي آخر
مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض
قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون
جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء
اليها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها لطلب
الخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين
وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل
قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة
الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين
فسقطت لالتقاء الساكنين فان كان

اى آخر الاسم الذى اريد جمعه مقصورا اى
الياء مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين
وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان
قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير
ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون
فى حالة الرفع ومصطفين فى حالتى النصب
والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه
اى شرط اسم اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر
يعنى شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم
اسما اى اسما محضا من غير معنى وصفية
فيه لمذكر علم يعقل اى كونه مذكرا علما يعقل
من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما
اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع
لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل
اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف
فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة
او واحد نحو اعوج للفرس المذكر لم يجمع هذا
الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن

التاء

التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه طلحة فانه
لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن
كيسان فانهم اجازوا الطلحون بسكون اللام
وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء
وسلمى اسمين رجلين فانهما يجمعان بالواو
والنون لان الممدودة تقلب واوا فتنمحى صورة
علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى
الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط الاسم
الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان
صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل
والمفعول لمذكر يعقل اى له شروط فالشرط الاول
كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط الثانى ان
يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء
اى مذكرا غير مستو فى صيغة الصفة الكائنة
ذلك الاسم اياها مع المونث بل يكون المذكر
على صيغة افعل والمونث على صيغة فعلاء مثل
احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل
كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل
التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط
الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان

فعلى اى مذكرا غير مستو فى تلك الصفة مع
المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان و
المؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى
فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين
فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان
فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر
والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط
الرابع ان لا يكون الاسم المذكر مذكرا مستويا فيه
اى فى هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث
مثل جريح وصبور فيقال رجل جريح وصبور
وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون
ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر
ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا
باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا مستويا
فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون
الاسم المذكر مذكرا ملتبسا بتاء التانيث
مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر
وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس
ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة
كما مر فى التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين

جمع

جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء
اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذها
لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها علما او صفة
وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء
تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ
ومنها ستون وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ
منها ارضون وامثاله ومن اراد تفصيل
ذلك فليراجع اليه المؤنث اى الجمع الصحيح
المؤنث ما لحق اى جمع لحقت اخره اى اخر
مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح
المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى لذلك
المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك
المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على
الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو
والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعه
ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض
لانه يقال فى جمع حائضة ايضا حائضات
فلو قيل فى جمع حائض ايضا حائضات لزم
الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة
اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع

هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار شرط
مثل طلحات وزينبات فى جمع زينب
وطلحة وفى الشرح الرضوان هذا الاطلاق
ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة
كنار وشمس ونحوها من الاسماء التى تانيثها
غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل
هو فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك
لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر
العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده
من حيث نفسه او اموره الداخلة فيه
كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير
بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة
به وايضا المتبادر من تغيير تغيير يكون لحصول
الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان
تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما
التغير المذكور فى تعريف الجمع مطلقا فهو اعم
من ان يكون من حيث ذات الواحد او من
حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما
الابهامية المفيدة للعموم فى قوله تغير ما سواء
كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس

واعتبار

7

وباعتبار كالفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق
على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على
وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون
على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اى
جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى
هذا القياس معنى البواقى وافعلة كارغفة جمع
رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام وذا الجمع الصحيح
مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفى
شرح الرضوان الظاهر انهما اى جمعى السلامة
لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان
لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان
والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة
الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع
وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع
وجود اقراء المصدر واسم الحدث بمعنى الحدث
معنى قائما بالغير سواء صدر عنه كالضرب والمشى
او لم يصدر كالطول والقصر الجارى على الفعل
والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق
الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل
جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القائدة

والعالمية ودلالة ووجا مالم يشتق الفعل منه
لا يكون مصدرا وان كان الاضربان مفعولا مطلقا
وهو اى المصدر من الثلاثى المجرد سماع اى
سماعى يتوقف عدده الى اثنين وثلثين كما بين
فى كسب التصريف وفى غيره اى غير الثلاثى
المجرد يعنى الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد
فيه قياس اى قياسى كما تقول كل ما ماضيه على
افعل مصدره على افعال وكل ما ماضيه على استفعل
مصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج
واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته
فى علم التصريف ويعمل المصدر بالقطع عمل فعله
المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبنى ضرب
زيد عمرا امس وحال كونه غيره اى غير ماضى
مستقبلا كان او حالا نحو اعجبنى اكرام عمرو خالدا
غدا والآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق
بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لا يشترط فيه
الزمان كاسمى الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا
مطلقا يعنى عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط
بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا
كان مفعولا مطلقا فيحكمه ولا يتقدم معموله

اى معمول

اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان
وشى مما فى حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبنى
عمرا ضرب زيد ولا يضمر اى معموله فيه ويكون الظرف
مفعول ما لم يسم فاعله لانه لا اضمر فيه لا اضمر فى المثنى
والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين
والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية
الفعل وجمعه راجعين فى الحقيقة الى الفاعل
وكذا فى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان لا فى
نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه
يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن
مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار
قيد استتاره على حدة ليخرج مثل ضربى زيدا حاصل
ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا
مضمرا نحو اعجبنى ضرب زيدا لان النسبة الى
فاعل غير ماخوذة فى مفهومه فلا يتوقف تصور
مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل
مع ان اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى
متشابهته للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا

دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر الى
المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا
له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص
الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب
واعماله اى اعمال المصدر متلبسا باللام
اى بلام التعريف قليل لانه عدم علقة مقربه
بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان
مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر
به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء
وبين المقدر به قيل لم يات في القران شيء من
المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول
صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب
الله الجهر بالسوء فان كان المصدر مفعولا
مطلقا صرفا من غير اعتبار ابدله من الفعل
فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون المصدر
اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى
سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا
زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان
اى المصدر المفعول مطلقا واقعا بدلا منه اى
الفعل وهو مما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له

وشكرا

وشكرا له وحمدا له فوجهان اى يجوز فيه وجهان
عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل
عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية فقوله
ووجهان وجهان وانما فصل بين قسمي
المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان
اياه بالجملة المعترضة لبيان بعض احكام عمل
المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر
واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين
على سواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم
اشتق من فعل اى حدث موضوع ذلك
الاسم لمن قام اى الفعل به اى لذات ما قاما
بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى
لان ما يعبر به امره يوكد بلفظ ما ولعله قصد
التغليب بمعنى الحدوث يعني بحدوث تجدده
له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال
المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل
فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة
المشبهة وغيرها وقوله لمن قام به يخرج
منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس
لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة

المشبهة لان وضعها على ان يدل على معنى
ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في
الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به
والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق
لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به
ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من
غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى
آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على
هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل
لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام
به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام
به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف
اكثر الشارحين واسندوا اخراج اسم التفضيل
الى قوله على الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة
المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن
قام به الفعل شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا
ان الاشتقاق يتضمن معنى الوضع كما علمت
فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به
بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة
على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد

ان يلتزم

ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم
الفاعل فيما حصره وجعل احكام صيغ المبالغة مثل
احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة الشريفية
ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش وآكل وكل
ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به
لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو
صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة
كحسن واحسن وضراب وصيغته اي صيغة الفاعل
من المجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره
ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه
على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة
موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان
حرف المضارعة مضمومة اولا ومع كسرها قبل الآخر
وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسرها في يتفعل
ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع
حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت
موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل
مقام مستغفر كان مثالا للكسر الغير الواقع في آخر
المضارع ايضا مذكورا فلا يكون لكل من قسمي

الميم مثال يكون لكل من تسمى الكسر ايضا مثال
ويعمل اى اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله
لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم
وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا
كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال
والمصدر والمفعول له والمفعول معه وساير الفضلات
كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال والاستقبال
اى يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اى
بشئ يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال
او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط
احدهما لان عمله بشبه المضارع فيلزم ان لا
يخالفه فى الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن
او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان
يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان
كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال او معناها
ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى
الماضى كانه موجود فى ذلك الزمان او يقدر
ذلك الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد
اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى على

المتصف به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف
او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه
مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء
الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء
زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية
ونحوها من الاستفهام او ما النافية ونحوها
من حروف النفى كلا وان لان الاستفهام والنفى
بالفعل اولى فازداد بهما شبهه الفعل نحو أقائم
زيد وما قائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم
الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدى للماضى
اى للزمان الماضى بالاستقلال او فى ضمن
الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة
اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اى
اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية
مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائى
فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته
لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضى او الاستقبال
او الحال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية
وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية
لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى

معمولها و تمسك الكسائى بقوله تعالى وَ
كلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مرّ الجواب
عنه فان كان له اى لاسم الفاعل معمول غير
ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر
اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد
معطى عمرو درهما امس فدرهما منصوب
باعطى المقدر فانه لما قيل معطى عمرو قيل
ما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما
فان دخلت اللام الموصولة على اسم
الفاعل استوى الجميع اى الازمنة فتقول
مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول
مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا
لانه فعل بالحقيقة ح عدل عن صيغة
الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال
اللام عليه وما وضع منه اى من اسم
الفاعل بتغير صيغة الى اخرى بحيث يخرج
عن حد اسم الفاعل للمبالغة فى الفعل المشتق
منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير
الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير
الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل فى العمل

واشتراط

واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون
صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل
واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة
ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله
اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو
زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا او مررت
بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس
وما فيه من المبالغة تاب مناب ما فات
من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم
الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع
منهما مصححا كان او مكسرا مثله اى مثل
اسم الفاعل اذا كان مفردا فى العمل وشروطه
لعدم تطرق الخلل الى صيغته المفردة من
حيث ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع
تقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون
عمرا الآن او غدا او الزيدان الضاربان
او الزيدون الضاربون او الزيدون الضاربون
عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون
اى نون المثنى والمجموع مع العمل فى معموله نصبه
على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه

فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا
مفعول له للحذف اى يجوز حذفها بوجود
هذين الشرطين القصد التخفيف لطول الصلة
بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة
على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى
لذائقوا العذاب بالنصب بحذفها ضعيف
لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما
لا اعتماد عليه اسم المفعول ما اشتق
من فعل اى حدث موضوعا لمن وقع عليه
اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه
فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب
واعتبار اقامة من مقام ما ما مر فى اسم
الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل
لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن
وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل
والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء
وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه
مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير
وكذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن
وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثى

المجرد

المجرد على زنة مفعول ومن غيره اى غير الثلاثى
المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة
الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره
اى شانه وحاله فى العمل اى عمل النصب والاشتراط
اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه
او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل اى مثل شانه
وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى
ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان
هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى
غلامه درهما الآن او غدا والمعطى غلامه
درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة
باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر
وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احترازا عن
الاسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن
اى لذات ما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى
الحدوث فاحترز عن نحو قائم وذاهب مما
اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث
فانه من اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم
اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق
كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد

نقله الى رحم بانصبها فلا يقال رحم الا من

رحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له كالكرم بمعنى

صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت

انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه

نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث

عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها

اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف مخالفة

لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذى

بوزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا يجى

صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب

السماع اى كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه

فالظرف منصوب على انه حال من المسكن فى

مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة

كائنة على قدر ما يسمع ونقص مخالفة لصيغة

اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة

اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم

الفاعل لكونها مشبهة به ويكون عملها لمشابهتها

اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل

فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها

بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيهما اما ما

اشتراط

اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على

الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها

ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى

جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم ويسمى

كل قسم مسئلة لانه يسال عن حكمه ويبحث

ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها

وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف

او متلبس باللام او مجرد عنهما اى عن اللام

والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من

ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول

الصفة المشبهة فى كل واحد من هذه الاقسام

الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور

اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية

عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة

التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة

من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى

فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه

معمول الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التمييز

اى جعل معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة

هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل

هو على التميز في الجميع لانهم يجوزون تعريف
المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول
في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى التفصيل
والجر في المفرد على الاضافة اي اضافة الصفة
اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في
ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين
الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على
التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه
بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة امثلة
من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام
باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا
وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه
امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن
وجه عطف على حسن الوجه هو ايضا بالوجوه
المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام
على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه
بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير
الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع
في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة
السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه

لصفة

لصفة ذات لام الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه
وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم
المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول و
جودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في
تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان
قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام
صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين
منهما ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك
الاقسام ممتنعان احدهما او الصفة باللام مضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير
واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه
لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة
المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه
بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة
او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل
الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما
معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون
الصفة باللام مضافة الى معمولها المجردة عن اللام
مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن
الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير

واستناده في الصفة لكنهم لم يجوزها لان اضافة
المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف
لكنها في الصورة يشبه عكس المعهود من الاضافة
واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة
عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير
الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين
يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون
يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح انهم
انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال
ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويتجاوز عن الاقتصار على
اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا تحري
لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء
عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح
نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة
وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام
الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة
المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير
واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة
وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول
والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن

الوجه

الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن
وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه
وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع
تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من
غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران
منها احدهما في الصفة والآخر في المعمول مثل
حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو
قسمان حسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة
وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن
الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه
برفعه فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا
ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل
ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده
وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها
فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها حينئذ
فاعلها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل
فهي اي تلك الصفة حينئذ كالفعل فكما ان الفعل لا
يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك
تلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه
والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل نصبت

او يجمع تثنيتها ضمير الموصوف ليكون فاعلها فتقول
انث الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند
حسنة وجه او حسنة وجها وتثنى اى الصفة
اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا
وجه وحسنا وجهان وتجمع ايضا الصفة اذا
كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوات
وجه وحسنون وجها واسماء الفاعل والمفعول
غير المتعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى
الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى الى
مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى الى
مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم
ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعدى
الى مفعول مثل الصفة المشبهة فى ذلك
اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيعملان
الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصب
انهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب
ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا
كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا
نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا
مثلا زيد ضارب اياه وزيد معطى اياه لم يعلم ان

اياه

اياه فى المثال الاول مفعول الضارب او فاعل
له نصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى
محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المعرف
تقول زيد حسن الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
اسم التفضيل ما اشتق اى اسم اشتق من
فعل اى حدث لموصوف قام به الفعل او وقع
عليه والتعميم لقصد شمول قسمى اسم التفضيل
اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة
على غيره فى اصل ذلك الفعل والباء فى قوله بزيادة
اما ظرف لغو للموصوف اى لذات متصفة بتلك
الزيادة او ظرف مستقر اى الموصوف متلبس بتلك
الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع
المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان
والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات
مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء وقوله بزيادة
على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغة
افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل
يدخل فيه خير وشر لكنهما فى الاصل اخير واشر
خففتا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان

على الاصل وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل
من حدث ثلاثى لا رباعى مجرد لا مزيد فيه
ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعى
والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه
متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على
ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس
فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى والثلاثى
المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة
يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثى مجردًا وبعض
حروف رباعى مجرد كلها اصول او يكون من
حروف المزيد اما من اصوله او من زوائده
او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه
فلا يتعين المعنى ليس بلون اى من ثلاثى
مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهرى لان منها
اشتق افعل لغيره اى لغير اسم التفضيل كاحمر واعور
فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس
ان المراد ذو حمرة وعور او ذو زيادة حمرة او العور
وهذا التعليل انما يتم اذا ثبت ان افعل الصفة
مقدم بنائه على افعل التفضيل وهو كذلك لان
ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع

على ما يدل

على ما يدل على زيادة على الاخرى فى الصفة والاولى
موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس
فان الافضل اسم اشتق من ثلاثى مجرد ليس
بلون ولا عيب وهو الفضل وان قصد غيره
اى غير الثلاثى المجرد بان يراد ان يدل على ان
لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اى الى غير
الثلاثى المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا
مثال للثلاثى المزيد فيه وبياضا مثال اللون
وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا بالظاهرى
لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على التقدير
اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق
بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه
فى نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان
المراد بالحمق ما يشهد من اثر البلادة فى الظاهر
كما حكى عن ابن هبنقة من تعليق خرزات
وعظام وصوف على عنقه وهو ذو لحية طويلة
فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسى ولا
اضل فتقلدها ذات ليلة اخوه بلادته فلما اصبح
قال يا اخى انت انا فمن انا فيه شائبة من
حمق ابن هبنقة فانه يقتضى جواز اشتقاق

احمق من حمق لا يكون بهذا لظهور قياسا
وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون
اناد جهل وبلادة ظاهرة على سبيل الشذوذ
ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضى عزا
حمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغى ان يقال
من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة
يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من
فلان واحمق وقياسه اى قياس الواقع
فى اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول
فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا الكثر
الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول
على خلاف القياس فى مواضع قليلة نحو اعذر
لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد
ملومية على هذا القياس اشغل واشهر واعرف
ويستعمل اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهى
استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال
الحقيقى فلا بد من واحد منها لانه وضعه
لتفضيل الشئ على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير
الذى هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة
ظاهر واما مع اللام فهو فى حكم المذكور ظاهرا

لانه يشار باللام الى معين بعين المفضل عليه
مذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل
من زيد قلت عمرو الافضل اى الشخص الذى
قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام
فى افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما
مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل
من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز
الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو
والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست
بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من
فيه ليست تفضيلية بل للبعض اى لست من
بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا
لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل
عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال فى مثل ان
المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شئ وان
من مع مجروره اى اكبر من كل شئ فاذا اضيف
اى اسم التفضيل فله معنيان واحدهما وهو
الاكثر ان يقصد به الزيادة اى احدها زيادة
موصوفه على من اضيف اليه اى على ما اضيف
اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه فى ضمن

بعضهم والّا يلزم تفضيل الشئ على نفسه وانما
كان هذا الاستعمال اكثر لانّ وضع افعل التفضيل
لشئ على غيره فالاولى ذكر المفضول ويشترط
اى فى استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه
بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ
وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لانّ
المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه
على مشاركيه فى هذا المفهوم العام مثل زيد
افضل الناس اى افضل من مشاركيه
فى هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف
احسن اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة
باضافتهم والثانى ان يقصد زيادة مطلقة
اى ثانى معنييه زيادة مقصودة مطلقة
غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده
ويضاف اسم التفضيل الى ما يضاف اليه
للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه
كما يضاف ساير الصفات نحو مصارع مصر و
حسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه
بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان
تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك

نبينا

نبينا صلى الله عليه وآله وسلم افضل قريش
اى افضل الناس من بين قريش وان
تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم
كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف
لا يدخل فى جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى
غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم مما سواه
وهو مختص ببغداد لانّه منشاه ومسكنه ويجوز
فى النوع الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف
وهو الذى يقصد به الزيادة على من اضيف
اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان كان
موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان
موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون
او هند او الهندان او الهندات افضل الناس
وهذا لانّ يشابه افعل من الذى ليس فيه
الّا الافراد والتذكير فى كون المفضل عليه
مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو
اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا
الناس الزيدون افضلوا وهند فضلى النساء
والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن

لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة
واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل
المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة
والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من
المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة
الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهي
امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم
ذكر المفضل عليه بعدها واسم التفضيل الذي
استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد
المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع و
التانيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط
باعتبار امتزاجه بمن التفضيل لكونها الفارقة
بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا
يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية
بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في
المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لانه
خفي اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما
بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان
مظهرا او مضمرا الا ان وجد بعده ما يوهم ذلك

فاعل

فاعل دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى
هو اعلم من ضل عن سبيله اي اعلم من كل
واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتميز
فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال
يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك
اليوم راكبا والتميز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل
ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية
لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل
وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه
في الزيادة ليعمل فيه عمله ولانه لما كان فيما هو
الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا
يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل
المشابهة ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة
اي وصفا سببيا هو في اللفظ للشيء معتمد عليه
بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو في
المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء
وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار
الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي
اعتبر والاعلى نفسه اي نفس ذلك المسبب
باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي

غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا
وبالثاني مفضلا عليه منفيا خبر معترض
لكان او حالا عن اسمه او صفة لمصدر محذوف
اى تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو النفي
الذى ثبت بسبب مشترك بين عين
الرجل وبين عين زيد مفضل بين عين
الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما
اشترط ان يكون في اللفظ نائبا النفي وفي
المعنى لسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه
ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب
حتى يتيسر عليه فيه كالصفة المشبهة لانحطاط
رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في
مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف
او لم يكن مثل زيد ضارب عمروا وانما اشترط
ان يكون ذلك السبب مشتركا مفضلا من
وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما
بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت
رجلا احسن كحل عينه من كحل زيد فانهما
مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ

مطلقا

مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد
بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا ينتقض على ما هو
الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب
الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل
اخراجه عن المعنى التفضيلي بين بالنفي كما ستجيء
فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل
منفيا او عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل و
يعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى
الفعل لانه اى احسن في هذا المثال بمعنى حسن
وكذا كل افعل في المراد الآخر بمعنى يفعل وهذه العبارة
يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد
النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم
التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة
فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على
كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل
مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون
دونه والمساواة بابا ها مقام المدح فرجع المعنى
الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون
حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي
بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل

تسلط النفي عليه مجرداً عن الزيادة عرفا لان
نفي الزيادة لا يلائم المدح فبقي اصل الحسن وتوجه
النفي الى حسنه رجل متلبسا الحسن زيد اما
بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه
دونه لا يناسب المقام فيرجع المعنى الى ما
رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين
زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى
لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد نفي المساواة
نفي الزيادة ايضا لان الزايد على شيء ما يساويه
مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساوي
مطلقا ولو في ضمن الزايد ايضا فيحصل من
جميع ذلك ان حسن كحل كل عين رجل دون
حسن كحل عين زيد وذلك كمال للمدح فان
قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي
يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي
ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل
ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور
قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل
عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد
ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية

ولم يبق

ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف
ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل
والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف
في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال
وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا
احسن بالخبرية والكحل بالابتداء فصلوا بين احسن
ومعموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه
اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول
قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ
كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو
اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه
وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه
عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء
العامل في المبتداء والخبر اذ العامل في الحقيقة
هو معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا
عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه
من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو
قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم
الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه
اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا

لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن
من الكحل في عليه هواى الكحل في عين زيد
لا يخلو عن ذلك وتعقيد ايضا مع انهما ليسا
من قبيل لعبارة المشهورة الواردة مثل
هذه المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة
الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على
وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان
اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر
فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر
منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب
الى ما انشده سيبويه واستشهد به في
اثبات هذه المسئلة وتطبيق بعض هذه
الصور عليه فقال وبك ان تقول ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل من عين
زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين
زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في
ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بـ
زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى
كل التقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا
التعبير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى

على صرف

على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون
من قبيل تفضيل الشئ على نفسه اذ بعد الكحل
حـ فان تقدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي
كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين
زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا
احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين
زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره
ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن
فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ
وجه ان للكحل في عين زيد حسن ليس في عين
غيره فانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها
نفصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى
ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا
كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر
محذوف اي قلت ما رايت كعين آه قولا يماثل
قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون منتهيا
بما هو منشا المماثلة وترك موصوف احسن في المثال
وان كانت المماثلة المكاملة في ذكره او في مقابلة
قول وادبا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان
الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت

مع ما يليه مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي
السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تأية واخوف
الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل
به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع
واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان
وهو مخصوص براكب الابل والتأية من اوى اوا
كالتحية من حيي او حي وهو المكث والتاني وساريا
من السرى وهو السير في الليل فقوله ارى اما من
رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول
واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم
عليه وعلى الثاني واديا مفعول الاول وكوادي
السباع مفعول الثاني وعلى التقديرين حين يظلم
ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في
ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا
والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا
وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتأية عني
عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية
اي اتيانا تأية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى
المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب
منهم بوادي السباع واخوف منه وما في وما

وقى مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول
وقى والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف
في كل وقت الا في وقت وقاية الله ساريا مفعول
مررت على وادي منسوب الى السباع لكثرتها فيها
والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط
به الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل من
توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي
اخوف من وادي السباع في وقت الا زمانه
الله سبحانه ركبا ساريا بالليل بعد عن
الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى
لقلت ولوادي واديا اقل به ركبا اتوه منه بوادي
السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا
ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع
ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة فلما
فصلت على وجه علم من دليل الانحصار حد كل
واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث
الاسم تعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث
الفعل سلك تلك الطريقة فصدرها تعريفه فقال
الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى
كائن في نفسه اي في نفس ما دل بمعنى الكلمة

والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه
من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير نفسه الى معنى
وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه وكونه
في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله با[لمفهومية]
لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير
الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة
معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر
وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما
ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي
هو آلة لملاحظة طرفيهما فلا يستقل بالمفهومية
فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما
وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان و
تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى
ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق
الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف
لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا
باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال
عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم
عن حد الفعل وبقولنا وضعا خرج به اسماء

الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر
او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة
عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها
به بحسب اصل الوضع ويصدق على المضارع
اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين
ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض
الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي
خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب
الماضي الى الحال او لتقليل او تحقيقه وشيء من
ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين
وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب
والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم
لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام
الامر والنهي عنه كلا النهي او لتعليق الشيء
بالفعل كالادوات الشرط وكل من هذه المعاني
لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث
عطف على دخول قد وانما خص به لحوق
تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل
ولا يلحق الاسماء لانه فاعل والصفات استغنت
عنها بما لحقها من التاء المحركة الدالة على تانيثها

وتانيث فاعلها فلاجرم اختص بالفعل الساكنة
عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها
بالاسم والحروف نحو تاء فعلت اراد نحو تاء فعلت
الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة
فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان
الضمير الفاعل لا يلحق الا عامله فاعل والفاعل
انما يكون للفعل وفروعه وحط فروعه عنه
يمنع اصلو على الضمير تحرزا عن لزوم تساوى
الفرع والاصل وصحة المبادرة بالمنع لان
المسكنة اخف واخصر فهو بالتعميم الصق واحرى
الماضي ما دل اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه
المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك
الحاضر الذى انت فيه قبلية ذاتية يكون بين
اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان
على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب
الزمان فلا يلزم ان يكون الزمان فى زمان ماد
على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك
يخرج ما عداه والمراد المصدر الفعل فلا ينتقض
منع الحد بنحو امس وبالدلالة ما هو بحسب
الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان

ضربت

٦

ضربت ضربت مبنى على الفتح خبر مبتداء محذوف
اى هو يعنى الماضي مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب
او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون
الذى هو الاصل فى المبنى فلمشابهة المضارع
فى وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب فى موضع
ضارب وشرطا وجزاء نحو ان ضربتنى ضربتك
فى موضع ان تضربنى اضربك واما الفتح فلكونه
اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك
فانه مبنى على السكون معه نحو ضربت الى ضربنا
كراهة اجتماع اربع متحركات على الولاء فيما هو كا
الكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما
قيد الضمير المرفوع المتحرك احترازا عن مثل ضربا
فانه ايضا مبنى على الفتح ومع غير الواو فانه
يضم معها لمجانسها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا
المضارع ما اى فعل اشبه الاسم باحد حروف
اتين اى حال كونه متلبسا باحد حروف اتين
فى اوائله يعنى الحروف التى جمعتها كلمة نأيت
وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اى وقوع
ذلك الفعل مشتركا بين زمانى الحال والاستقبال
على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى

المفردة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على
وقوعه اى وتلك المشابهة انما يكون لوقوع
الفعل مشتركا وتخصيصه بواحد من زمانى الحال
والاستقبال بمعنى الاستقبال بالسين فانه
للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال
البعيد كما مر كما ان الاسم يختص بواحد معانيه بواسطة
القراين وانما عرف المضارع لمشابهة الاسم لانه
لم يسم مضارعا الا بهذا اذ معنى المضارعة فى
اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا
الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان
رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم
مفردا مذكرا كان او مونثا مثل اضرب والنون
له اى للمتكلم اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك
الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان
من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان
او مثنى ومجموعا مذكرا او مونثا وللمونث الواحد
والمثنى غيبة اى حال كون المونث والمثنى
غائبات او ذى غيبة والياء للغائب وغيرها
اى غير القسمين المذكورين وهما واحد المونث
الغائب ومثناه فقوله غيرها بالجر على البدلية

من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه
خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو فى قوة النكرة
الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى الموافقة
السابق وحروف المضارعة المضمومة فى الرباعى
اى يدحرج والمعطوف فيما سواه اى فيما سوى ما
فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كدحرج اولا كاكرم
ماضيه على اربعة احرف مثل يدحرج ويستخرج و
نحوها ولا يعرب من الفعل غيره اى غير المضارع
لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام فى قوة
قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا
لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا
نون جمع مونث لانه اذا اتصل به احدها يكون
مبنيا لان النون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة
جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله فى
وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى
حقيقة ولان جمع المونث فى المضارع يقتضى ان
يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المونث
فى الماضى فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب
يشارك الاسم فيهما وجزم مختص به كالجر بالاسم
فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرف الاخر منه
علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية

مذكرا كان او مونثا مثل يضربان وتضربان والجمع
المذكر مثل يضربون وتضربون والمونث مثل يضربن
وتضربن والمخاطب المونث مثل تضربين فهذه اربع
صيغ يضرب فى الواحد الغائب المذكر وتضرب
فى موضعين فى الواحد الغائب المونث والواحد
المخاطب المذكر واضرب فى المتكلم الواحد ونضرب
فى المتكلم مع الغير بالضمة فى حال الرفع والفتحة فى
حال النصب لفظا اى حال كون الضمة والفتحة
لفظيين والسكون فى حال الجزم مثل هو يضرب
ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به اى
الضمير البارز المرفوع وذلك فى خمس مواضع بالنون
التى هى قائم مقام الحركة حالة الرفع وحذفها اى
بحذف النون حالتى الجزم والنصب فان النصب
تابع الجزم كما ان فى الاسماء تابع للجر مثل يضربان
وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا
ولن يضربا الى آخرها فى والمضارع المعتل الاخر بالواو
والياء بالضمة تقديرا حال الرفع لان الضمة على الواو
والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمى والفتحة لفظا فى
حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمى
والحذف اى بحذف الواو والياء فى حال الجزم

لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب
لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الاخر بالالف
بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة
تقول يرضى ولن يرضى والحذف اى حذف الالف
فى حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا
تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان
العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته
وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل
فيه وقوعه موقع الاسم كما فى زيد يضرب اى
ضارب او مررت برجل يضرب او رايت رجلا
يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا
يكون كالاسم فاعطى اسبق الاعراب الاسم
واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين
واورد عليه انه يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع
الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم
وسوف يقوم وفى خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو
يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذى يضرب
ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذى
ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم
عليه وكذا قائم الزيدان ويكفيا ض وقوعه موقع

الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الامر
مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع
السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين
صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين
وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما
عدل عن الاصل لما يجي في باب افعال المقاربة
انشاء الله تعالى وينصب المضارع بان ملفوظة
ولن قال الفراء اصله لا ابدال الالف نونا وقال
الخليل اصله لا ان اقتصر كا بش في اى شئ وقال
سيبويه انه حرف براسه واذن قيل اصله اذا ان
خففت وقيل اصله اذ الظرفية نون عوضا عن
المضاف اليه وكي وبان المقدرة بعد حتى الجارة
نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها
وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان
المنفي نحو وما كان الله ليعذبهم لان هذه اللام
جار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله بمعنى
مقدر وان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني
فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب
اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان
الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء

وقد

وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا
ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من
ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك
ليكن زيادة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك
وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب
اللبن معه فان التي ينتصب به المضارع مثل
اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل
ان تصوموا مثال النصب بحذف النون و
كلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن
هي ان المخففة من ان المثقلة لان المحققة للتحقيق
يناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء
والطمع فلا يناسبه وليست اى ان الواقعة بعد
العلم هذه اى ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم
وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن فيها
الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة
الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار
عدم التيقن يلايم ان المصدرية فيصح وقوع
كليهما فيجري في ان التي بعدها الوجهان ولن
مثل لن ابرح ومعناها اى معنى لن نفي المستقبل
نفيا مؤكدا لا مؤبدا او الا يلزم ان يكون في قوله لن

ابرح الارض حتى يأذن لي ابي نافية لان
لن يقتضي التأبيد وحتى يأذن في الانتهاء واذن
التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها
فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب
لانها لضعفها لا يقدر ان يعمل فيما اعتمد على ما
قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف
على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم
يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل
المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء
وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فان فقد الشرطين
نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك
اذن اظنك كاذبا او كليهما كقولك لمن
يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع
مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة
مثل مثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن
مبتداء وقوله اذا لم يعتمد ظرف لانتصاب
المحذوف منهما كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن
تدخل الجنة خبر المبتداء وتمثيل اذن بهذا المثال
على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان

انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار
اليهما فيما بين المبتداء والخبر واذا وقعت اي
اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب
بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال
المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف
وان ضعف وكي التي ينصب المضارع مثل
اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي
سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول
الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينصب بها
المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع
مستقبلا بالنظر الى ما قبله وان كان بالنظر الى
زمان التكلم ماضيا او حاليا او مستقبلا بمعنى
كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى
لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة
مثال لحتى بمعنى كي والاستقبال المضارع بالنظر
الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت
سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي
او الى والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله
واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون
ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب

الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها
تحقيقا فان اردت بالفعل الذى دخله حتى
الحال بمعنى زمان الحال تحقيقا اى بطريق
التحقيق بان يكون هو زمان التكلم بعينه ويجئ
مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية كما تقول كنت
سرت اسبوعا حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع
دیروز
حكاية الحال الماضية كانك كنت فى زمان
الدخول حسبت هذه العبارة وتحكيها فى
میباشی
زمان التكلم على ما كنت هيئة كان ما بعد حتى
فى هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان
عليه وحكيته فى زمان الحكاية ايضا يكون
مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها علم
الاستقبال كانت اى حتى عند هذه الارادة
حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها
حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستأنف لا ان
يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره ليكون
حتى داخلة على اسم كما توهمه بعضهم فيرفع اى
ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم بحسب
السببية اى كون ما قبلها سببا لما بعدها
ليحصل الاتصال المعنوى وان فات الاتصال

اللفظى

7

اللفظى مثل مرضت فلان حتى لا يرجونه لان مثال
لما اريد الحال تحقيقا فانه تصريح بنفى الرجاء فى
زمان التكلم وحتى ثم اى وحتى اجل هذين الامرين
اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب
سببية ما قبلها لما امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع   بعدها
اى رفع ما بعد حتى فى قولك كان سيرى حتى
ادخلها فى وقت حصول كان الناقصة فى هذا
القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها
لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها
فبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع
نظرا الى الامر الثانى فى قولك اسرت حتى تدخلها
لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستأنفا منقطعا عما
ما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود
حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب
مع الشك فى وقوع السبب وهو محال وجاز فى
وقت حصول كان التامة كان سيرى حتى ادخلها
لان معناه ثبت سيرى فانا ادخل الآن ولا
فساد فيه وجاز ايهم صار حتى يدخلها بالرفع لان
السير فى هذا المقام محقق والشك انما هو فى
تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق

الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على
جاز في الناقصة لا على كان لنا دسيري حتى ادخلها لعدم
صلاحية تقييده بقوله في الناقصة كالمعطوف عليه
وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى
ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب
في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله اي ثم
سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي
التي ينصب بها المضارع بعدها بتقدير ان مثل
اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها
جارة ولام الجحود التي ينصب بها المضارع هي لام
تاكيد تقع بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله
ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة
ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل
بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل
على حذف مضاف من الاسم اي ما كان صفة
الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم
او بتاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم
والفاء التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان تقدير
ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين
احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان

العدول

العدول من الرفع الى النصب للتنصيص على السببية
حيث يدل بتغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد
السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان
يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة لتقيد
الكلام بتقديم الانشاء او ما في معناه من النفي
المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة
على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اي
ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي لا تشتمني
فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني
ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز
ولا تواخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم
ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني
او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان
فتحديث منها ويندرج فيه التخصيص نحو لولا
انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه
نفي الفعل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي
مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق
مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي
ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع
بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل

فتصيب خيرا اي لا يكن منك زورة فاصابة
خير امني ففي جملة هذه المواضع معنى السببية
مقصودة والفاء تدل عليها فما بعد الفاء في
تاويل المصدر معطوف على المصدر آخر منهم
من ما قبل الفاء واما نحو سأترك منزلي لبني تميم
والحق بالحجاز فاستريحا فبدون تقدم احد الاشياء
الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب
بعدها المضارع فبتقدير ان بعدها مشروط بشرطين
احدها الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها
والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها
اي ما قبل الواو مثل ذلك اي ما يماثل الواقع
قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة
وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو
كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة
والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن
اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن
وعلى هذا القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها
بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اي
بشرط ان تكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان
المقدرة بعدها الا ان اي ايضا داخل فيهما

وان

والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك
او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي او الا ان
يعطني حقي فسيبويه يقدرها بالا تقدير مضاف
اي لالزمنك الا وقت ان يعطني حقي وغيره يقدرها
بالى بتاويل مصدر مجرور بالى التي بمعنى الى اي لالزمنك
الى اعطائك حقي والعاطفة اي الحروف العاطفة
مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة
او لا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر
من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اي ينتصب
المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه
اسما صريحا نحو اعجبني ضرب زيد وتشتم او فتشتم
او ثم تشتم ثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير
ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة
فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف
على الاول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله
حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط
معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله
وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان
ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على
التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا

يلزم ان يذكر فى التفصيل ما لم يكن فى الاجمال وان
خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس فى الواقع
مخصوصا به كما سبق من جريانه فى غيرها ايضا ويرد
عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة
فى الاجمال ومرة فى التفصيل كسائر ما ذكرنا ويجوز
اظهار ان مع لام كى نحو جئتك لان تكرمنى ومع
ما الحقت بها من اللام الزائدة نحو اردت لان
تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبنى قيامك
وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح
نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه
اردت لضربك فجاز ان يظهر بعدها ما يقلب الفعل
الى الاسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود
فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا
حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كى وهى بهذا
المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التى بمعنى
الى لان المعنى الاول اغلب فى التى يليها المضارع
واما الواو والفاء والا او فلانها لما اقتضت نصب
ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية
والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب
بعدها ويجب اى اظهار ان مع لا الداخلة على

المضارع المنصوب بها فى صورة دخول اللام
بمعنى كى عليها اى على ان لاستكراه اللامين المتوالين
لام كى ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان
الناصبة تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا من
غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من
ان تراه او مع عمل مع الشذوذ الاباء يهذا اللائمى
احضر الوغى فى رواية النصب ولكن ليس قياسا
كما فى تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اى
المضارع لم ولما ولام الامر ولا المستعملة فى معنى النهى
احترازا عما استعمل فى معنى النفى وهذه الكلمات
يجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة اى ويجزم المضارع كلم
المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء التى بعضها من
الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ
الكلم والمجزوم بها فعلان وهى اى كلم المجازاة ان
ومهما واذ ما وحيثما واذ وحيث تجزمان المضارع
مع ما واما بدونها فلا واين ومتى ومما تجزمان
المضارع مطلقا سواء كانا مع ما اولا وما ومن واى
وانى واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم
يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان
معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما كيفما تقرأ اقرأ

وان اشهد اللذات هل
انت مخلدى

كان معناه على اى حال وكيفية تقرء انت انا ايضا
اقرء عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين
فى جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان
كلمات الشرط انما يجزم لتضمنها معنى اِنْ التى
هى موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع
به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اى ويجزم
المضارع بان مقدرة ويجئ بيانه ان شاء الله تعالى
ثم تقلب المضارع ماضيا وتفيد اى نفى المضارع
ولا يبعد ان يجعل الضمير الى ما هو اقرب اعنى ماضيا
ولما مثلها اى مثل لم فى هذا القلب والنفى ويختص
اى لما للاستغراق اى استغراق ازمنة الماضى من
وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان
ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار
انتفاء الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان
ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم
بها وجواز حذف الفعل اى يختص ايضا لما بجواز
حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت
المدينة ولما اى لما ادخلها ويختص ايضا بعدم
دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب
ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب

وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل والمعمول
ويختص ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع اى
ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب
الامير لما يركب وقد يستعمل فى غير المتوقع ايضا نحو
ندم فلان ولما ينفعه الندم ولام الامر هى اللام المطلوب
بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله
وهى مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء
وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم
ليقضوا ولا النهى وهى لا المطلوب بها الترك
اى ترك الفعل وفى بعض النسخ ولا النهى ضدها
اى لا النهى التى هى ضد لام الامر وهى التى يطلب
بها ترك الفعل وهو تدخل على جميع انواع المضارع
المبنى للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم
المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية
الفعل الاول وسببية الفعل الثانى اى لجعل الفعل
الاول سببا والثانى مسببا وفى شرح اللمع وكلم
المجازات ما تدخل على الشيئين ليجعل الاول سببا
للثانى ولا شك ان كلم المجازاة لا يجعل الشئ سببا
لشئ فالمراد بجعلها الشئ سببا بها ان المتكلم اعتبر
سببية شئ لشئ بل ملزومية شئ لشئ وجعل

كالمجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول
سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان
يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في
صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك
ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام
والاكرام مسببا حقيقيا لا ذهنا ولا خارجا لكن
المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق
يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة
عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان اى هذان
الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما
جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على
الفعل فان كانا اى الشرط والجزاء مضارعين نحو ان
تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني
فقط زرتك فالجزم واجب في المضارع لوجود الجازم
وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان
الثاني مضارعا فالوجهان اى فيه الوجهان الجزم
لتعلقه بالجازم وهو ادات الشرط والرفع لضعف
التعلق لحيلولة الماضي والفعل الغير المعمول نحو ان
اتاني زيد آته او اتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير
قد لفظا تفصيلا للماضي نحو ان خرجت خرجت

اومعنى

او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون متصلا
لقد اى لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تع
ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنى مقدرا
كقوله تعالى وان كان قميصه قد من قبل فصدقت
اى فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف
الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه
عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني
لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق
الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك
ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب
دخول الفاء فيه وان كان اى الجزاء مضارعا مثبتا
او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج
فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب
فيه الفاء ولعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان
للاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في
تغير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء وتركها لا
اثرت في تغير المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال
فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن
قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين
ومن عاد فينتقم الله منه والا اى وان لم يكن

الجزاء الماضي او المضارع المؤكود بت والفاء لازمة
فيه لان الجزاء ح اما ماض لفظا كما تقول ان
اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول
ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس تقديره فقد اكرمتك
اليوم وعلى كل تقدير لا تاثير بحرف الشرط في الماضي
فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امرا ونهي
او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن
او غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع
لا تاثير بحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجي
اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت
جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى
الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر تنبيها
معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط
اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا
الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية
فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي
تجزم بها المضارع حال كونها مقدرة وانما كانت
مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان
تزرني اكرمك والنهي لا تفعل الشر يكن خيرا

لك

لك ان لم تفعله تكن خيرا لك والاستفهام نحو
هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم
ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان
المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل
تصيب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان
المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا
لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي
سببية ما تقدم له فح يقدر ان مع مضارع يوخذ مما
تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء
مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه
الاشياء الخمسة لانها تدل على الطلب والطلب
غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون
ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا
كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد
سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان
مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها
جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب
باسلم هو الاسلام وهو المطلوب فايدته دخول الجنة
فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر
ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة.

جزاؤه فيقول ان تسلم تدخل الجنة ونحو
لا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر تدخل الجنة
لان النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت
ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا
للكسائى فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه
عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا
تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم
امتناعه عند الكسائى فلانه يقول معناه
بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف
فى هذه المواضع قرينة الشرط المثبت
والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية
واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان
يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله
تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى فيمن
قرء مرفوعا اى وليا وارثا او بالحال كذلك
كقوله تعالى ونذرهم فى طغيانهم يعمهون اى
عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال
رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرء يجرى
بمقدار الامر هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها
مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم

يطلقون

يطلقون امثلة الماضى او امثلة المضارع ويريدون
صيغهما او فى بعض الشروح انما قال مثال الامر
لان الامر كما اشتهر فى هذا النوع من الافعال
اشتهر فى المعنى المصدرى ايض فاراد النص
على المقصود وهو فى اصطلاح النحويين والاصوليين
مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المص فى شرحه
صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غايبا كان
او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل
احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل
عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز
عن الغايب والمتكلم بحذف حرف المضارعة
احتراز عن مثل قوله تم فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ
على صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم آخره
اى آخر الامر فى الحقيقة عند البصريين الوقف
والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضى اعرابه وهو
حرف المضارعة لان مشابهة للاسم المقتضية للاعراب
انما هى بسببه وفى الصورة حكم المجزوم اى مثل
حكم المضارع المجزوم فى اسكان الصحيح وسقوط
نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابهه مما فيه
اللام من المجزوم معنى اعطى حكمه تقول اضرب

أضربا اضربوا واخشى واغزوا ادم كما تقول لم تضرب
لم تضربا لم تضربوا ولم يخش ولم تغز ولم ترم وذهب
الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان
كان بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه
متحرك اسكن آخره وجعل باقى امرا نحو دفى تعد
عد وفى تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم
لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس
المضارعة رباعى والمراد بالرباعى ههنا ما يكون
ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب
الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقى بعد
حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق
بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان
بعده اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع
المتكلم المعلوم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج عن
الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر فانك اذا قيل فى اقتل
واقتل بفتح التاء لالتبس بالواحد المتكلم المجهول
او بالماضى المجهول من الرباعى اذا قيل اقتل
بكسر التاء ومكسورة فيما سواه اى سوى ساكن
بعده ضمة سواء كانت بعده كسرة او فتحة فانه

بالمضارع المعلوم

لو ضم فى مثل اضرب التبس بالماضى المجهول

من الاضراب

من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو
ضم فى اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح
لالتبس بالماضى الرباعى نحو اقتل مثال لما يكون
بعد الساكن حرف المضارعة ضمة اضرب مثال
لما يكون بعده حرف المضارعة كسرة واعلم مثال لما
يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اى
فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل دون ت لا ادغاع
موجب حذفها وهو اجتماع همزتين فى المتكلم الواحد
لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم

بحث ما لم يسم فاعله

فاعله اى فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله واضافة
الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف
اى فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول
الفعل الذى لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه
بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه
ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق
فان كان الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة
المفعول مقامه ماضيا ضمت صيغته دفعا للبس
بان ضم اوله وكسر ما قبل اخره مثل ضرب ودحرج
واعلم وا ختبر هذا النوع من التغيير لان معناه
غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد فى الادان

الخروج الضمة الى الكسرة ودونه نقل ما يخرج من
الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المبنى
ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا
ضرورة في اعتياده بعد حصول المقصود باخف
منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واستخـ
واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك
الباب ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتجاهل و
تدحرج لئلا يلتبس بصيغة المضارع علمت وجاهلت
ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم
الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون عينه
فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوي وردي من
اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع
اعلالين في يروي ويطوي قيل الاصوب
ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد
عليه مثل عود وصيد واعلم ان معتل العين
بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للفاعل منه
كما ذكر وتبعيته ذكر معتل العين وفي المبني للمفعول
عن المضارع وان لم يكن فيه ما ذكرنا الا نحو
فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من
العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار

قول

قول وبيع فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما
قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو
قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان
تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة
بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها
هذا مراد النحاة والقراء هنا بالاشمام في هذا الموضع
وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف
اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا
وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم
هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا
الجمع ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام
الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف
وجاء الواو ايضا على ضعيف فقيل قول وبوع بالاسكان
بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها
ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من معتل
العين من ثلاثي المجرد باب الماضي المجهول
معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو
اختير وانقيد في اللغات الثلث فيه اذ نير
ويقال فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون اجيب
واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع السكون ما قبل

حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما اي ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج فتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول تقلب العين فيه الفا ان كانت واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستجار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي

بحث متعدى وغيره

وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به و يتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي

كضرب

كضرب فان فهمه موقوف على فهم متعلق المضروب لكن لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية و هيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه التعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او تضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى المفعولين فلما دخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية

الى ثلاثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة استعمالها
على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة
مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في
جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا ولا استغناء
عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث
من مفعولها كمفعولي باب اعلمت في وجوب
ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا افعال القلوب
وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا
بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى
الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت
وحسبت وخلت وهذه الثلاثة للظن وزعمت
وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت
ووجدت وهذه الثلاثة للعلم تدخل اي هذه الافعال
على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من
حيث الاخبار بها ناشئة عنه اي من الظن
والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت
لبيان اي ما نشأت من هذه الجملة عنه حين
تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو
العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت
لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن

وكذلك

هذه مباحث الافعال المسماة بافعال القلوب

وكذلك بواقي الافعال تنصب اي هذه الافعال
الجزئين اي جزء الجملة الاسمية المسند والمسند اليه
على انهما مفعول لها ومن خصائصها هي جمع خصيصة
وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن
خصائص هذه الافعال القلوب انه اذا ذكر احدها
يجب ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب
ذلك مع كونهما في الاصل مبتدا وخبرا وحذف
المبتدا والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم
واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة
فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة
الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة
اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم
على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت
بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم
فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف
الثاني فكما في قول الشاعر: لا تخلنا على غراتك انا:
طالما قد وشى بنا الاعداء: اي لا تخلنا جازعين
فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف
باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما

مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر
المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المُعطى
وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو
اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين
بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا يحذفهما
نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة
اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم
وظن واَمّا مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما
نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعة صادقًا
ومنها اي من خصايص افعال القلوب
جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت
بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائمٌ او تاخرت
عنهما نحو زيد قائمٌ علمت وانما يجوز الالغاء
على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين
لان يكونا مبتداء وخبرا او مفعولين لهما كلاما
تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتداء وخبرا
مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر وقد نقل
الالغاء وعند التقدم ايض نحو ظننت زيد قائم.
لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال
على تقدير الغائها في معنى الظرف بمعنى زيد

قائم

قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة
الى جواز اعمالها ايض على تقدير التوسط والتاخر
وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير
التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغا
اولى على تقدير التاخر وقد يتبع الالغاء فيها اذا
توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب
واحسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست
بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان
زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو
سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف
والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب عمرو
ولاشك ان الغاءها في هذه الصور واجب
فلهذا قيد جوازه المنبئ عن جواز الاعمال ايض بقوله
اذا توسطت يعني بين مفعوليهما او تاخرت
يعني عنهما وانما خص هذه الالغاء والخاصية
بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصايصها لشيوعه
وكثرة وقوعه ومنها اي من خصايص افعال
القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال
عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى
الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة

كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام
نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل
على معمولها وقبل اللام اى لام الابتداء الداخلة
على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال
للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة
فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت
لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان
هذه الثلثة يقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت
بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب
تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار
احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي
الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث
المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ
من قولهم امراة معلقة اى مفقودة الزوج تكون
كالشئ المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج
لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزويج فالفعل
المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا
لان المعنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد وعلمت
قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين
ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزئها على ثمنه

الجملة

7

الجملة التعليق نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا و
الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما
ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب
والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى
والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها
اى ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز
ان يكون فاعلها اى فاعل افعال القلوب
ومفعولها ضميرين متصلين لشئ واحد وانما
قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا
لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون اخر نحو
اياك ظلمت نحو علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا
ولا يجوز ذلك في ساير الافعال فلا يقال ضربتني
وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي
وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا و
المفعول به متاثرا والاصل المؤثران يغاير المتاثر
فان اتحدا معنا كره اتفاقهما لفظا فقصد مع
اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن
ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل
والمفعول فيه ليسا متغايرين بقدر الامكان
لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا

منفصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها
الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة
المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه
متغايرين بقيود الامكان واما افعال القلوب فان
المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة
بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا
في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال
القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني
فحملا عليه حملا للنقيض على النقيض وكذلك اجري
راى البصرية والحلمية على راى القلبية فجوز فيهما
ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين
لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح
دريئة من عن يميني تارة وامامي و
كقوله ثم اراني اعصر خمرا ولبعضها اي
لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت
وزعمت معنى آخر قريب من معانيها الاول
وهي اما العلم والظن بحيث يمكن ان يتوهم
انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما
قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض
لان لكل واحد معنى آخر فان ظننت جاء بمعنى

صرت

صرت ذا ظن وحسبت بمعنى صرت ذا حسب
وزعمت بمعنى كفلت تتعدى به اي بذلك
المعنى الاخر الى مفعول واحد لا اثنين ظننت
بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة ظننت
زيدا بمعنى انه اتهمته اي اخذته مكانا للوهم والوهم
نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب
بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت بقول علمت
زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من
غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت
قريب من معنى علمت بالمجانسة ومنه قوله تعالى
فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت بقول وجدت
الضالة بمعنى اصبتها وعلمتها بالمجانسة ولما كان مراده
ان لها معاني اخر قريب من معنى العلم والظن
لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولو
جدت جدة ووجدت موجدة ووجدا اي استغنيت
وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن

هذه افعال الناقص

الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم
بمرفوعها كالافعال غير الناقصة ما وضع اي
افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي العمدة
فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل

على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن
عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له
لان ذلك التغير نسبة بين الفاعل والصفة فكل
من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال
التامة لانها موضوعة بصفة لتقرير الفاعل عليها
فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا
لتقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع
له فى الافعال الناقصة لا التامة لاشتمالها على معان زايدة
وعلى ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال والدوام
والاستمرار فى بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات
ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل
على صفة وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا
كل فعل منها فلا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له
بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه
فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام
فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك
ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير
المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان
الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب
كما عرفت فخرجت عن حدها فلا يحتاج الى ذكر ان

هو الحد

هو الحد لا يحتاج الى قيد زايد لاخراج الافعال التامة
اصلا وهى اى الافعال الناقصة كان وصار واصبح
وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح
وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء وما
برح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان
وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من
الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة
وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة
كاتتوليتم التسعة بهذا عشرة اى يصير العشرة تامة
وكل زيد عالما اى صار زيد عالما وكاملا وقد جاء جاءها
فى قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة خبرها اسمها
وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت
بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الفائدة ونحوها اى
لم يكن هذه وعلى تقدير ما يحتاج اليه او استفهامية
والضمير فيما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار
خبرها كما فى من كانت امك ومعناه اية حاجة
صارت حاجتك وجاء ايضا قعدت ناقصة فى قولهم
ارهفت شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة كانها
حربة اى رمح قصير قال الاندلسى لا يتجاوز بهما ما جاء فيه
من الموضع الذى استعملها العرب فيه خلافا للفراء

وتدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية
المركبة من المبتداء والخبر لاعطاء الخبر اى لاجل
اعطائها الخبر حكم معناها اى معنى هذه الافعال
يعنى اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار
للانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر
منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعنى زيد غنى
اوفاد معناه الذى هو الانتقال اعطى الخبر الذى هو
غنى اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه
نترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب
الجزء الثانى لتشبيهه بالمفعول به فى توقف الفعل عليه
مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كاينة لثبوت
خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كاينا فى الزمان الماضى
دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق
نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر
وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان
يكون ناقصة كاينة بمعنى صار فهو من قبيل عطف
احد القسمين على الاخر لا على ما هو قسم منه كقول
الشاعر بتيهاء قفر والمطى كانها : قطا الحزن قد كانت
فراخا بيوضها اى صارت فراخا بيوضها فان
بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا وقد يكون
فيها

فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله
لثبوت اى كان يكون ناقصة يكون فيها ضمير
الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا لها
مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس
صنفان شامت وآخر مثن بالذى كنت اصنع
ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اى كان
يكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب
بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكاينة والمقدر كان
كقوله تعالى كن فيكون ويكون زايدة وهى التى وجودها
وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلى كقوله تعالى كيف نكلم
من كان فى المهد صبيا اى كيف نكلم من هو فى
المهد حال كونه صبيا فكان زايدة لتحسين اللفظ
اذ ليس المعنى على الماضى وانما ذكر هذين القسمين
مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها
وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار
زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار
الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان
الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى
نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بها
مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد فان اتقدم

من بلدم

نار تستعير او قال الشاعر ان العداوة تستحيل
مودة ۞ وقال تبايت من نعي تجول الوساد واصبح
وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها
المدلول عليها عوادها لا بمصدرها مثل اصبح زيد
قايما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال
الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام
زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالات
الاخريات وتكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او
اضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار في
الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة وتكون
تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح
زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران
مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سايرا
فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت
بات زيد ساهرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع
ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا
اى صار وقد يجى على هذان الفعلان تامتين
ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا
لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة
جعل في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين

وفصلهما

وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة وآض
وعاد وغدا وراح فهذه الافعال ناقصة اذا
كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض
او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى في
وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو
ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال
الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها
في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من
الملحقات ولهذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال
صاحب اللباب والحقت بها آض وعاد وغدا
وراح فاسقطها عن البين في التفصيل اشارة
الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات
وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه
تامة وما برح بمعناه من برح اى زال ومنه
البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما
انفك اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر
تلك الافعال لفاعلها قبل سمي اسمها فاعلا
تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات
كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات
مذ قبله اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت

يمكن ان تقبله عادة بمعنى ما زال زيد اميرا استمرارًا
مادته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة
واما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني
هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها ادوات
كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت
واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها
اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت
النفي بدخول اداته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا
كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه
لو لم تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم
للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اى
تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت
تلك المدة ظرف الزمان له وذلك لان لفظة ما
مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير
الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا
بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا
اشار بقوله ومن ثم اى من اجل انه لتوقيت امر
بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام
مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف
فضلة غير مستقلة بالافادة مثل اجلس ما دام زيد

جالسا

جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام
لم تنفع ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام
لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف
النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة
فلا حاجة الى وجود كلام ورائها وليس لنفي مضمون
الجملة حالا اى في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى
الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون
الجملة مطلقا ولذلك يقيد تارة بزمان الحال كما تقول
ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق
الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه
ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة
كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب
على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي
الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه ينبغي ان يقيد
بقولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم
كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوي
صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب
العدم فقط ينبغي ان يقيد بقولنا اذا لم يمنع مانع
من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور

وهي اى الافعال الناقصة في تقديمها اى تقديم اخبارها
عليها اى على تلك الافعال الناقصة واقعة على ثلثة اقسام
قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى
راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم
المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز
تقديم اخبارها عليها وهو اى هذا القسم ما في اوله
كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية
فلا متناع تقديم ما في خبر النفي عليه لانه يقتضي الصدر
اما اذا كانت مصدرية فلا متناع تقديم معمول المصدر
على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن
كيسان بان يكون هذا الخلاف راجعا ظاهرا من جانبه
لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة تقديم
فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه في غير دام
لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه
النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم
تقديم ما في خبر النفي بحسب المعنى وقسم مختلف
فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم
مع بعض فان الافتعال هاهنا بمعنى التفاعل المقتضي
لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو اى
القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون

وابن

7

وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة للنفي
اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه
والسيرافي والفارسي على انه فعل وجواز تقديم معمول
الفعل عليه تابع وبين الطائفتين في حكم هذا القسم
معارضة ومجادلة وبهذا الوقع ما قيل كان بحث
الواجب على المص ان يجعل ما في اوله ما النافية من
القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف بينهما من ابن
كيسان وافعال المقاربة ما وضع اى فعل وضع لدنو
الخبر اى للدلالة على قرب حصول للفاعل رجاء منصوب
على المصدرية بتقدير المضاف اى دنو رجاء بان يكون
ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر
له لا الخبرية نفسى في قولك عسى زيد ان يخرج تدل
على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجوا
ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر
وقرب ثبوته للفاعل حصولا اى دنو حصول بان
يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على
حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب
حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل
اخذا فيه اى دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون

على انه يجوز تقديم

افعال المقاربة

ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل
في الخبر بالتصدي لما يقتضي اليه فطفق في قولك
طفقت زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد
بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يقتضي اليه فالاول
اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى
طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق
في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق
الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجي منه يجرد
وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف
في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات
في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف
فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج
وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر
بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع
وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان
يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج
وح تقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى
حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد
ذا الخروج لوجوب صدق الخروج على الاسم وعلى
هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه

بالمنقول

7

بالمنقول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير
المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب
زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع
مع ان وان لم يبق على المنقولية في صورة الانشاء
فهو مشبه بالمنقول الذي كان في صورة الخبر
فانتصب لشبهه المفعول وعسى وعلى هذا تامة وقال
الكوفيون ان يفعل مع في محل الرفع بدلا مما قبله بدل
الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء
ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال
الشيخ الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب وتقول
على الاستعمال الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع
فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول
فاستغني عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب
والمنسوب اليه كما استغني في علمت ان زيدا قائم
عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال
ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته
مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد
فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا
بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان
يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان

فيجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج
في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان
يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثاني كان
اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان
يخرج زيد فهو على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد
يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول
تشبيها لها بكاد كما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه
ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقوله
عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه
فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف
ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك
عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني
اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد نحو كاد
زيد يجيء تخبر عن دنو الخبر لعلمك بانه اخذ على
الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم محض كما
هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب
حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنيه
من غير ان لدلالة على الاستقبال المنافي للحال
وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما
انه تحذف ان على خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله

قد كاد

قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد
منهما مشابها للآخر اعطي لكل منهما حكم الآخر
من وجه واذا دخل النفي على كاد نحو ما كاد
كالافعال اي كسائر الافعال في افادة ادوات
النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او
مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا
ماضيا او مستقبلا اما في الماضي فكقوله ثم وما كادوا
يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها
وما كادوا يفعلون واما في المضارع فلتخطئة الشعراء
قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب
مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه
تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلو كان
نفي كاد للاثبات لما خطأوه ولما غيره لتخطئتهم
واجيب عن الاول بان قوله وما كادوا يفعلون
دليل على انتفاء الذبح اولا وانتفاء القرب منه
في وقت ما كاد قوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت
الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه في وقت
ما ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته
في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء
تخطئة ذي الرمة وذو الرمة في تسليمه تخطئتهم

عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض
عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة حدثت ابى
بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة فى انكاره عليه
واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله
تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اى
النفى الداخل على كاد وما يشتق منه فى الماضى
للاثبات وفى المستقبل كالافعال اى كسائر الافعال
فى افادة النفى نفى مضمونه تمسكا فى الدعوى
الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت
وجه التمسك والجواب عنه وفى الدعوى الثانية
بقول ذى الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس
الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفى
الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى
عن البراح اى الزوال فالنفى الداخل على يكاد
كالنفى الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن
لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه
الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفى تمسكه
عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب
ثبوته للفاعل دنوا اخذ وشروع فى الخبر طفق
بمعنى اخذ فى الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم

طفقا

طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب
يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كرب
الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق
واخذ بمعنى شرع وهى اى هذه الافعال الاربعة فى
الاستعمال مثل كاد فى كون خبرها المضارع بغير
ان تقول طفقت زيدا واخذ او كرب يفعل وجعل
يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان عليهما
من ورق الجنة واوشك بمعنى اسرع عطف
على طفق وهى اى اوشك مثل عسى وكاد فى الاستعمال
فتارة يستعمل استعمال عسى على جهته نحو اوشك
زيد ان يجئ واوشك ان يجئ زيد وتارة يستعمل
استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجئ فعل
التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفى بعض النسخ
افعال التعجب وفى اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة
التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس
وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعى
صيغة وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم
فى ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اى فعل
وضع لان الكلام فى قسم الافعال فلا ينتقض الحد
بمثل لله دره وواها له لكن ينتقض بنحو قاتله الله

من شاعر ولا شك عشرة فانه فعل موضوع لانشاء
التعجب وليس بمحض الدعاء الآن يقال
هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل
استعملت لذلك بعد الوضع او المواد ما وضع لانشاء
التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما
ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء
وله اى لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب
صيغتان احدهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب
ما افعله واخرهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب
افعل به بشرط ان يكونا فى هذين التركيبين وهما
اى فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران
الى مضارع ومجهول وتانيث وتثنية وجمع
واسمى الفاعل والمفعول وغير ذلك اتفق النحاة
ما احسن زيدا متعين لكن فى احسن بزيد فى الامر
خلاف بعضهم قال متعين وبعضهم قال لازم وعلى
كلا التقديرين الامر للحسن مبالغة فى حسنه الى
الحى وفى بعض النسخ وهى اى افعال التعجب
غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا
يبنيان اى فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل
التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا

منها

منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل
كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما
امقت الكذب ويتوصل فى الفعل الممتنع بناء صيغتى
التعجب منه من رباعى وثلاثى مزيد فيه او
ثلاثى مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد
استخراجه واشدد باستخراجه اى يتوصل بناؤهما
من فعل لا يمتنع بناؤهما منه ويجعل الممتنع مفعولا
او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اى فى صيغتى
التعجب بتقديم اى بتقديم جائز فيما عدا صيغتى التعجب
كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتاخير
اى تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما
قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم
التصرف بهما من خواص صيغتى التعجب فان
المقام يقتضى بيان الاحكام الخاصة بهما ~~من~~
~~صيغتى التعجب~~ فلا يقال ما زيدا احسن
لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال
فلا تغيران كما لا يغير الامثال قيل عدم التصرف
بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس
لان تقديم الشئ يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره
يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب

بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس
على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر
بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد
ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل
والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم
بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز
المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب
قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز
الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان
احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن
واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان
دائما قبله وما ابتداء اي مبتداء على ان يكون
المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير
المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائيه و
معناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب
التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه
وما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب شرابهم
وانها موصولة اي ما موصولة عند الاخفش
والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي
جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفها- منه

ما بعدها

ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي
من حيث المعنى لانه كان جهل سبب
حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام
معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين
واما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه
الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار
ذا لحم وبه اي بمجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه
والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه
ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اي بان
يقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في
افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره
مفعول عند الاخفش لان احسن بمعنى صيره
ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة والبا
للتعدية اي يجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن
او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه
ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج فقيه اي في
الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا
اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه
الزمخشري ان احسن امر لكل واحد بان يجعل
زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن

افعال المدح والذم

فكانه قيل ضمه بالحسن كيف شئت فان فيه
من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون فى
شخص افعال المدح والذم بمعنى الافعال المشهورة
عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اى فعل وضع
لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته
منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس
وهما فى الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين
وقد اطرد فى لغة بنى تميم فى فعل اذا كان فاءه مفتوحا
وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء
وكسر العين وهو الاصل والثانية فعل باسكان
العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين
مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر فعل
فى هذين الفعلين عند بنى تميم اذا قصد بهما المدح
والذم كسر الفاء واسكان العين وقال سيبويه وكان فعل
عامة العرب اتفقوا على لغة بنى تميم وشرطهما اى
شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد
الذهنى وهو لواحد غير معين استواء ويصير معينا
بذكر المخصوص بعده ويكون فى الكلام تفصيل بعد
الاجمال ليكون اوقع فى النفس نحو نعم الرجل زيد او
يكون مضافا الى المعرف بها اى باللام اما بغير

واسطة

واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم
فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم
جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او
مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم
رجلا او ضارب الرجل او زيد او حسن الوجه انت
او مميزا بما بمعنى شئ منصوب المحل على التميز مثل
فنعما هى اى نعم شيئا هى وقال الفراء وابو على هى موصولة
بمعنى الذى فاعل نعم ويكون الصلة باجمعها فى فنعما
هى محذوفة لان مخصوصة اى نعم الذى فعلها هى
اى الصدقات وقال سيبويه والكسائى ما معرفة
تامة بمعنى الشئ فمعنى فنعما هى نعم الشئ فما هو الفاعل
المخصوص لكونه بمعنى ذى اللام وهى مخصوصة وبعد
ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته
انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص
فيقال زيد نعم الرجل صرح به فى المفتاح وهو اى
المخصوص مبتدأ ما قبله اى الجملة الواقعة قبله
غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى
ضمير المبتدأ لقيام اللام التعريف العهد مقامه
او خبر مبتدأ محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد
فزيد فى هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما

عليه خبره واما خبر مبتداء محذوف على تقدير سؤال
فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد
اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة
وعلى الوجه الثانى جملتان وشرطه اى شرط المخصوص
يعنى شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل
اى مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه مطابقة
ايله فى الجنس حقيقة او تأويلا وفى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل
فى المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال
الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان
الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان
يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير
متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة
بهما وقوله بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب
سؤال مقدر حيث وقع المخصوص اعنى الذين
كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وتشبيه
مما لا يطابق الفاعل المخصوص متأول بتقدير مثل
الذين كذبوا او بجعل الذين صفة للقوم وحذف
المخصوص اعنى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم
وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى

نعم العبد

نعم العبد اى ايوب تقديره ان ذلك فى قصة و
قوله تعالى نعم الماهدون اى نحن وساء مثل
بئس فى افادة الذم والشرائط والاحكام
ومنها اى من افعال المدح والذم حبّ ذا
حبذا وهو اى حبذا المركب من حبّ الشئ
او من حب الشئ اذا صار محبوبا ومن ذا
وفاعله اى فاعل حبذا الفعل ذا ولا يتغير اى
حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا
يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا
او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التى لا يتغير فيقال
حبذا الرجل الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا
هند وبعده اى بعد حبذا المخصوص واعرابه اى
اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على
الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص
اى مخصوص حبذا او بعده اى بعد مخصوصه
تمييز او حال على وفق مخصوصه فى الافراد والتثنية
والجمع والتأنيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد
رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا
رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين
او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة

والعامل في التمييز والحال ما في حبذا من الفعلية
و ذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص
لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه
فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص
الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت — بحث حرف
على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي
لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان
يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام
امر آخر اليه ومن ثم اي لاجل انه يدل على معنى
في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان
او غيره الى اسم يتعقل معناها بالنسبة اليه
نحو سرت من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب
حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اي ايصال
فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء
صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل
فهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف
والجار مع المجرور ونحو ذلك الى ما يليه سواء كان
اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان
في تاويل الاسم كقوله تع وضاقت عليهم الارض

بما رحبت

بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف
حروف الجر الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل
او معناه الى ما يليها وحروف الجر لانها تجر معاني
الافعال الى ما يليها او لان اثرها فيما يليها
الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي
ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس
لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام
ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء
والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي
منها ورب وواوها اي الواو التي تقدر بعدها
رب وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو
القسم وتاؤه وباؤه وعن وعلى والكاف
ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشر الاول
لا يكون الا حرفا والخمسة التي تليها يكون حرفا
واسما والثلاثة البواقي يكون حرفا وفعلا فمن
للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية
المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى
لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية
ويريدون بها الغرض والمقصود والمراد بها الفعل
لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء

اما من المكان نحو سرت من البصرة او من
الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من
الابتداء صحة ايراد الى او ما يفيد فايدتها في
مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى
اعوذ به التجاء اليه والتبيين بالجر عطف على
الابتداء اى ويجئ من للتبيين ايضا اى لاظهار
المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول
في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان
فانك اذا قلت فاجتنبوا الرجس الذى هو الوثن
استقام المعنى والتبعيض اى قد يجئ من للتبعيض
وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من
الدراهم اى بعض الدراهم وزايدة عطف على قوله
للابتداء فانه مرفوع بالمحذوفية وزيادتها لا تكون
الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد
وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش
فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين
بقولهم وقد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم
بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة
من في الكلام الموجب متاول بكونها للتبعيض

او للتبيين

او للتبيين اى قد كان بعض مطر او شئ الذى هو
مطر او وارد على الحكاية كان قايلا قال هل كان من
مطر فاجاب بقوله قد كان من مطر والى للانتهاء
اى لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن
سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق
او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي
اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار
الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا
اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذلك
اى مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا
ولم يكتف في كونها بمعنى مع تشبيهها بالى كما اكتفى
في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما
بالقلة والكثرة ويختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم
الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت
على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز
وقوعهما بعدها اى بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز دخولها
على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على
سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوز
قياسا وفي للظرفية اى لظرفية مدخولها لشئ حقيقة
نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق

وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل
اى على جذوع النخل والباء للالصاق اى الافادة
لصوق امر الى مجروره الباء هذه كما فى مررت
بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اى
بمكان يقرب منه والاستعانة اى استعانة الفاعل
فى صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة
نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه
مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء
فلا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا
فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة
اى لافادة وقوع مجروره فى مقابلة شئ آخر نحو
بعت هذا بذلك والتعدية اى جعل الفعل اللازم
متعديا بتضمنه معنى التصيير وادخال الباء على فاعله
فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه و
معنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى
مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل
الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة
كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف
والظرفية نحو جلست فى المسجد اى فى المسجد وزائدة
فى الخبر فى الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم

فلا يقال

7

فلا يقال ازيد بقائم والنفى بليس نحو ليس زيد براكب
او بما نحو ما زيد براكب نفى تراد فى الخبر فى هذه
الصور قياسا وفى غيره اى غير الخبر الواقع
فى الاستفهام والنفى سماعا سواء لم يكن خبرا نحو
بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اى
حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان
خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك
بزيد واللام للاختصاص ملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية
نحو الجل للفرس والتعليل اى لبيان علة لشئ ذهنا
نحو ضربت للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافة
وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى
قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اى ردفكم وبمعنى
الواو فى القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل دائما
تستعمل فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب
ورب للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب
لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام
لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها
الى المعرفة موصوفة ليحقق التقليل الذى هو مدلول
رب لانه اذا وصف الشئ صار اخص واقل
مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على

مذهب الاخفش وهذا مذهب ابى على ومن
وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص
الوجوب وهذا الذى ذكره من تقليل اصلها
ثم يستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل
كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اى فعل رب
يعنى الذى تتعلق به رب فعل ماض لانها
للتقليل المحقق فلا يتصور ذلك الا فى الماضى
نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم
لم افارقه محذوف اى ذلك الفعل الماضى
غالبا اى فى غالب الاستعمالات لوجود القرائن
نحو رب رجل كريم اى لقيته وقد تدخل اى رب
على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة
على التميز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او
مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او
رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نساء
خلافا للكوفيين فى مطابقة التميز فى الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم
يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها
امراة او ربهما امراتين وربهن نساء ويلحقها
اى رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل

بعد لحوق

بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا
وقد تكون ما زائدة فتدخل الاسم فتجره نحو ربما ضربة
بسيف صقيل وواوها اى واو رب فى حكمها
تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس لها انيس
الا اليعافير والا العيس ولد وهذه الواو للعطف
عند سيبويه وليست بجارة فان لم تكن فى اول
الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت فى اوله
فتقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها
حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب
جارة بنفسها لضرورتها بمعنى رب فلا يقدرون
له معطوف عليه لان ذلك تعسف وواو القسم
انما يكون عند حذف الفعل اى فعل القسم فلا يقال
اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم
فهى اكثر استعمالا من اصلها اعنى الباء بغير السؤال
يعنى لا يستعمل الواو فى السؤال فلا يقال والله
اخبرنى كما يقال بالله اخبرنى حطا للواو عن
درجة الباء مختصة بالظاهر يعنى الواو مختصة
بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله
او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله
او ورب الكعبة وذلك الاختصاص لانحطاط

رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه
بما هو القسم وخفض الظاهر لا اصالته والتاء
مثلها اى مثل الواو فى اشتراطها بحذف الفعل
وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله تعالى من
الاسماء الظاهرة لانحطاط مرتبتها عن مرتبة اصلها
الذى هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخفض
منه ما هو الاصل فى بابه وهو اسم الله والباء
اعم منهما اى من الواو والتاء فى الجميع اى
فى جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونهما لغير
السؤال والدخول على المظهر مطلقا وعلى اسم الله
تعالى خاصة فهى كما يكون مع حذف الفعل يكون
عند ذكره نحو بالله واقسم بالله كما يكون لغير السؤال
يكون للسؤال ايضا نحو بالله لا تفعلن وبالله اخبرنى
وكما يدخل على المظهر يدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك
لافعلن وفى الدخول على المظهر لا يختص باسم الله
خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما
مختصتان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد
بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الا
فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوضع الاضمار
ويرد انه لمكان الثانى ويتلقى اى يجاب القسم

الذى

الذى لغير السؤال باللام وان وحروف النفى ما
او لا فاللام فى الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم
او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيهما اى فى
الاسمية نحو والله ان زيدا قائم بينهما اى بين اللام
وان نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا فى المنفية
اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم
زيد وقد يحذف حرف النفى لوجود القرينة كقوله تعالى
تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ واما قسم
السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله
اخبرنى وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه
اى جواب القسم اذا اعترض اى توسط القسم
بين اجزاء الجملة التى تدل على جواب القسم او تقدمه
اى القسم ما يدل عليه اى على جوابه نحو زيد والله
قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب فى
هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة
المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى
لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب
لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب
القسم وعن للمجاوزة اى لمجاوزة شئ وتعديه
عن شئ اخر وذلك اما بزواله عن الشئ الثانى

ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس
الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت منه العلم
او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى
للاستعلاء اى استعلاء شئ على شئ نحو زيد على
السطح وعليه دين وقد يكونان اى عن وعلى
اسمين بسبب ذلك بدخول من عليهما نحو من
عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليه اى
من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد و
زائدة نحو ليس كمثله شئ اذ التقدير ليس مثله
شئ على بعض الوجوه وقد يكون اى الكاف
اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم
اى على الاسنان مثل البرد والذائب للطافته
ويختص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم
الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه
بمثل ونحوه وقد دخل فى السعة على المرفوع نحو
ما ان كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك
مطلقا نظرا الى ما جاء فى بعض اشعارهم ومذ
ومنذ للزمان الماضى والحاضر منهما للابتداء اى للزمان م
فى الزمان الماضى يعنى اذا اريد بهما الزمان
الماضى فالمراد ان مبتدء زمان الفعل المثبت

او النفى

او النفى هو ذلك الزمان الماضى الذى اريد بهما
لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة
كذا او ما رايت فلانا منذ سنة كذا بشرط ان يكون
هذه السنة ماضية لا يكون فيها فان معناه ح ان
مبتدء مسافرتى او عدم رؤيتى كان هذه السنة
واستمر الى الان والظرفية عطف على الابتداء اى
وهما للظرفية المختصة من غير اعتبار معنى الابتداء
فى الزمان الحاضر اى الذى اعتبر حاضرا وان
مضى بعضه يعنى اذا اريد بهما الزمان الذى اعتبر
حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك
الزمان الحاضر نحو ما رايته منذ شهرنا ومنذ يومنا
اى جميع زمان انتفاء رؤيتها هو هذا الشهر او
اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد
زمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية
ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم
بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اى ما رايته
منذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اى
لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا اجررت
بها ما بعدها كانت حروفا جارة وبهذا الاعتبار
ذكرت ههنا نحو جاء فى القوم حاشا زيد وعدا زيد

الحروف المشبهة بالفعل

وخلا زيد واذا انصبت تكون افعالا الحروف المشبهة
بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها
كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على
الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال
مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت
وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة
على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن
الحروف الجارة والعاطفة بصيغة جمع الكثرة لم
يستحسنوا تغير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من
صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لم
خلطت مع عديلها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات
لعل تبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت
ولعل اخرها لكونها للانشاء بخلاف الاربع السابقة
لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من
اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل
واحد منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل
على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى
ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس ما لها على
حذف المضاف فان تقتضي عدم الصدارة لانها
مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من

التعلق

التعلق بشيء اخر حتى يتم كلاما ولانها لو وقعت في الصدر
اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما
حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم
اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في
ذلك ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى
اي تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة
على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم
وقد يعمل على غير الافصح كما وقع في بعض الاشعار و
تدخل هذه الحروف ح اي حين يلحقها ما على الافعال
لان ما الكافة اخرجها عن العمل فلا يلزم ان يكون
مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى
الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان
زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة
التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها و
خبرها سميها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها
عليهما في حكم المفرد ومن ثم اي ومن اجل الفرق
المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع
يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي في
موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء
الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت

ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول
لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قايم وكسرت
ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا
يكون الا جملة نحو جاء في الذي ان اباه قايم وفتحت
اي ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان
زيدا شاعر لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها
مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب
كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتداء
نحو عندي انك قايم لوجوب كون المبتداء مفردا
وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني
اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف
اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا
الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية
مبتداء وكون المبتداء مفردا واجب نحو لولا
انك منطلق انطلقت به وكذلك بعد لولا التخصيصية
على نحو لولا انى معاذنك زعمت اي لولا زعمت
انى معاذنك ولولا انك ضربتني ضربتك
وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد
لو فاعل الفعل المحذوف والفاعل يجب ان
يكون مفردا نحو لو انك قايم اي لو ثبت قيامك

فان

فان جاز في موضع المفرد ان تقدر بالمفرد
وتقدر بالجملة جاز الامران اي الفتح والكسر في
ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها
معها جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد
الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه
وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان
كان المراد من يكرمني فجزاءه اني اكرمه او اكرامي
ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد
لانها مبتداء او خبر مبتداء ومثل قول الشاعر اذا
انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة
فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة
واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها معها مبتداء
محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم
ثابتة وتمام البيت وكنت اري زيدا كما قيل
سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله اري
على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني
وسيدا مفعول الثالث وكما قيل معترض ومعنى
كونه عبد القفاء واللهازم انه لئيم يخدم قفاء ولهازمه
اي همته ان يأكل لعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان
عظمتان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين

جمعها بارادة ما فوق الواحد او بارادة تمامه مع خبرها
تغليبا او شبهه بالجر عطف على انه عبد القفاء الى آخره
اى مثل اذا انه عبد القفاء ومثل شبهه وما وجد
ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم
اول ما اقول انى احمد الله فان جعلت ما موصولة
او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتى
تعين الكسر لان اول المقولات انى احمد الله لا
المعنى المصدرى فان معنى المصدرى اعنى الحمد قول
خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت
ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالى تعين
الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى
هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من
جنس مقولات ولذلك اى لاجل ان ان
المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب
في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فايدتها التأكيد
فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من
جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة
مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة
في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان
زيدا قايم وعمرو وعلمت ان زيدا قايم وعمرو فان

في هذه المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهى
مكسورة حكما حيث تكون مع ما عملت فيه
بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمه حملا
على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف
على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا
يصح رفض عملها ويشترط في العطف على اسم ان
المكسورة بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها قبل
المعطوف لفظا مثل ان زيدا قايم وعمرو او تقديرا
مثل ان زيدا وعمرو قايم اى ان زيدا قايم وعمرو قايم
لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع
عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو
ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن
كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث
انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن
حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل
في رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين اعنى ان
والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين
فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضى
الخبر فان ان عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر
مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه

فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر
لكونه اى لكون اسم ان مبنيا على جواز العطف
على محل اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز
عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان
زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك
بينهما خلافا للمبرد والكسائى فانهما يجوزان
فى مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل
اسم ان بلا مضى الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان فى
اسمها بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم
المحذور المذكور ولكن فى جواز العطف على محل
اسمه كذلك اى مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة
عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك
وهو لا ينافى المعنى الاصلى كما انه لا ينافيه التاكيد
فيجوز اعتبار محل اسمه مرفوعا وعطف شئ
عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج
زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز فى ساير الحروف
المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء
المعنى الاصلى فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا كذلك
اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة
والمفتوحة تغير دخلت اللام التى هى لتاكيد معنى

الجملة

الجملة مع المكسورة التى هى ايضا لذلك التاكيد
دونها اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد
فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر
متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة
على الخبر اى على خبرها نحو ان زيدا لقايم او
دخلت على الاسم اى على اسمها اذا فصل بينه اى
اى بين الاسم وبينها اى بين ان نحو ان
فى الدار لزيدا قايم او دخلت على ما وقع بينهما
اى بين اسمها وخبرها وهو متعلق نحو ان
زيدا لطعامك اكل وانما خص دخول اللام
بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالى حرفى
التاكيد والابتداء اعنى ان المكسورة واللام
وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام
ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل وقد دخل
اللام فى لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما
ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لا يوافق
اللام مثل ان فيه معناه الذى هو التاكيد وقد
جاء مع ضعفه فى قول الشاعر ولكننى من
حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد
وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام

وح ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب
لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح
الاخر وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها على
ما هو الاصل ولهذا لم يذكر صريحا واللام على كل
التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق
بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان
زيد لقائم واما في الاعمال فطرد الباب ولان كثيرا
من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه
تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب
سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال
لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز
دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال
المبتداء اي من الافعال التي هي من دواخل
المبتداء والخبر الى غير مثل كان وظن واخواتهما
لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك
اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتداء
والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله
تع وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
خلافا للكوفيين في تعميم اي تعميم الدخول وعدم
تخصيصه بدواخل المبتداء والخبر لا في اصل

الدخول

الدخول على الفعل فانه يتعلق عليه فالكوفيون
خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلها
متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت
لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ
عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة
فتهمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير
شان مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة
المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة
كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة
الكلام واقع كقوله تع وان كلا لما ليوفينهم واعمال
المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم
منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى
وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون
اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير
الشان خبرا لها فيكون عاملا في المبتداء والخبر
كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف
المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون واعمال
في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن
دوام العمل في المقدر يعادل العمل في الظاهر في
وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف

على الاقوى فتدخل اى المفتوحة على الجمل الصالحة
لان يكون مفسرة بضمير الشان مطلقا سواء
كانت اسمية او فعلية ودخلا فعلها على المبتداء
والخبر او غيره داخل وشذ اعمالها اى اعمال
المفتوحة فى غيره اى غير ضمير الشان ولكنه
قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها فى المضمر فى سعة
الكلام نحو قولهم اظن انك قايم واحسب انه
ذاهب وهذه رواية شاذة غير مصرح وفيما
فى الضرورة فجاء فى الضمير فقط قال الشاعر فلو
انك فى يوم الرخاء سالتنى فراقك لم ابخل وانت
صديق ويلزمها اى المفتوحة المخففة حال
كونها مقرونة مع الفعل اى الفعل المتصرف
بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان
الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب السين
نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول
الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتى
كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات
ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة
وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض
من النون المحذوفة او حرف النفى افلا يرون

ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفى الا لكونه
كالعوض من النون المحذوفة او حرف نفى نحو افلا
يرون ان لا يرجع فانه لا يحصل بمجرد الفرق بين
المخففة والمصدرية فانه يجتمع من كل منهما فالفارق
بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عنى به الاستقبال
فهى المخففة والا فهى المصدرية واما من حيث
اللفظ لانه ان كان الفعل المنفى منصوبا فهى المصدرية
والا فهى المخففة كان للتشبيه اى لانشائه وهى
حرف براسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان
الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة
من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد
ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه
من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف فى
الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة
انما يدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان
كان المعنى على الكسر وخففت اى كان فتلغى عن
العمل على الاستعمال الاصح لخروجها عن المشابهة
لفوات فتحة الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون
كان ثدياه حقان وان اعملتها قلت كان ثدييه
لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تلغها

لفظا نحو انها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة
ويجوز ان يقال غير مقدر وبعدها الضمير لعدم الاحتي
اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين
مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة
المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت
كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة وكلاهما للتنبيه
ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له
نفيا واثباتا وكلاهما ان تحقق مضمون ما بعدها
للاستدراك ومعنى الاستدراك دفع توهم
يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد
فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة
فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ و
تتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا
واثباتا معنى اي لفظا او معنويا والمغايرة هو
المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو
جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو
زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن
فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت
العاطفة لفظا او معنى فاجريت مجراها بخلاف
ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريا عليه

وفي بعض

وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى
ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها
قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي
ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة ومخففة
الواو وهي اما لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية
وجعل الشارح الرضي الاضرابية وليت للتمني اي
لانشائه ويدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى
المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء
ليت زيدا قائما بنصب الجزئين بناء ان على ليت
التمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على
صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية
بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني
بتقدير كان وتمسكهما بليت ايام الصبا رواجعا
فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي
يقول اي ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون
على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير
المستكن في خبرها المحذوف اي يا ليت ايام
الصبا كانت لنا حالكونها راجعة ولعل للترجي اي
لانشاء الترجي ولا يدخل على المستحيل ومعناه
توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون

ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ
جر بها اى بعلة لعل كما جاء فى اللغة العقيلية وانشد
السيرافى فى ذلك وداع دعا يا من يجيب الى
الندا فلم يستجبه عند ذلك مجيب فقلت ادع
اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابى المغوار
منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون
على سبيل الحكاية كذا قال المص فى شرحه سيبى انه وقع
المجرور الى موضع اخر فالشاعر حكاه على ما كان
عليه او كان اسم ذلك الرجل ابى المغوار بالياء
فيجب ان يحكى فى احوال الثلث بالياء ولعل مراد
المص من ذكر من تاويل ان هذا البيت يحتمل
ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا
حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم
بشذوذه والحروف العاطفة العطف فى اللغة
الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف
الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهى الواو والفاء
وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن
وعند بعضهم اى المعتبرة منها وعند الاكثرين
ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب
بعض اخر الى ان بل التى بعدها مفرد نحو جاءنى

زيد بل عمرو وما جاءنى زيد بل عمرو ليست منها
لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط
بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد فى
كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط
فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا
او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا
يكون الاحد الشيئين او الاشياء كما كانت اولا وثانيا
ليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى
الفعل زمان او مكان فقولك جاءنى زيد وعمرو
او فعمرو او ثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما لا من
احدهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب
فيها فقوله ترتيب فيها بيان لاطلاقها اى
لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف
عليه بمعنى انه لا تفهم هذا الترتيب منها وجودا
وعدما والفاء للترتيب اى للجمع مع الترتيب
بغير مهلة وثم مثلها اى مثل الفاء فى مطلق
الترتيب مقرونة بمهلة وتراخ وحتى مثلها اى
مثل ثم فى الترتيب مع مهلة غير ان المهلة فى
حتى اقل منها فى ثم فهى متوسطة بين الفاء
التى لا مهلة فيها وبين ثم المقترنة بالمهلة ومعطوفها

اى معطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها
جزء قوى او ضعيف من حيث انه قوى او ضعيف
من متبوعه اى متبوع معطوفها ليتعلق العطف
بها قوة فى المعطوف او ضعفا فيه اى ليدل عليها
حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار
كانه غيره فيصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق
بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء
الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج
حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما
فى الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما
اشتراط كون المعطوف بحتى جزء من متبوعه
لا يشترط ذلك فى ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة
فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم
عمرو وفى حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب
الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء
ويتعلق بعد التعليق بهم بالانبياء وان كان
موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء
سائر الناس وهكذا مناسب فى الذهن
تقدم قدوم ركبان الحاج على حاملهم وان
كان فى بعض الاوقات على عكس ذلك

ومع

7

ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة
واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف
كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ كذلك الانتهاء
بالملاقى للجزء الاخير تفيد ذلك العموم كقولك
نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول
النوم بجميع اجزاء الليل وكذلك استعملت حتى الجارة
فى المعنيين جميعا الا انه لم يات فى العاطفة بالملاقى
للجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة
استعمالها فيكون العاطفة محمولة عليه على الجارة
واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها فى معنيها
جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها فى
اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزء لان اتحاد
الاجزاء فى تعلق الحكم اظهر فى العقل واكثر فى
الموجود من اتحاد المجاورين هكذا فى بعض
الشروح ومن هنا ظهر وجه اختصاص معطوفها
بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال
الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور
ايضا كما وقع فى بعض الحواشى واو واما وام كل
من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اى لدلالة
على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد

منهما اى غير معين عند المتكلم ولا شيء منهما ان اى فى مثل
ولا تطع منهم آثما او كفورا الكل من الامرين لانها
يستعمل لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم
مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى لا
من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اى
غير مستعملة بدونها يليها اى يذكر بعدها بلا فاصلة احد
المستويين والمستوى الآخر يلى الهمزة اى همزة الاستفهام
بعد ثبوت احدهما اى احد المستويين عند المتكلم لطلب
التعيين من المخاطب ومن ثم اى لاجل ان ام
المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما
لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا
فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام لكن
الآخر لم يل الهمزة هذا ما افاده المص والمنقول عن
سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت
ام عمرا احسن وافصح وح يكون تركيب ارايت
زيدا ام عمرا حسنا وفصيحا وان لم يكن احسن وافصح
وفى توجيه الشريفة الشريفية انه وجد فى بعض نسخ
الكافية المعزوة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد
المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف
ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله

عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب
لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة كلام
المص ههنا لا يخلو عن اضطراب وانحطاط عما نقل عن
سيبويه وايضا من ثمة اى من اجل ما ذكر بعينه كان
جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين اى تعيين
احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما
لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا
قلت اجاءك زيد او عمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو
فانه يصح جوابها بلا او نعم لان المقصود بسؤال ان
احدهما لا على التعيين جاءك او لا وقد يجاب بنفى
كليهما لا ظهار الخطاء فى اعتقاد المتكلم بوجود احدهما
فالمستثناة الدين ثم فى الموضعين امر واحد لكنه لما كان
مشتملا على شرطين بصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه
باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وصلها اشارة فى
فى كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماحة ولو اقتصر
على قوله ومن ثم لم يجز فى اول الكلام وعطف قوله كان
جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على
الطريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى
وام المنقطعة كبل فى الاضراب عن الاول ومثل
الهمزة للشك فى الثانى والواقع قبلها اما خبر مثل

قولك انها لابل ام شاة اى ان القطعة التى
اراها لابل وهى جملة خبرية فلما علمت انها ليست
بابل اعترضت عن هذا الاخبار ثم شككت فى
انها شاة او شئ آخر فاستفهمت عنها بقولك
ام شاة اى بل هى شاة واما استفهام كما تقول ازيد
عندك ام عمرو اى بل اعمرو حين تقصد الاضراب
عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثانى واما قبل
المعطوف عليه لازمة مع اما اى غير مستعملة الا ما
يعنى اذا عطفت شئ على آخر باما لزم ان يصدر المعطوف
عليه اولا باما ثم عطفت عليه المعطوف باما نحو جاءنى
اما زيد واما عمرو ويعلم من اول الامر ان الكلام مبنى
على الشك جائزة مع او يعنى اذا عطفت شئ على آخر با
ويجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءنى اما
زيد او عمرو لكن لا يجب نحو جاءنى زيد او عمرو و
ذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من
الحروف العاطفة والا لم يقع قبل المعطوف عليه
وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هى ايضا
للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما
لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على
المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك

فى اول

7

فى اول الكلام كما عرفت وعن الثانى ان الواو
الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما
الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى
فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه
الحروف الثلث لاحدها معينا اى لنسبة الحكم الى
احد الامرين المعطوف والمعطوف عليه على
التعيين فكلمة لا لنفى الحكم الثابت للمعطوف عليه
عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا
للمعطوف نحو جاءنى زيد لا عمرو فحكم المجئ فيه لزيد لا
لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف
عليه الى المعطوف نحو جاءنى زيد بل عمرو اى بل جاءنى
عمرو فحكم المجئ فيه للمعطوف دون المعطوف عليه
على عكس لا والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه
فكانه لم يحكم عليه بشئ لا بالمجئ ولا بعدمه والاخبار
الذى وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف
عنه كلمة بل واما كلمة بل بعد النفى نحو ما جاءنى
زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة
بل لصرف حكم النفى عن المعطوف عليه الى المعطوف
اى بل ما جاءنى عمرو والمعطوف عليه فى حكم المسكوت
عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفى عن المعطوف عليه

للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني
عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المحكي منفي عنه
ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت
لعطف المفرد على المفرد فهي تستعمل لا يكون لايجاب
ما انتفى عن الاول فيكون لازمة لنفي الحكم عن الاول
نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت
في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي
والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات
لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ او
ما جاء زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستقل
بدون النفي حروف التنبيه الا واما يصدر بها الجملة
كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم
اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم
واما زيد قائم وها زيد قائم وقد تدخل ها خاصة من
المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب
عن الاشارة التي لا تبين معانيها الا بها نحو هذا
وهاتا وهاذان وهاتان وهؤلاء حروف
النداء باعمها اسما لا لانها تستعمل لنداء القريب
والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون

الباء

الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا
البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم
الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة
وله كلمة اي والى قريب متصف بالزيادة القرب وله
الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مراتب فالقرب
بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد
وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة
وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة بفتح النون
المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف تبين
وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما
سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا نفي
في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب
الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد
بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت
ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا لان
معناه ح لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا
بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار
النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد لزيد
اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون
اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى

مختصة بايجاب النفي بمعنى بنقض النفي المتقدم
ويجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن
الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام
زيد اي قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي
الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله الست بربكم قالوا
بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق
الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد
واي اثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة
استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها
تجي لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي
بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم
اي لا يستعمل الا مع القسم من غير كونه فعل القسم
فلا يقال اي اقسمت وربي ولا يكون المقسم به الا
الرب والله ولعمري تقول اي والله واي
وربي واي ولعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان
تصديق للخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كون
اجل وجير وان للخبر قد اتاك زيد او لم ياتك اي
قد اتى او لم يات وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا
نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك
ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها

وجاء

وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت
شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء
اي نعم اللقاء شفاء للمحب لحبيها في هذين الموضعين
خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للخبر وحروف
الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوايد لانها قد
تقع زايدة لا انها لا تقع الا زايدة ومعنى كونها
زايدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لانها لا
فايدة لها اصلا فان لها فوايد في كلام العرب
اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في
من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس
واما الفايدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه
بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها
وتهيا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع
او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفايدتين
معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحا
ولا سيما في كلام الباري سبحانه وهي ان وان مخففتين
وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون
النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما
ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي
زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان

اجلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها
ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح
وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء
البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله
ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف
نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على قول من روى
ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج يعني
اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب
ومع اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع
اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو فاما
ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات
مع ما شرطا اي ادوات شرط ومع بعض حروف
الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما
خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما
ان عمروا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف
نحو غضبت من غير ما جرم داعيا الاحلين قصت
وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها
ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي
لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير
المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد مع ان

المصدرية

المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك
اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم
بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها
التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغنى عن القسم
فيؤتى بها في صورة النفي للقسم وشذت زيادتها
مع المضاف كقوله في بير لا حور سرى وما شعر اي
في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اي هالك من
حار اي هلك ومر ذكر الباء واللام تقدم ذكرهما
مشتملا على ذكر مواضع زيادتهما فلا حاجة الى تكرارها
حرفا التفسير اي نعني تفسير كل منهم من المفرد نحو جاءني
زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه
اي مات وان وهي اي ان تختص بما في معنى القول
اي بفعل مفسر في معنى القول نحو المظروف
في الظرف غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول
ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر
الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤد معناه
نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم تفسير المفعول نادينا
المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك
كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه شيئا
هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير المفعول

به المقدر لكنت وقوله تعم ما قلت لهم الا
ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله
تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس
تفسيرا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول بصريح
القول وقد يفسرها المفعول به الظاهر كقوله
تعم ولقد اوحينا الى امك ما يوحى ان
اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي
هو المفعول الظاهر لا يحتاج وبعد المصدرية
ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة
فالاوليان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية
اي للجملة الفعلية اي يدخلان على الجملة الفعلية
فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعم وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء
وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي
خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية
انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية
قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا
كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية
وان المفتوحة المشددة الاسمية اي للجملة الاسمية
خاصة اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية

ومعنى

ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في خبرها وتجعلها
في تاويل المفرد الذي هو المصدر خبرها نحو اعجبني
انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني
ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر فقدر
الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا وحروف
التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر
الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر لتدل
من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع
ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ ويلزم الفعل لفظا
نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا
نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيد تضربه فمعناها اذا
دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل
معناه وفي المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في
المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي
الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب
على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل
فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل
مثل ما فات وحرف التوقع والتقريب قد سمي بهما
لجمعها لهما فان هذا الحرف اذا دخلت على الماضي
والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه

يضاف في بعض المواضع اليه هذا المعنى في الماضي
للتقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره
متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن
يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن
قريب كما تقول لمن يتوقع ما كنت تتوقعه ومنه
قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن
ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب
وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع
كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في
المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس
للتقليل اي يضاف الى التحقيق في الاغلب
التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل
للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى
تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينهما
وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد
لعمري بت ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة وهل
لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما
على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية
والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام
زيد وكذلك هل تقول فيها هل زيد قائم وهل

قام

قائم زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان
الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل
على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ
وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت
على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى
فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان
رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت
الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها
تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف
فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها
اكثر تصرفا من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت
بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف
هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا
وهو اخوك باستعمال الهمزة للاثبات ما دخلت
على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان
المستفهم عنه في مثل هذا الموضع معروف بالحقيقة
لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن
منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا تحذف
فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية وتقول ازيد
عندك ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه

لما قصد الاستفهام عن احد الامرين فاستعمال
تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في
باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق
ويقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في
صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن
السؤال الاول واستيناف سؤال آخر بام المقدرة
بالهمزة فان قلت هل زيد عندك ام عمرو فتقديره
بل اعندك عمرو وتقدم ثم اذا ما وقع ونحو كان واو
من كان وبادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من
الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا
تتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما ولها صدر
الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي
ولو عكسه بمعنى لو للماضي وان دخل في المستقبل وفي
بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه
ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او
الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك
فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان
وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك
فيه وكذلك لو للماضي على انها دخلت نحو لو ضربت
ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع

منك

منك ضرب في ما مضى وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل
لو كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من
مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني
لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة
لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر
فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه
قطعا فيلزم لاجل انتفائه اي الماضي انتفاء ما علق
به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت
حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه به
فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء
المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف
وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء
اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو هنا تدل على لزوم
الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم
من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم
البعض ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطاء
عكس المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد
اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم
على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور

بيان سببه اعنى انتفائه بين معلومين للامر بحسب
الواقع فلا يتصور ههنا استدلال فانك اذا قلت
لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان يعلم المخاطب انتفاء
المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم
له بل تقصد اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى
انتفاء المجيء ولهذا استعمال ثان وهو ان يقصد بيان
استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه
كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام
فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام
ويلزم ان اى ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة
او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
ولو انتم تملكون اى وان استجارك احد ولو تملكون
انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين
محذوفين تفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه
كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا
اوليس تاكيدا لفاعل الفعل المحذوف لان حذف
الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن
ثم اى ومن اجل لزوم الفعل بعدها قيل بعد لو المحذوف
فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اى ان مع معموليه
فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان

المفتوحة

المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اى
بصيغة الفعل موضع منطلق اى في موضع يليق
ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو
الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض
من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا
يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل
المقدر لابد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى
التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبت المقدر ههنا
فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا
عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا
حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان
الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره
وان كان الخبر جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه
جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبر المتعذره اى تعذر
وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في
الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا
يوضع فعل في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام
في اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك في لكونه ظرف
زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الظرف
على الشرط م
متعلقه تقدم لزمه الماضى اى لزم القسم ان يكون

الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على
وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اى الشرط
الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى
فى الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم
والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم
وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين
عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله
ان اتيتنى مثال للماضى لفظا ان لم تأتنى مثال للماضى معنى
لا اكرمتك وان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام
بتقديم الشرط عليه او غيره اى تقدم غير الشرط جاز
ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان جاز يلغى القسم
ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط
ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله
ان تأتنى آتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير
الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقدم
والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى
الثانى هذا مثال لتقدم غير الشرط وجواز اعتبار
الشرط فيكون النشر باعتبار التقدم على غير ترتيب
اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتنى والله
لا اتيتك وانما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى

على خلاف

7

على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضى فى
الشرط فهو فى صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه
كاشتراطه على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال
لتقدم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا
نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى مثال
لتقدم الشرط وجواز الغاية فالنشر باعتبار الاول
على غير ترتيب اللف وعلى المعنى باعتبار الثانى
على ترتيبه ففى كل من المثالين تنوع من حيث المعنى
الثانى اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول
والحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية
كون النشر على ترتيب اللف يقتضى تقديم المثال
الثانى على الاول لكنه اراد اتصال المثال بما يحمل له
بقدر الامكان على تقدير تقديم اللفين على نشرهما من
حيث مثالاهما وتقدير القسم كالملفوظ اى كالملفوظ
به او مقدرة كالملفوظ فى صدر الكلام فلزم فى الشرط
الذى بعده المضى وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى
لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا الشرط
ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء
الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اى لا يخرجوا
وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله ان

اطعمتوهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون
جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان
بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها
الفاء واما للتفصيل اى تفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر
نحو قولك جاءنى اخوتك اما زيد فاكرمته واما
عمرو فاهنته واما تشرها عرضت عنه او اجمله فى
الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن
وقد جاءت للاستئناف من غير ان يتقدمها
اجمال نحو اما الواقعة فى اوائل الكتب ومتى كانت
لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم
واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة
احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم
زيغ فيتبعون ما تشابه منه فان ما يقابل اما
المذكوره ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعنى اما
الذين ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات
ويردون اليه المتشابهات والحكم بان كلمة
اما للشرط للزوم الفاء فى جوابها وسببية الاول
الاول للثانى والتزم حذف فعلها الذى هو
الشرط وعوض بينها اى بين اما وبين فائها
الواقعة فى جزائها جزء مما فى حيزها اى حيزها

او خبر

او خبرا ما لان خبر الفاء ايضا خبرها سواء
كان ذلك الجزء مبتدا نحو اما زيد فمنطلق
واما معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد
منطلق مطلقا اى تعويضا مطلقا غير مقيد بحال
تجويز تقديم ذلك الجزء على الجزء على الفاء وعدم
تجويزه وهذا مذهب سيبويه فيجعل سيبويه لاما
خاصة جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل
والقائل المبرد وهو اى ما وقع بينها وبين فائها
معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اى معمولية مطلقة
غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما
يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على مذهب
الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة
حذف فعل الشرط الذى هو يكن من شيء واقيم
اما مقامها ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها
لئلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار اما يوم
الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على مذهب
الثانى فتقديره مهما تكن من شيء يوم الجمعة فزيد
منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف
فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا
القائل لا يجعل لاما خاصة جواز التقديم اصلا

وقيل والقائل الماذني ان كان ما يتوسط
بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع
النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم
الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم
على الفاء والا اى وان لم يكن جائز التقديم
مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع
آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان
ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم
الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط
المحذوف وهذا القائل يفرق بين ان لا يكون
وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فيحمل الا
ما قوة قدم حكم الامتناع عن الاول دون
الثاني هذا تقرير الكلام اذا كان ما بعد اما
منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق
فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من
شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف
فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر
فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء
كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد
فمنطلق اى فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف

فعل

فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل
المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد
فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان
يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره
على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل
المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا
بانه مفعول به للفعل المحذوف فيرد عليه مع ظاهر
انه يلزم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر
على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد
منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب
مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المصنف بما يكون
الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة
كونها مرفوعة لكثرتها حرف الردع كلا الردع وهو
الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول
كلا ردعا له اى ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد
الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن
قال لك افعل كذا كلا اى لا اجاب الى ذلك
وقد جاء اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق
مضمون الجملة كقوله نعم كلا ان الانسان ليطغى
واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم

مبني لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف والمناسبة
معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا
لضده لكن النحاة حكموا بالحرفية اذا كان بمعنى حقا
ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون
الجملة كالمقصود بان لم تخرجه ذلك عن الحرفية
تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة
بالاسم ملحق الفعل الماضي ليكون من الاول
الامر علامة التانيث المسند اليه فاعلا كان
او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء
ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب
واصل الفعل البناء فتبين من الاول الامر لسكون
هذه على بناء الحقيقة وحركة تلك على اعراب
ما وليته لانهما كالحرف الاخير مما لحقتاه فان
كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مونث حقيقي
فخير اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث
وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث
مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة
قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث
انها من احكام المونث وههنا من حيث
انها من احكام التاء التانيث واما الحاق

علامة

علامة التثنية والجمعين اي جمع المونث والمذكر في
مثل ما ما الزيدان وما قام الزيدون وقمن النساء
تصحيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات
مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان
تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع
غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا لحقت على ضعفها
فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير
فائدة بل هي حروف الحق بها للدلالة من اول الامر
على احوال الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي
هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف
ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذا
الابدال ما مر في بدل الكل من كل ان يكون الحمد
خبر المبتداء المقدر والغرض كون الخبر مسبوقا التنوين
في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي
به نون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه
وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث
ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وهو في الاصطلاح
نون ساكنة اي بذاتها فلا نقضها الحركة العارضة
مثل عادا الاولى وهي ثابتة لنون من ولدن ولم
يكن واشباهها مما خرجها تقول يتبع حركة الاخر اي

الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات
اواخرها وانما قال يتبع حركة الآخر ولم يقل يتبع الآخر
لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من
غير تخلل شيء وههنا حركة تتخلل بين آخر الكلمة
والتنوين وان قلت فآخر الكلمة هي الحركة ههنا
فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر
الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل التنوين
للترنم في الفعل لا التاكيد للفعل لخروج نون التاكيد
الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل
انطلق فان المراد بتبعيتها الحركة الآخر تطفلها
لها في الوجود تطفل العارض والمعروض وليس
نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو
اي التنوين للتمكين وهو ما يدل على امكنية الكلمة
اي كون الاسم لم يشبه الفعل بوجهين المعتبرين
في منع الصرف وح لا يتصور معناه في غير المنصرف
والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو
دال على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت
سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه
اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو احمد
وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح

الرضي

الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد
للتمكين والتنكير معا فاذا التنوين في رجل يفيد
التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض
وهو ما الحق الاسم عوضا عن المضاف اليه تنبيها
فيها على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا
فاليوم مضاف الى اذ واذ كان مضافا الى الجملة
التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف
الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة
ناقصة وكذا ح وساعتئذ وعامئذ وقبلنا بعضهم
فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي
بكل واحد واشباه ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون
الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة
الجمع كما ان الواو علامة في الجمع المذكر السالم ولم يوجد صح
فيها ما يقابل النون في ذلك فزيدت التنوين
في آخره لتقابل النون وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو
خطاء لانه اذا سميت مسلمات مثلا امرأة ثبت
فيه التنوين ولو كان للتمكن لزال بالعلتين العلمية
والتانيث وظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده
فيما كانت علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة
المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات

والمصاريع فتعين ان يكون المقابلة لانها
معنى مناسب بحمل التنوين عليه والترنم وهو
ما الحق لاخر الابيات والمصاريع لتحسين
الانشاء ولانه حرف يسهل به ترديد الصوت
في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن
الغناء وانما اعتبر واما الحق اواخر الابيات و
المصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة
في اثنائها جايز بل واقعا كانت من اصحاب
الغناء لان محل التغني به انما هو الاخر لئلا تخل
سلك النظم بتخلل بين كلمات الابيات والمصاريع
ولا يخل بفهم المعاني وهو ما لحقت القافية المطلقة
وهي ما كان رويها متحركا مستغنيا باشباع حركته
واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه
الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت
بامتدادها ولحوق التنوين بهذه القافية انما يكون
بابدال حروف الاطلاق به كما قول الشاعر اقلي
اللوم عاذل والعتابن: فقولي ان اصبت
لقد اصابن: فروى هذا البيت الياء ووصل
باشباع فتحتها الالف وعوض عن الالف
عن التغني نون التنوين واما لحقت القافية المقيدة

وهي ما كان

7

وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير
صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع
الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها
حرف الاطلاق ليعتبر امتداد الصوت كقول الشاعر
وقاتم الاعماق خاوي المخترق: مشتبه الاعلام
لماع الخفق: فان روي القافية في هذا البيت
القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت
عند التغني بالفتح والكسر والحق بها التنوين فقيل المخترقن
والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي
لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز ذلك
بحروف هذا التنوين عن الوزن ولهذا يسقط عن
التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم
ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من
المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم الا ان معناه
الترنم كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب
لا بازاء معنى من المعاني فنفي عن تنوين الترنم من
اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المقتبس
منها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات
الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل وبحث
الا التنوين وصرفها من العلم حال كونه موضوعا بازا

حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءنى
زيد ابن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين
احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه فطلب التخفيف
لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف
الالف من ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان
لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير
العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءنى رجل
ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من
اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من
قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو
زيد ابن عمرو على ان يكون عمرو خبرا عن زيد وحكم
الابنة حكم الابن فى جميع ما ذكرنا الا فى حذف همزتها
فانها لا تحذف منها ما كانت لئلا يلتبس بنته فى
مثل هذه هند بنت عاصم نون التاكيد نونان
خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل فى البناء السكون
ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف
اى غير الالف التثنية نحو اضربان والالف الجماعة
الف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون مشددة نحو اضربنان ح
فانها تكسر فيها لشبهها بنون التثنية تختص
اى نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن فى ضمن

الامر

الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد
والنهى لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن و
التمنى نحو ليتك والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب
خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد
فى جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه
المذكورات الدالة على الطلب دون الماضى و
الحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اى
نون التاكيد فى النفى فلا تقال زيد ما يقومن الا
قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاء قليلا تشبيها
له بالنهى ولزمت اى نون التاكيد فى مثبت القسم
اى فى جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكره
ان يؤكد والفعل امر يتفصل عنه وهو القسم من
غير ان يؤكد بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته
له وفى قوله لزمت اشارة الى ان الزيادة نون
التاكيد فى ما عدا مثبت القسم غير لازم بل جايز
وكثرت اى نون التاكيد فى مثل اما تفعلن اى
الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا تاكيد
الفعل ايضا لئلا ينتقض المقصود من غيره وما
قبلها اى ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت
او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل

على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط
في التقاء الساكنين على حده ان تكون الساكنان
في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى
او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة
ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير
المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة
لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل
النون المشددة وما قبلها فيما عداه ذلك المذكور
من ضميري المذكرين وضمير المخاطبة هو الواحد المذكر
غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح
طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل
المثنى وجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر فقوله
تقول في المثنى والجمع المؤنث اضربان واضربنان
بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربان
باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان
في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع
وقبل النون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات
ولا يدخلهما اي المثنى وجمع المؤنث الخفيفة لزوم
التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه
يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا

كما

كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي
النون الثقيلة والخفيفة في غيرها اي غير المثنى
والجمع المؤنث مع ضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء
المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب
ان يعامل آخر الفعل مع النون معاملته مع الكلمة المنفصلة
من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وعرضه
من هذا الكلام بيان الافعال معتلة الا ضرورة عند
الحاق النون بها ويعني كلامه ان النون حكمها
مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرها على ضربين
اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا
وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي
واخشي واما مع ضمير مستتر وهو واحد المذكر نحو
اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز
كالكلمة المنفصلة نحو اغزن وارمن يا قوم بحذف
الواو كما حذفت في اغزوا الكفار وارموا الغرض
وكذا اغزن وارمن يا امراة بحذف الياء كما حذفت
في اغزي الجيش وارمي الغرض وتضم الواو المفتوح
ما قبلها نحو اخشون كما ضمها مع المنفصل نحو اخشوا
الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع
المنفصل نحو اخشين كاخشي الرجل وان لم

يكن اى ضمير البارز وهو فى الواحد المذكر نحو اغزن
وارمن واخشن نكالمنفصل اى فالنون كالكلمة المنفصلة
ويعنى بها الف التثنية تقول اغزوان وارميان
واخشيان برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا
وارميا واخشيا ومن ثم اى لاجل انه مع غير الضمير
البارز كالمتصل قيل هل تغزن فى هل ترمى كما قيل
ترمان هذا مثال بغير البارز كالمتصل ومع ضمير
البارز الذى تحركت لامه بالفتح كما يتبع مع المفصل
وهل تردن فى هل تردون باسقاط نون الجمع
والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها فى لم تروا
القوم هذا مثال ما فيه بارز مضموم لاجل النون
وهل ترين فى هل ترين باثبات الياء وكسرها
كما يقال لم ترى الناس هذا مثال ما فيه بارز مكسور
لاجل النون واغزون عطف على هل ترين لاجل
نون اى ومن ثم قيل اغزون برد الواو المحذوف
كما يرد مع ضمير التثنية فى اغزوا واغزن فى اغزوا
بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم
واغزن فى اغزى بحذف الياء المكسورة ما قبلها
كما فى اغزى القوم وهذه امثلة وقعت على ترتيب
نصبها الواقع فى كتب التصريف بعضا لما

هو مع

هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون
الخفيفة تحذف للساكن اى لالتقاء الساكن
المذكور بعدها وفى بعض النسخ للساكنين اى
لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير
علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اى لا تهينن
حذفت النون الخفيفة لالتقاء اللام الساكنة
التى بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها
والامكان الواجب ان يقال لاتهن الفقير ولم
يحركوها كما حرك التنوين فرقا بينهما وانما لم
يكس حطا لرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما
يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا و
تحذف ايضا الخفيفة فى حال الوقف على ما الحقت
به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف
التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل الخفيفة كما
اذا الحقت الخفيفة باغزوا واغزى وقلت
اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت
عليها وجب ان يرد المحذوف وقلت اغزوا
واغزى بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف
لاجله لان التنوين لازم فى الوصل والخفيفة
ليست بلازمة فجعل اللازم مزية بابقاء اثره

على ما ليس بلازم والحقه المفتوح ما قبلها
تقلب الفاء كقولك في اضربن اضربا وشبهها
لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها
تقلب الفاء واذا انضم او انكسر تحذف
نحو اضربت ضربا واما بني ضربو وقم لي بجير
اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق
بنا من تبعة شرورنا ضيرا واجعل نونات
نعا بينا خفيفة كانت او ثقيلة في سوافق
النوائب منقلبة بالف اداب عبوديتك
على نهج الاستقامة وصلى على من كلمة شفاعة
في تدارك نام الضلالات كافية من مضرات
استفام الجهالات شافية على اله واصحابه
وعلى من تبعهم من زمرة احبابه في استراح
بمكالانتهاض تسلى عن الشرح من السواد
الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي
وفقه الله تعالى سبحانه في وظايف عبوديته
للاعتراض عن مطالعة الاعراض والاغراض
ضحاء السبت من شهر ربيع الثاني
سنة ست وسبعين
بعد الالف

جوانان خوب روی و ماه سیمایند
ولیکن در وفا با کس نپایند
وفاداری مدار از بلبلان چشم
که هر دم بر گلی دیگر سرایند